الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية — كليـــة أصول الـــدين

قسنطينة

الرقم التسلسلي: .... / 2012 — قســـم: الكتاب والسنة

رقم التسجيل: .... / .... — تخصص: السنة وعلومـها

اجتهادات الشيخ الألباني في تصحيح ما ضعّفه الإمام الترمذي في كتاب الجامع

- دراسة تحليلية نقدية -

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في السنة وعلومها

إعداد الطالبة: **فيروز ضيف اللّه** — إشراف الدكتور: **سلمان نصر**

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
أ.د/ مختار نصيرة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
أ.د/ سلمان نصر	مقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
د/ أبو بكر كافي	عضوا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأمير عبد القادر
د/ حميد قوفي	عضوا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأمير عبد القادر

السنة الجامعية: 1433 - 1434هـ / 2012 - 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء:

إلى والديَّ الكريمين. . اللذين رباياني في الصغر، وأسأل الله تعالى أن أكرمها في الكبر.

إلى زوجي الغالي. . الذي ساعدني كثيرا، ولم يبخل علي بجهده ونصحه.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء. . مفيد وفتحي وسلوى ودنية. . على حسن اهتمامهم، وحثي الدائم على المضي قدما في درب النجاح.

إلى صديقتي ورفيقة الغالية. . حكيمة.

إلى كل الصديقات والأحباء. . .

أهدي هذا العمل

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير:

أشكر الله تعالى شكرا يوافي نعمه التي لا تحصى أن أعانني على إتمام هذا البحث، وأتقدّم بالشّكر والتقدير إلى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، وخاصّة كليّة أصول الدين، وإلى أساتذة قسم الكتاب والسنّة، وعلى رأسهم الأستاذ أبو بكر كافي، والأستاذ حميد قوفي الذين ساعداني في هذا البحث ولم يبخلا علي بنصح أو توجيه، وإلى الأستاذ سلمان نصر على إشرافه على هذه المذكّرة.

كما أشكر كلّ من أعانني في هذا البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مُقَدِّمَةٌ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمدا عبده ورسوله، أمّا بعد:

إنَّ التصحيح والتضعيف عملية علمية دقيقة، تتطلب معرفة جيدة بعلم الحديث وأصوله من جهة، وإحاطة بالغة بطرق الحديث وأسانيدها من جهة أخرى، لهذا كان أئمة النقد يشددون في رواية الحديث ويبينون أحوال الرواة جرحا وتعديلا، وممن تصدى لهذا النوع من النقد الإمام الجهبذ الناقد أبو عيسى الترمذي، فألَّف كتاب الجامع والعلل موضحا بذلك مسلكه في الجامع ومنهجه في نقد الرجال ونقد الأحاديث، راسما بذلك هو وأئمة النقد الأُول، منهجا لمن يجيء من بعدهم تاركين لهم عصارة ما جادت به أذهانهم من علم الحديث.

وممن سار على هذا الدرب وحمل لواء النقد، الشيخ الألباني فجهوده في هذا المجال معروفة، وأعماله وكتبه شاهدة على رسوخ قدمه في هذا العلم على منهج الأئمة الأعلام.

وقد جاء هذا البحث للجمع بين منهجين لعلمين من أعلام السنة، الإمام الترمذي الحافظ الناقد، والشيخ الألباني حامل لواء علم الحديث والجرح والتعديل ونقد الأحاديث من المعاصرين، فقد جاء هذا البحث لدراسة الأحاديث التي اختلف فيها حكم الترمذي وحكم الألباني على أحاديث في الجامع فضعفها الإمام والترمذي لكن الشيخ الألباني سلك فيها مسلكا آخر فصحَّحها وأنا في هذا البحث أدرس، أسباب هذا الاختلاف ونتائجه، فكان هذا البحث بعنوان: **(اجتهادات الشيخ الألباني في تصحيح ما ضعَّفه الإمام الترمذي في كتاب الجامع -دراسة تحليلة نقدية-)**، وقد بلغ عدد الأحاديث التي ضعّفها الإمام الترمذي وصحَّحها الشيخ الألباني: ثلاثمائة وخمس وأربعون (345) حديثا.

ولقد صنّفتها على شروط الحديث الصحيح، من: عدالة، وضبط، واتّصال السّند، وخلوّه من الشذوذ، ومن العلّة، وقد اخترت منها نماذج للدراسة على حسب كلِّ شرط.

إشكالية البحث

وتتمثل إشكالية هذا البحث فيما يلي:

- يلحظ الدارس للسنة اختلافا في الحكم على بعض الأحاديث في سنن الترمذي من الشيخ الألباني، فنجد الإمام الترمذي يضعف الحديث ويقول الألباني تعقيبا عليه هو صحيح، فما هو المنهج العلمي الذي سلكه الشيخ الألباني في تصحيح الأحاديث وتحسينها؟

- ما هي أسباب مخالفة الشيخ الألباني في تصحيح ما ضعّفه الإمام الترمذي في الجامع؟

- ما هي الآثار المترتبة على تصحيح الشيخ الألباني لما ضعّفه الإمام الترمذي في الجامع من الناحية العلمية والعملية؟

أسباب اختيار البحث

وتعود أسباب اختياري لهذا البحث إلى:

- كان هذا البحث ثمرة توجيهات اللجنة العلمية لقسم الكتاب والسنة، وقد صادف ذلك رغبة شديدة مني في معرفة منهج الشيخ الألباني في نقد الأحاديث.

- إبراز معالم مدرسة الشيخ الألباني الحديثية تأثيرا وتأثرا.

أهداف البحث

- الوقوف على منهج الأئمة النُّقاد في نقد المرويات.

- الاطلاع على أكبر قدر ممكن من كتب المصطلح والعلل والجرح والتعديل.

- معرفة أسباب الاختلاف في نقد الأحاديث بين الأئمة النقاد، ومن جاء بعدهم وأخذ من معينهم.

- بيان منهج الألباني في نقد الأحاديث.

الدراسات السابقة

هناك دراسات حول الإمام الترمذي ومنهجه في النقد، وأخرى حول الألباني ومنهجه في نقد الأحاديث، لكن لم أقف في حدود اطّلاعي على من جمع بينهما في الدراسة، ومن هذه الدراسات:

- (الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع) رسالة دكتوراه لـ: د. عداب محمود الحمش.

- (الإمام الترمذي وموازنة بين جامعه وبين الصحيحين) رسالة دكتوراه لـ: د. نور الدين عتر.

- (جهود الألباني في الحديث رواية ودراية) مذكرة ماجستير لـ: عبد الرحمن بن محمد العيزري.

- (منهج الألباني في تصحيح الحديث وتضعيفه) رسالة دكتوراه لـ: د. عائشة غرابلي.

- (آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره)، رسالة دكتوراه لـ: د. خالد منصور عبد الله إدريس، وقد أفرد في رسالته بابا للحسن عند الترمذي، شرح التعريف ومراده منه، وكذا استعمالات الحسن عند الترمذي، ودلالته، مع نماذج تطبيقية.

- زيادة الثقة عند الإمام الترمذي، مذكرة ماجستير لـ: د. حكيمة حفيظي.

وقد حاولت الإفادة منها في بحثي، خاصة في بيان منهج الشيخ الألباني والإمام الترمذي في جامعه، ومعرفة مصطلحات الترمذي، وبيان مراده منها.

المنهج المتبع في الدراسة

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- الإحصائي: وذلك بإحصاء الأحاديث التي ضعَّفها الترمذي وصحَّحها الألباني، وانتقاء نماذج منها للدراسة.

- التحليلي: قمت بترتيب الأحاديث على علل وأسباب تضعيف الإمام الترمذي لها، وبيان سبب تصحيح الشيخ الألباني لها ثم تحليلها.

- المقارن: بمقارنة حكم الإمام الترمذي على هذه الأحاديث بما حكم عليها الشيخ الألباني، للوصول إلى نتيجة واضحة في هذا الاختلاف بين تضعيف الإمام الترمذي وتصحيح الشيخ الألباني.

مصادر ومراجع البحث

- اعتمدت في بحثي على الجامع كأصل للدراسة، وقد اعتمدت على الطبعة التي حقَّقها بشار عواد معروف، وأرقام الأحاديث اعتمدتها من هذه الطبعة وهي موافقة للأرقام الموجودة في

الطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر، وكذا النسخة التي اعتنى بها مشهور آل حسن، والتي ضمَّنها أحكام الشيخ الألباني على الأحاديث، واستفدت منها في سهولة الوصول إلى حكم الألباني على الأحاديث، وكذا تحقيق الجامع لأحمد شاكر، وتحفة الأحوذي في شرحه على الجامع.

- حاولت أن أتتبع الأحاديث التي صحّحها الألباني في جميع كتبه ومقالاته، وكذا المؤلفات التي كتبت حول منهجه مثل: منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للألباني لأحمد أيوب، وعلوم الحديث للعلامة الألباني لعصام موسى هادي.

- ورجعت إلى كتب مصطلح الحديث والرجال والعلل والسؤالات، كعلل الترمذي الكبير والصغير مع شرحه لابن رجب، وعلل ابن أبي حاتم وعلل الإمام أحمد، لمعرفة علل الأحاديث المدروسة، وكلام النقاد عليها.

صعوبات البحث

وقد اعترضتني بعض الصعوبات منها:

- تفرق كلام الألباني في كثير من كتبه، وصعوبة الوقوف على سبب حكمه على الحديث، لأنَّه كثيرا ما يصحِّح الحديث ولا يبيِّن السبب.

- كثرة تراجعات الألباني في حكمه على الأحاديث، وصعوبة تمييز المتأخّر منها، ما اضطرني إلى إعادة إحصاء الأحاديث عدة مرات.

- عدم تصريح الترمذي في الغالب بعلة الحديث، ما يحتاج مني إلى مراجعة كتب العلل للوقوف على علة الحديث.

طريقة عملي في البحث

- تناولت الأحاديث التي يضعِّفها الإمام الترمذي بكل ألفاظ التضعيف، سواء كان يطلقها على الحديث أو على الراوي، مثل: حديث غريب، إسناده ليس بالقوي، حديث مرسل، حديث منقطع، تفرد به فلان، خالف فيه الثقات، فلان سيء الحفظ، وغير ذلك من الألفاظ الدالة على التضعيف وهي كثيرة، وتناولت أيضا تصحيح الألباني للحديث (بقسميه لذاته ولغيره) وتحسينه له (لذاته ولغيره)، لأنَّ الحديث الحسن هو حديث صحيح، وكذلك الحسن لغيره وإن كان أصله ضعيفا فإنه تقوى بالطرق والشواهد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- جرد الأحاديث التي صحَّحها الشيخ الألباني مما ضعَّفه الإمام الترمذي في الجامع، مع اعتبار آخر حكم للألباني فيها، ثم ترتيبها على شروط الحديث الصحيح.

- دراسة نموذج أو اثنين من الأحاديث المتعلقة بعللها، بذكر الحديث مع ذكر الكتاب والباب ثم كلام الترمذي عليه وفيه علة التضعيف، وفي الهامش أحيل على الأرقام في نفس علة ذلك الحديث محل الدراسة مت الجامع، ثم تخريج الحديث، ثم ترجمة رواة الحديث، ثم تصحيح الألباني للحديث وبيان سبب ذلك، ثم مناقشة حكم الألباني على الحديث.

- تخريج الأحاديث من كتب السنة الموجود بها هذا الحديث، من السنن الأربعة، والمسانيد، والصحاح، وغيرها مما ذكر فيها هذا الحديث.

- الرجوع إلى كتب مصطلح الحديث والرجال والعلل لدراسة الأحاديث، ومقارنة ذلك بقواعد التصحيح التي سار عليها الألباني في الحكم على الحديث.

- إيراد كلام الألباني في تصحيحه للحديث من كتبه الموجود بها كلامه على الحديث قيد الدراسة.

- عند الكلام في الفصل التمهيدي على منهج الألباني في العلة التي أدرسها في ذلك المبحث، أتوسع في عرض رأي الألباني فيها، ثم في أثناء دراستي للأحاديث أتعرض للعلة المدروسة سابقا في منهج الألباني وأورد تفصيلات العلماء في تعريفها والمباحث المتعلقة بها.

- عزو الآيات إلى سورها، وتخريج أحاديث الدراسة من مصادرها التي يوجد فيها هذا الحديث من كتب السنة، أما الأحاديث الموجودة في البحث من غير أحاديث الدراسة، لم ألتزم بتخريجها من جميع المصادر، فما كان منها في الصحيحين اكتفيت بذلك، فإن لم أجد ففي السنن الأربعة، فإن لم أجد ففي تتمة الكتب التسعة (مسند أحمد وسنن الدارمي وموطأ الإمام مالك)، فإن لم أجد ففي كتب السنة الأخرى التي يوجد فيها الحديث، ولم ألتزم بذكر الكتاب والباب.

- لم أترجم للمشاهير كأعلام الصحابة وكبار العلماء، واكتفيت بتراجم رواة الأحاديث، مع التوسع في ذلك بقدر الحاجة.

- قمت بإعداد الفهارس التي تخدم البحث وتسهّل الوصول إلى المعلومات الواردة فيه، مع ملحق ذكرت فيه علل أحاديث الدراسة وأرقامها التي تقابلها في الجامع.

الوصف العام للبحث

وقد جاء هذا البحث في خطة تتألف من مقدمة وستة فصول وخاتمة.

المقدمة: وتتضمن تعريفا بالموضوع، وطرح الإشكالية، وبيان أسباب اختيار الموضوع، ومصادر الدراسة، ومنهج البحث.

الفصل التمهيدي: ويتضمن ترجمة موجزة للإمام الترمذي ووصف كتابه الجامع، وبيان منهجه فيه، وكذلك ترجمة الشيخ الألباني وبيان منهجه في تصحيح الأحاديث وتحسينها.

الفصل الأول: ودرست فيه الأحاديث التي صحَّحها الشيخ الألباني وضعَّفها الإمام الترمذي لعلة في إسنادها، وتناولت فيها الإرسال والتدليس والانقطاع والاتصال والرفع والاعضال، مع تعريف كل واحد منها.

الفصل الثاني: ودرست فيه الأحاديث التي صحَّحها الشيخ الألباني وضعَّفها الإمام الترمذي لعلة في عدالة الرواة، تناولت فيها الجهالة والكذب، مع تعريف كل منها.

الفصل الثالث: ودرست فيه الأحاديث التي صحَّحها الشيخ الألباني وضعَّفها الإمام الترمذي لعلة في ضبط الرواة، وتناولت فيها: سوء الحفظ والاختلاط والتغير والخطأ أو الوهم، مع تعريف كل منها.

الفصل الرابع: ودرست فيه الأحاديث التي صحَّحها الشيخ الألباني وضعَّفها الإمام الترمذي لعلة في متونها، وتناولت فيها: الشذوذ والنكارة والاضطراب مع تعريف كل منها.

الفصل الخامس: وتناولت فيه الآثار المترتبة على هذا الاختلاف من الناحية العلمية والعملية المتعلقة بعلوم الحديث وأصوله، والمسائل الفقهية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث.

هذا وأسأل الله عز وجل التوفيق والسّداد، وهذا جهد المقلّ مع الاعتراف بالنقص وأني لن أعط البحث حقه كما كنت آمل، فما كان من صواب فيه فمن الله، وما كان من خطأ فمن تقصيري، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

الفصل التمهيدي:

ترجمة الإمام الترمذي مع التعريف بالجامع وترجمة الشيخ الألباني وبيان منهجه في تصحيح الحديث وتحسينه

- **المبحث الأول:** ترجمة الإمام الترمذي
- **المبحث الثاني:** التعريف بالجامع ومنهج الإمام الترمذي فيه
- **المبحث الثالث:** ترجمة الشيخ الألباني
- **المبحث الرابع:** منهج الشيخ الألباني في تصحيح الحديث وتحسينه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام الترمذي

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده

الفرع الأول: اسمه ونسبه

هو الإمام الحافظ العلم البارع، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، السُّلمي، الترمذي، البوغي، الضرير[1]،أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، مصنف الجامع، والعلل، والشمائل، وغيرها[2].

الفرع الثاني: مولده

قال نور الدين عتر: "لم يبين المؤرخون سنة ولادته، وإنما أرخوها بالعقد الأول من القرن الثالث، قال الذهبي: "ولد في حدود سنة عشر ومائتين"[3]، والذي يظهر لنا أنَّه ولد سنة تسع

---

(1) السُّلمي: نسبة إلى بني سُلَيم، وسليم من أوسع بطون مضر، وكانت مساكنهم في عالية نجد بالقرب من خيبر، ثم تفرقوا إلى إفريقية، والتِّرمذي: نسبة إلى ترمذ، إحدى المدن القديمة في أوزبكستان، كانت لها شهرة عظيمة في تاريخ الإسلام، فتحها المسلمون عام 85هـ في عهد الدولة الأموية، تقع على نهر جيحون من جانبه الشرقي، وجيحون: نهر كبير في طاجاكستان، ينبع من هضبة بامير ويصب في بحر أورال، والعرب هي من سمته بنهر جيحون، ثم أضحى في العصر المغولي يسمى أمودريا، وهو من أهم أنهار طاجاكستان، والبوغي: نسبة إلى بوغ، وهي قرية من قرى ترمذ، وهو إما من هذه القرية أو سكنها إلى حين وفاته، وقد ولد الترمذي بصيراً، وأضرَّ في كبره بعد رحلته وكتابته للعلم، وقد رد الذهبي وابن حجر دعوى أنه ولد أكمه. أنظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر-بيروت، 1379هـ-1977م، ج2، ص26، قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، أبو العباس محمد بن علي القلقشندي، ت: الأبياري، دار الكتاب المصري-القاهرة، دار الكتاب اللبناني-بيروت، ط2، 1402هـ-1982م، ص123، دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي، دار المعرفة-بيروت، ط3، 1979م، ج3، ص287، الموسوعة العربية العالمية، مادة (ترمذ).

(2) الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ت: البارودي، دار الجنان-بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، ج1، ص415، ، تهذيب الكمال، جمال الدين المزي، ت: بشار عواد، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1413هـ-1992م، ج26، ص250، ت5531، سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1403هـ-1983م، ج13، ص270، ت132، البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ت: عبد الله التركي، دار هجر-الجيزة، ط1، 1419هـ-1998م، ج14، ص647، تهذيب التهذيب، أبو الفضل محمد بن علي بن حجر، دار الفكر، ط1، 1404هـ-1984م، ج9، ص344، ت638.

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13، ص 271، ت 132.

ومائتين، كما ذكره بعض المتأخرين، لأنَّ الأكثرين اتفقوا على أنَّه توفي سنة تسع وسبعين، وقد قال الحافظ الذهبي: "وكان من أبناء السبعين"[1]، فدلّ بظاهره على أنَّه ولد سنة تسع ومائتين"[2].

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم

لم تنقل لنا الكتب الكثير عن حياة الإمام الترمذي العلمية وبداية طلبه للعلم والرحلة فيه، لكن المتبادر إلى الذهن، أنَّ الإمام الترمذي قد بدأ طلب العلم منذ الصغر، على ما جرى من سُنة العلماء في طلب العلم أولا عن شيوخ البلد، ثم الرحلة بعد ذلك.

أمّا بداية رحلته، فيقول عداب الحمش: "عند استقراء شيوخ الترمذي، وجد أنَّه قد لقي شيخين قبل عام (235هـ) بسنوات، شيخه يوسف بن يعقوب الصفّار الكوفي، وهو متوفى قبل 231هـ، وشيخه صالح بن عبد الله الباهلي الترمذي، نزيل بغداد، توفي فيها سنة 231هـ، فإن كان الترمذي لقيه ببغداد فرحلته في هذا العام أو قبله، وإن كان لقيه في ترمذ قبل رحلته، فهذا يعني أنَّه طلب العلم قبل هذا العام في بلده ترمذ، وعلى هذا فإنه يمكننا القول: إنَّ بداية طلب الترمذي العلم كانت على حسب سُنَّة أهل بلده، لكن رحلته كانت سنة ثلاثين أو إحدى وثلاثين ومائتين، تزيد أو تنقص، وهو ابن عشرين عاما تقريباً"[3].

وقد رحل الترمذي إلى بخارى من بلاد أوزبكستان، وإلى مرو من بلاد تركمانستان، وإلى الري -طهران-، ثم رحل إلى البصرة، وواسط، والكوفة، وبغداد، ثم رحل إلى الحجاز[4].

وقد استغرق الإمام الترمذي في رحلته الوقت الكثير، يتلقى من العلماء ويكتب عنهم، ويظهر أنَّه عاد إلى خراسان قبل الخمسين ومائتين، حيث استمر في الإفادة، وأخذ يناظر الأئمة

---

(1) ميزان الاعتدال، الذهبي، ت: علي البجاوي، دار المعرفة-بيروت، د/ط، د/ت، ج3، ص678، ت8035.

(2) الإمام الترمذي وموازنة بين جامعه والصحيحين، نور الدين عتر، مطبعة الجنة، ط1، 1390هـ-1970م، ص10.

(3) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، عداب محمود الحمش، دار الفتح-الأردن، ط1، 1423هـ-2003م، ص71.

(4) التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، ابن نقطة أبو بكر محمد بن عبد الغني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1403هـ-1983م، ج1، ص92، ت104، المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر أزهر خذيري، مكتبة الشؤون الفنية-الكويت، ط1، 1428هـ-2007م، ص24. وقد ذكر الشيخ أحمد شاكر في مقدمة سنن الترمذي، أنَّ الترمذي لم يدخل بغداد، لأنه لم يرو عن الإمام أحمد، وكذلك لم يذكره الخطيب في تاريخه، وقد رد العمري هذا الاحتمال، انظر: تراث الترمذي العلمي، أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار-المدينة، 1412هـ، ص9-13.

الكبار ويباحثهم، ولا سيما البخاري فقد لازمه طويلا، ثم وضع كتابه الجامع، وسائر مؤلفاته، وأصبح كما قال السمعاني: "إمام عصره بلا مدافعة"[1].

المطلب الثالث: شيوخه تلامذته

الفرع الأول: شيوخه

عاش الترمذي في القرن الثالث الهجري، وهو العصر الذهبي للسنة، فعاصر أئمة الحديث وتتلمذ على أيديهم لاسيما البخاري، وأبا زرعة، والدارمي، وقابل مسلمًا وأبا داود، وأخذ عنهم، وأخذوا عنه، وقد ذكر حبيب الله مختار في كتابه (كشف النقاب)، أسماء شيوخ الترمذي، فبلغ بهم مائتين وواحد وعشرون شيخا، منهم تسعة شيوخ حدث عنهم أصحاب الكتب الستة، وتسعة عشر شيخا شارك البخاري ومسلما في الرواية عنهم، وسبع وعشرين شارك البخاري فيهم، وواحد وأربعين شارك مسلم فيهم، واثنين وأربعين منهم انفرد بالرواية عنهم عن أصحاب الخمسة[2]، وأقدم ما عنده حديث مالك (ت179هـ)، والحمّادَين، والليث (ت175هـ)، وقيس بن الربيع (ت168هـ)[3].

الفرع الثاني: تلاميذه

عَرف للإمام الترمذي قدره ومنزلته خلق كثير من العلماء وطلاب العلم، فسارعوا إلى الانتفاع به، وملازمته، والرواية عنه، وهم من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤهم، منهم: أبو بكر بن إسماعيل بن عامر السمرقندي، وأبو حامد أحمد بن عبد الله المروزي التاجر، والحسين بن يوسف الفربري، وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي راوي الجامع، والهيثم بن كليب الشاشي راوي الشمائل، وغيرهم كثير ممن أخذ عنه وسمع منه[4].

(1) الموازنة، نور الدين عتر، ص12.

(2) تراث الترمذي، العمري، ص12. انظر: التقييد، ابن نقطة، ج1، ص92.

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج13، ص271.

(4) المرجع نفسه، ج13، ص 271-272، تهذيب الكمال، جمال الدين المزي، ج26، ص251، ت5531.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه

قال الإدريسي: "كان أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنّف كتاب الجامع والعلل والتواريخ تصنيف رجل عالم متقن، كان يضرب به المثل في الحفظ"(1).

وقال الحافظ عمر بن علك: "مات البخاري، فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمي وبقي ضريرا سنين"(2).

وقال ابن حبان: "كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر"(3).

وقال أبو يعلى الخليلي: "الحافظ، ثقة، متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل،...مشهور بالأمانة، والعلم"(4).

قال ابن الأثير: "وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام، وله في الفقه يد صالحة، أخذ الحديث عن جماعة من أئمة الحديث، ولقي الصدر الأول من المشايخ(5).

ويكفيه ذلك الثناء العطر، وتلك الشهادة العظيمة، من شيخه أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري، حيث قال له يوما: "ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي"(6).

---

(1) التهذيب، ابن حجر، ج9، ص345، ت638، طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1403هـ-1983م، ص282، ت634.

(2) تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية-بيروت، ج2، ص634، ت658.

(3) محمد ابن حبان البستي، الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1393هـ-1973م، ج9، ص153.

(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي، ت: محمد إدريس، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1409هـ-1989م، ج3، ص904-905، ت829.

(5) جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، ت: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني-مطبعة الملاح-مكتبة دار البيان، ط1، ج1، ص193.

(6) التهذيب، ابن حجر، ج9، ص345، ت638. وقد وصفه ابن حزم بأنه مجهول، ورد عليه الذهبي وابن حجر، انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ج3، ص678، التهذيب، ابن حجر، ج9، ص344.

المطلب الخامس: مؤلفاته

رغم أنَّ مؤلفات الإمام الترمذي قليلة، إلاَّ أنَّ فيها من العلم الكثير، وقد أفاد منها كل من جاء بعد الترمذي من الأئمة وطلاب العلم، ومؤلفاته كما ذكرها من ترجم للترمذي هي:

- الجامع، وآخره العلل الصغير، صنَّفه الترمذي بسمرقند[1] سنة سبعين ومائتين[2].
- العلل الكبير، بترتيب القاضي أبو طالب[3].
- الشمائل[4].
- الزهد، قال ابن حجر: "مفرد لم يقع لنا"[5].
- الأسماء والكنى[6].
- أسماء الصحابة[7].
- التاريخ[8].
- التفسير[1].

---

(1) سمرقند: ثاني كبريات مدن أوزبكستان، تقع مكان مدينة مراكانده القديمة التي دمَّرها الإسكندر الأكبر عام (329 ق.م)، فتحها المسلمون في القرن (8م)، واختارها تيمورلنك عاصمة له، اشتهرت في التاريخ بمدارسها الإسلامية العالية، وتخرَّج منها علماء كثيرون، وهي الآن نقطة تجارة ذات شأن بين الهند وآسيا الشرقية. انظر: دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي، م5، ص300-301، الموسوعة العربية العالمية، مادة (سمرقند).

(2) التهذيب، ابن حجر، ج9، ص 345، التقييد، ابن نقطة، ج1، ص95.

(3) طبقات الحفاظ، السيوطي، ج2، ص633، الأنساب، السمعاني، ج1، ص460.

(4) البداية والنهاية، ابن كثير، ج14، ص647، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن بن تغري بردي، ت: إبراهيم طرخان، دار الكتب- مصر، ج3، ص81.

(5) التهذيب، ابن حجر، ج9، ص345.

(6) المرجع السابق، ص345.

(7) البداية والنهاية، ابن كثير، ج14، ص647.

(8) الأنساب، السمعاني، ص459، ص345، التقييد، ابن نقطة، ج1، ص93، الفهرست، محمد ابن إسحاق النديم، ت: رضا تجدد، د/ط، د/ت، ص289، التهذيب، ابن حجر، ج9.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وقد وصلنا منها: الجامع مع العلل الصغير، والعلل الكبير، والشمائل، وهي مطبوعة كلها.

المطلب السادس: وفاته

اختلف في تاريخ وفاة الإمام الترمذي، فمنهم من قال: توفي سنة خمس وسبعين ومائتين[2]، ومنهم من قال: توفي بعد الثمانين ومائتين[3]،ومنهم من قال: أنه توفي في رمضان[4].

والصواب: أنَّه توفي يوم الاثنين الثالث عشر من رجب، سنة تسع وسبعين ومائتين، بقرية بوغ، بترمذ[5]، وقد خلَّف علماً كثيراً نافعاً، رحمه الله تعالى، وأجزل مثوبته، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، أبو يعلى محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، ضبط: عبد الرحمن عثمان، دار الفكر، ج1 (المقدمة)، ص341، تراث الترمذي، العمري، ص14.

(2) الأنساب، السمعاني، ج1، ص415.

(3) الإرشاد، الخليلي، ج3، ص905.

(4) الفهرست، أبو بكر محمد ابن خير الاشبيلي، نسخ ومقابلة: فرنشكه قداره-خليان ربارة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م، ج1، ص118.

(5) التقييد، ابن نقطة، ج1، ص92، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر-بيروت، د/ط، د/ت، ج4، ص278، ت613، تهذيب الكمال، المزي، م26، ص252، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2، ص635، النجوم الزاهرة، تغري بردي، ج3، ص81.

المبحث الثاني: التعريف بالجامع ومنهج الإمام الترمذي فيه

المطلب الأول: اسم الكتاب

لقد أطلقت عدة أسماء على كتاب الترمذي منها: المسند الصحيح[1]، الجامع الصحيح[2]، الصحيح [3]، الجامع الكبير[4]، وسنن الترمذي.

وأرجح هذه التسميات، ما ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسته، قال: "مصنف الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الحافظ، وهو الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"[5].

ورجَّحه أيضا أبو غدة، قال: "وهذا الاسم مطابق لمضمون الكتاب، ووقفت عليه بعينه مثبتا على مخطوطتين قديمتين، كُتبت إحداهما قبل سنة (479هـ)، وقبل ولادة الحافظ ابن خير بأكثر من عشرين سنة، فقد ولد سنة (502هـ)، والنسخة الأخرى كتبت في سنة (582هـ)"[6].

المطلب الثاني: ثناء أهل العلم على الكتاب

كثر ثناء العلماء على الجامع لما حواه من جودة التصنيف، ودرر المسائل:

قال الإمام الترمذي يثني على كتابه: "صنَّفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فَرضَوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنَّما في بيته نبي يتكلم"[7].

---

(1) التهذيب، ابن حجر، ج9، ص345.

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ت: محمد شرف الدين-رفعت بيلكه، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ج1، ص559، وهو الذي جرى عليه أحمد شاكر في تحقيقه لسنن الترمذي.

(3) جامع الأصول، ابن الأثير، ج1، ص193، وهو الذي جرى عليه ابن العربي في عارضة الأحوذي.

(4) الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير، مراجعة: محمد الدقاق، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1407هـ-1987م، ج6، ص373. وهو الذي جرى عليه بشار عواد في تحقيقه لسنن الترمذي.

(5) الفهرست، ابن خير الاشبيلي، ص117.

(6) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب، ط1، 1414هـ-1993م، ص55.

(7) التقييد، ابن نقطة، ج1، ص94، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2، ص634، التهذيب، ابن حجر، ج9، ص345.

وقال ابن العربي: "وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علما فوائد: صنَّف وذلك أقرب إلى العمل وأسند، وصحَّح وأسلم، وعدَّد الطرق، وجرَّح وعدَّل، وأسمى وأكنى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه"[1].

وقال أبو جعفر بن الزبير[2]: "أولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدمها وضعا ولم يتأخر عنها رتبة، وقد اختلفت مقاصدهم فيها، وللصحيحين فيها شفوف، وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جليلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلها"[3].

وقال محمد بن رشيد[4]: "الذي عندي أنَّ الأقرب إلى التحقيق، والأجرى على واضح الطريق، أن يقال: إن كتاب الترمذي تضمّن الحديث مصنفا على الأبواب، وهو علم برأسه، والفقه علم ثان، وعلل الأحاديث علم ثالث، والأسماء والكنى علم رابع، والتعديل والتجريح خامس، ومن أدرك النبي ﷺ ممن لم يدركه سادس، وتعديد من روى ذلك الحديث سابع، هذه علومه الجملية،

---

(1) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية-بيروت، ج1(المقدمة)، ص5-6.

(2) هو: أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الإمام الحافظ الغرناطي، من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس، انتهت إليه الرياسة في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول، ولد أواخر (627هـ)، وتوفي بغرناطة سنة (708هـ)، من كتبه: صلة الصلة، وملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل، والأعلام بمن ختم به القطر الأندلسي من الأعلام. انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد شهاب الدين عبد الحي بن أحمد الدمشقي، ت: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير-دمشق، ط1، 1406هـ-1986م، ج8، ص31، الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين-بيروت، ط15، 2002م، ج1، ص86.

(3) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، ت: طارق بن عوض الله، دار العاصمة-السعودية، ط1، 1424هـ-2003م، ج1، ص250.

(4) هو: محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر الفهري السبتي، ولد سنة (657هـ) بسبتة، كان إمامًا مضطلعًا بالعربية، تام العناية بصناعة الحديث، فقيهًا، ذاكرًا للتفسير، حافظًا للأخبار والتواريخ، عارفًا بالقراءات، توفي بفاس في محرم سنة (721هـ)، من كتبه: إيضاح المذاهب فيمن يطلق عليه اسم الصاحب، وترجمان التراجم على أبواب البخاري. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل-بيروت، 1414هـ-1993م، ج4، ص111، ت308.

وأمَّا التفصيلية فمتعددة بالجملة، فمنفعته كبيرة، وفوائده كثيرة"[1].

وعقب ابن سيد الناس بقوله: "ومما لم يذكره ما تضمَّنه من الشذوذ وهو نوع ثامن، ومن الموقوف وهو تاسع، ومن المدرج وهو عاشر، وهذه الأنواع مما تكثر فوائده التي تستجاد فيه وتستفاد عنه، وأما ما يقل فيه وجوده من الوفيات، أو التنبيه على معرفة الطبقات وما يجري مجرى ذلك، فداخل فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية"[2]. وكلام العلماء كثير يصعب حصره.

المطلب الرابع: مرتبة الجامع بين الكتب الستة

اختلف أهل العلم في مرتبة الجامع بالنسبة للكتب الستة: فذهب صاحب كشف الظنون، إلى أنَّه في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين[3]، وقال المباركفوري: "ويفهم من رموز التقريب، وتهذيب التهذيب والخلاصة وتذكرة الحفاظ، أنَّ رتبة جامع الترمذي بعد سنن أبي داود وقبل النسائي، فإنَّ أصحاب هذه الكتب يكتبون د، ت، س، مشيرين إلى سنن أبي داود وجامع الترمذي والنسائي"[4]، وجعله الحازمي دون سنن أبي داود والنسائي[5]، أمَّا الذهبي فجعله في المرتبة الخامسة[6].

قال عداب الحمش: "وهكذا فقد اختلف النقاد في تقويم الجامع وميزانه بين كتب السنة: فمن نظر إلى أدلة الفقه الصحيحة كثرة وقلة، وتجريدا وتوضيحا، رتَّب الكتب الستة على النحو الآتي: البخاري، ثم مسلم، ثم النسائي، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم ابن ماجه، ومن نظر إلى القيمة العلمية العالية، وقبول علماء الأمة لهذه الكتب، جعل أبا داود ثالثا وجعل الترمذي رابعا، ومنهم من عكس المسألة فثلَّث بالترمذي وأتبعه بأبي داود، ومن نظر إلى جملة العلوم التي حواها كل كتاب من

(1) قوت المغتذي على جامع الترمذي، جلال الدين السيوطي، ت: ناصر بن محمد الغريبي، 1424هـ، ج1، ص22.

(2) المصدر السابق، ص23.

(3) كشف الظنون، حاجي خليفة، ج2، ص559، ووافقه المباركفوري في التحفة، ، ونور الدين عتر في الموازنة.

(4) تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج1(المقدمة)، ص364.

(5) شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1405هـ-1984م، ص56.

(6) تدريب الراوي، السيوطي، ج1، ص87.

هذه الكتب، جعل كتاب الترمذي أنفعها، ومن نظر إلى قضايا العلل، وجمع طرقها، وإبراز الراجح منها، قدَّم المجتبى للنسائي على الجميع"[1].

المطلب الخامس: شرط الترمذي في جامعه

قال الإمام المقدسي: "أما أبو عيسى الترمذي فكتابه وحده على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلما، وقسم على شرط الثلاثة، وقسم أخرجه للضدية، وأبان عن علته ولم يغفله، وقسم رابع أبان هو عنه فقال: "ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء"، وهذا شرط واسع، فإنّ على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل أخرجه، سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنَّه شفى في تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه"[2].

وقال الحازمي: "ثم اعلم أنَّ لهؤلاء الأئمة مذهبا في كيفية استنباط مخارج الحديث، ...، ولنوضح ذلك بمثال: وهو أن نعلم مثلا أنَّ أصحاب الزهري على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت، فمن كان في:

الطبقة الأولى: فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري.

الطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة، غير أنّ الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى وهم شرط مسلم.

والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح فهم بين القبول والرد، وهم شرط أبي داود والنسوي.

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري، وهم شرط أبي عيسى، وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود، لأنَّ الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنَّه يبين ضعفه وينبِّه عليه، فيصير الحديث

(1) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، عداب محمود الحمش، ص192.

(2) شروط الأئمة الستة، محمد ابن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1405هـ-1984م، ص19-21.

عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود"[1].

وقال ابن رجب: "اعلم أنّ الترمذي خرَّج في كتابه الحديث الحسن، والحديث الغريب، ...، ويخرج حديث الثقة الضابط، ومن يهم قليلا ومن يهم كثيرا، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه نادرا، ويبين ذلك ولا يسكت عنه"[2].

المطلب السادس: منهج الترمذي في الجامع

الفرع الأول: الوصف العام للجامع

قسّم الترمذي جامعه إلى كتب، وعددها واحد وخمسون كتاباً، بدأها بكتاب الطهارة وختمها بكتاب المناقب، وألحق بالجامع كتاباً سماه "العلل"، وجعل أبواب كتابه تحمل عناوين المسائل التي روى الأحاديث من أجلها، ثم إنَّه يذكر الحديث ثم حكمه عليه في الغالب، ثم يعقب بقوله: "وفي الباب عن فلان وفلان"، ويتكلم عن درجة الحديث، ورجال الإسناد، وما اشتمل عليه الحديث من علل، ثم يتبع الأحاديث التي يوردها بأقوال الفقهاء في المسألة التي تضمنها الحديث، وقد يأتي على تسمية المبهمين والمهملين، ويذكر اختلاف الرواة في الأسانيد والألفاظ، وقد يشرح ما جاء في الحديث من غريب، ويسمي من ذكر بكنيته.

الفرع الثاني: تراجم أبواب الجامع

وتراجم الترمذي في جامعه يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولا: التراجم الظاهرة، وهي التي تطابق ما ورد في مضمونها، وهذا القسم هو الغالب الأعم.

ثانيا: التراجم الاستنباطية، والتي تدرك مطابقتها لمضمون الباب بوجه من البحث والتفكر.

ثالثا: التراجم المرسلة، وهي التي اكتفى فيها بلفظ "باب"[3].

---

(1) شروط الأئمة الخمسة، الحازمي، ص56-58.

(2) شرح علل الترمذي، عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، ت: عتر، دار الملاح، ط1، 1398هـ-1978م، ج1، ص397.

(3) الموازنة، نور الدين عتر، ص306.

الفرع الثالث: الصنعة الحديثية في الجامع[1]

أولا: طرق الترمذي في رواية الحديث

- **جمع أسانيد الحديث المتعددة في سياق واحد:** وذلك بأن يأتي بالطرق التي رُوي الحديث بها، فيذكرها كلَّها في سياق واحد، وهذا عندما تستوي مراتب رواة الحديث، وتتفق رواياتهم لفظا ومعنى، أمَّا إذا كان بين الرواة اختلاف يسير في اللفظ لا يغير المعنى، فإنه يشير إلى ذلك.

- **تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب الإسناد الأول:** وذلك بأن يروي الحديث بسنده ومتنه، ثم يذكر عقبه باقي الأسانيد، ويشير للمتن بقوله "مثله" أو "نحوه"، ولا يذكره اختصارا.

- **إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية:** وذلك أنّه قد يروي الحديث بأسانيد متعددة، ويتبع كل إسناد بلفظ المتن الذي روي به، فيعيد المتن لزيادة ألفاظ، أو اختلاف بين الرواة، وقد يكون لبيان علة في الحديث.

- **الإشارة إلى الأسانيد:** وذلك أنَّه يكتفي في الكثير من الأحيان بالإشارة إلى أسانيد الحديث، لشهرتها وكونها معلومة لدى علماء الحديث، فتارة يخرج الحديث بسنده ثم يعلق الطرق الأخرى، فيذكر موضع الاستشهاد من الأسانيد الأخرى من متابعة أو غير ذلك، وتارة يخرج الحديث بإسناده ويشير إلى وروده من طرق أخرى بقوله: وقد روي من غير وجه نحوه.

ثانيا: طرق الترمذي في رواية الأحاديث الدالة على الباب

سلك الترمذي في إيراد أحاديث الباب في كتابه مسلكين هما:

المسلك الأول: رواية طائفة من الأحاديث بأسانيدها، وذلك بأن يروي في الباب بسنده، ثم يتبعه بحديث آخر أيضا أو أكثر.

المسلك الثاني: الإشارة إلى أحاديث في معنى ما خرَّجه في الباب، بأن يذكر رواتها من الصحابة، فيقول "وفي الباب عن فلان وفلان"، وقد يكون تعلق بعض هذه الأحاديث بالمسألة تعلقا يسيرا ولكنها جميعا تؤيد حكم الباب.

---

(1) الموازنة، نور الدين عتر، ص74-112، تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج1(المقدمة)، ص386-396.

والترمذي بهذا يحقق الفائدة التي أرادها بما سلك في طريقته من تأييد حديث الباب بالمتابعات والشواهد، والترجيح بين الأحاديث، أمَّا إن كانت هناك مخالفة فهو ينبِّه عليها.

ثالثا: مصطلحات الترمذي فيما يتعلق بنقد الأحاديث والجرح والتعديل في الجامع[1]

تعددت اصطلاحات الترمذي في جامعه، فمنها ما هو في مرتبة الحديث، ومنها ما كان في وصف الراوي، ونذكر منها:

- **مقارب الحديث:** حديثه مقارب لحديث غيره، وهي من ألفاظ التعديل.

- **ذاهب الحديث:** أي ذاهب حديثه، غير حافظ لحديثه.

- **شيخ ليس بذاك:** شيخ كبير غلب عليه النسيان، فهو ليس بذاك المقام الذي يوثق به.

- **هذا حديث غريب إسناداً:** لا متنا، والمراد به حديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة، وانفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي "غريب من هذا الوجه".

- **هذا حديث مرسل:** واستعمله الترمذي بمعنى المنقطع في كثير من المواضع.

- **هذا حديث جيد:** قال السيوطي: "الجودة يعبر بها عن الصحة، كأن يرتقي الحديث عن الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح"[2]، وعقَّب عداب الحمش بقوله: "بأنَّ الحديث الجيد: هو الحديث الصالح للاعتبار به، ولم يأت ما يعضده"[3].

- **هذا الحديث أصح شيء في الباب وأحسن:** معناه أنَّ هذا الحديث أرجح من كل ما ورد في هذا الباب، سواء كان كل ما ورد فيه صحيحا أو ضعيفا.

- **هذا حديث غير محفوظ:** ويقابله الشاذ عند الترمذي، وهو: الحديث الذي يخالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر عددا، سواء كان الراوي المخالف ثقة أم ضعيفا، ويطلق عليه الترمذي مصطلح "غير محفوظ"[1].

---

(1) المباركفوري، مقدمة تحفة الأحوذي، ص396.

(2) تدريب الراوي، جلال الدين السيوطي، ج1، ص260-261.

(3) الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، عداب الحمش، ص425.

- **هذا حديث حسن:** وهو كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذاك[2]، وكلامه هذا يتنزل على الحسن لغيره.

- **هذا حديث غريب:** هو الحديث الذي لا يروى إلا من وجه واحد، ويستغرب لزيادة تكون في الحديث، أو أن يروى من أوجه كثيرة ويستغرب لحال الإسناد.

- **هذا حديث حسن صحيح:** وفي تفسيره قولان: الأول: ورود الحديث بإسنادين: حسن، وصحيح، الثاني: إن لم يكن له إلاَّ إسناد واحد، فالمعنى: حسن عند قوم، صحيح عند آخرين.

- **هذا حديث حسن غريب:** أي حسن المتن، غريب الإسناد، قال الألباني: "جمع الترمذي بين لفظتي "غريب" و"حسن" إنما يعني في اصطلاحه أنَّه حسن لذاته، بخلاف ما لو قال: "حديث حسن" فقط دون لفظة "غريب"، فإنَّه يعني أنَّه حسن لغيره، وبخلاف ما لو قال: "حديث غريب" فقط، فإنما يعني أنَّ إسناده ضعيف"[3].

- **هذا حديث منكر:** وهو حديث الموصوف بلين الحديث، والضعيف، والمستور، والمجهول، والمتروك، متى تفرد به راويه، أو تابعه عليه مثله، ممن لا يصلح جابراً[4].

---

(1) المرجع نفسه، ص347.

(2) الجامع، أبو عيسى الترمذي، ج6، ص251.

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1412هـ-1992م، ج2، ص185.

(4) الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، عداب الحمش، ص347.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: ترجمة الشيخ الألباني

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده

الفرع الأول: اسمه ونسبه

هو الشيَّخ العلامة محدث الشام، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدِّين بن نوح نجاتي بن آدم، والملقَّب بالألباني نسبة إلى بلده ألبانيا[1].

الفرع الثاني: مولده

ولد في مدينة أشقودرة[2]، عام (1332هـ-1914م)، عاش فيها قريبا من تسع سنوات[3].

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم

الفرع الأول: نشأته

نشأ الألباني في أسرة يغلب عليها الطابع العلمي، فقد تخرَّج والده في المعاهد الشرعية في العاصمة العثمانية الأستانة[4] قديما، فأصبح مرجعاً يتوافد إليه الناس، وبعد أن تولى حكم ألبانيا أحمد زوغو، سار بالبلاد في طريق تحويلها إلى بلاد علمانية، فقرَّر والده الهجرة فرارا بدينه وخوفا على

---

(1) ألبانيا: من دول البلقان، وعاصمتها تيرانا، تقع جنوب شرق أوروبا، يكسب معظم سكانها رزقهم من ممارسة الزراعة، ولغتهم الرسمية الألبانية، انظر: معجم بلدان العالم، محمد عتريس، الدار الثقافية للنشر-القاهرة، ط1، 1422هـ-2002م، ص54.

(2) كانت عاصمة ألبانيا، وهي مدينة تقع في شمالي غرب ألبانيا، كانت ولاية عثمانية بتركيا، قاعدتها مدينة أشقودرة المبنية على بحيرة أشقودرة، تجارتها نشيطة ومصنوعاتها راقية. أنظر: دائرة معارف القرن العشرين، محمد وجدي، ج1، ص382.

(3) محدث العصر ناصر الدين الألباني، سمير بن أمين الزهيري، دار الفجر-الجزائر، ط4، 1422هـ، ص12.

(4) وهي اسطنبول حاليا، وتعد من أكبر وأهم مدن تركيا، وتُعد المدينة الكبيرة الوحيدة الواقعة في قارتين هما آسيا وأوروبا، وتقع عند الطرف الجنوبي من خليج البوسفور، وهو مضيق في الشمال الغربي من تركيا يربط البحر الأسود ببحر مرمرة، وكانت منذ أمد بعيد من أهم مدن العالم، فقد كانت هي القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية، ثم البيزنطية بعد ذلك، ثم أصبحت عاصمة الدولة العثمانية وفيها عرفت باسم الأستانة، وتعد إسطنبول أهم مركز للتجارة والصناعة والثقافة. انظر: الموسوعة العربية العالمية، مادة (إسطنبول).

أولاده من الفتن[1]، وكان مهاجره الذي اختاره بلاد الشام، لما فيها من الفضائل التي وردت في السنَّة النَّبوية، فضلا عن معرفته لدمشق لمروره بها في حجِّه، ولقرب مناخها من مناخ بلده[2].

الفرع الثاني: بداية طلبه للعلم

لما استقر المقام بعائلة الشيخ في دمشق، ألحقه والده وإخوته بمدرسة جمعية الإسعاف الخيرية، حتى أشرف على نهاية المرحلة الابتدائية، وفي هذه الأثناء هبت أعاصير الثورة السورية بالفرنسيين، وأصاب المدرسة حريق أتى عليها، فانتقلوا عنها إلى مدرسة أخرى، وهناك أنهى الشيخ دراسته الأولى[3]، ونظرا لسوء رأي والده في المدارس النظامية من الناحية الدينية، قرر عدم إكماله الدراسة، ووضع له برنامجا علميا مركزا[4].

الفرع الثالث: توجهه إلى طلب علم الحديث

كانت بداياته العلمية مع أبحاث الشيخ محمد رشيد رضا، والتي كان لها الأثر الكبير في توجُّهه لطلب علم الحديث في نحو العشرين من عمره[5]، ومما أعانه على تحصيل العلم، مهنته في تصليح الساعات، ثم قربه من المكتبة الظاهرية، التي كان دائم التردُّد عليها، بالإضافة إلى بعض المكتبات التجارية الخاصة، التي كان يستعير منها الكتب مثل: مكتبة سليم القصيباتي، والمكتبة العربية الهاشمية[6].

وفي أثناء طلبه للعلم، بدأ الشيخ بإعطاء بعض الدروس العلمية، وكانت متنوِّعة شملت أكثر العلوم، وكان لها أثرها الكبير في الدعوة إلى الله، وإلى التوحيد ونبذ الشرك والخرافة.

---

(1) حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، محمد إبراهيم الشيباني، مكتبة السداوي، ط1، 1407هـ-1987م، ج1، ص44.

(2) محدث العصر، الزهيري، ص13.

(3) علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الشواف-الرياض، ط4، 1992م، ج1، ص288.

(4) ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الألباني وأضواء على حياته العلمية، عاصم القريوتي، دار المدني-جدة، ص4.

(5) علماء ومفكرون عرفتهم، المجذوب، ج1، ص291-292، صفحات بيضاء من حياة الإمام الألباني، أبو أسماء المصري، دار الآثار-اليمن، ط2، 1422هـ-2001م، ص24-25.

(6) حياة الألباني وآثاره، الشيباني، ج1، ص51.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

الفرع الأول: شيوخه

لم يكن للشيخ الألباني من الشيوخ الذين أخذ عنهم واستفاد منهم إلاَّ القليل، وهم:

- **والده الحاج نوح بن آدم الألباني:** فقد ختم عليه قراءة القرآن الكريم تجويداً، ودرس عليه بعض علوم الآلة، كعلم الصرف، وقرأ عليه (مختصر القدوري) من كتب المذهب الحنفي.

- **الشيخ محمد سعيد البرهاني**[1]: قرأ عليه (مراقي الفلاح) في المذهب الحنفي، و(شذور الذهب) لابن هشام في النحو، وبعض كتب البلاغة.

- **الشيخ محمد راغب الطباخ**[2]: ويعتبر شيخه بالإجازة، فقد أجازه بما في ثبته (الأنوار الجلية في مختصر الأثبات الحلبية).

- **الشيخ محمد بهجت البيطار**[3]: كان يحضر دروسه مع بعض أساتذة مجمع اللغة العربية بدمشق، منهم الأستاذ عز الدين التنوخي، إذ كانوا يقرؤون (الحماسة) لأبي تمام[4].

---

(1) متصوف داغستاني الأصل، مولده بدمشق سنة (1894م)، قرأ على بعض الشيوخ، ثم تصدر للتدريس إلى أن توفي بدمشق سنة (1967م)، له تعليقات على بعض الكتب، ورسائل في موضوعات مختلفة، كالبلاغة، وبعض أسماء رجال الحديث، وفوائد من المنطق، وقد طبعت له رسائل صغيرة. الأعلام، الزركلي، ج6، ص145.

(2) مؤرخ حلب، ومن كبار فضلائها، ولد بها سنة (1877م)، أنشأ المطبعة العلمية، كتب في الصحف والمجلات، ودرَّس في الكلية الشرعية بحلب، ثم اختير مديرا لها، توفي سنة (1951م) بحلب، من أشهر كتبه: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، والمطالب العلية في الدروس الدينية، وعظة الأبناء بتاريخ الأنبياء، وذو القرنين والسد. الأعلام، الزركلي، ج6، ص124، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1414هـ-1993م، ج3 ص290، ت13255.

(3) من أعضاء المجمع العلمي بدمشق، ولد بها سنة (1894م)، تلقى العلم على والده، وجده لأمه، ومشايخ عصره، تقلد عدة مناصب في دمشق والسعودية، توفي سنة (1976م)، له مؤلفات وتحقيقات منها: الرحلة النجدية الحجازية، تفسير سورة يوسف، حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، الإسلام والصحابة بين السنة والشيعة، وحقَّق أسرار العربية للأنباري، وتفسير رشيد رضا. معجم المؤلفين، عمر كحالة، ج3 ص172، ت12457.

(4) حياة الألباني وآثاره، الشيباني، ج1، ص45، صفحات مشرقة، إبراهيم الهاشمي، ص126.

الفرع الثاني: تلاميذه

لقد كان للشيخ تلاميذ كثر، منهم من كان يحضر دروسه وجلساته العلمية في دمشق، ومنهم تلاميذه في الجامعة الإسلامية بالمدينة، نذكر منهم: إحسان إلهي ظهير، عبد المحسن العباد البدر، ربيع بن هادي المدخلي، سليم الهلالي، مقبل الوادعي، أبو إسحاق الحويني، حسين العوايشة، محمد عيد العبَّاسي، علي الحشَّان، محمد الشيباني، محمد جميل زينو، مشهور حسن، وغيرهم كثير[1].

المطلب الرابع: وظائفه ورحلاته ومكانته العلمية

الفرع الأول: وظائفه ورحلاته العلمية

وللشيخ الألباني بعض الأعمال التي تولاها، والرحلات التي قام بها، من ذلك:

- اختير من طرف كلية الشَّريعة في جامعة دمشق، ليقوم بتخريج أحاديث البيوع الخاصَّة بموسوعة الفقه الإسلامي، التي عزمت الجامعة على إصدارها عام (1955م).

- عُيِّن مدرسا بالجامعة الإسلامية في المدينة عند تأسيسها عام (1381هـ)، لمدة عامين.

- اختير عضواً للمجلس الأعلى للجامعة الإسلاميَّة بالمدينة، عام (1395هـ-1398هـ).

- انتُدب من قبل الشَّيخ عبد العزيز بن باز / رئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالسعوديَّة، للدعوة إلى التوحيد والاعتصام بالكتاب والسنة، في مصر والمغرب وبريطانيا.

- زار الكويت والإمارات، وزار أيضا عدداً من دول أوروبا، كما لبَّى دعوة اتحاد الطلبة المسلمين في إسبانيا، وألقى محاضرة بعنوان: (الحديث حجَّة بنفسه في العقائد والأحكام)[2].

وقد تُوِّجت هذه الجهود، بأن حاز على جائزة الملك فيصل الدولية، عام (1999م).

الفرع الثاني: مكانته العلميَّة وثناء العلماء عليه

الشيخ الألباني / صاحب مدرسة متميزة في علم الحديث، وقد أفاد من علمه عدد كبير من طلاب العلم، وكان له صيته في الأوساط العلمية، وسنعرض بعضا من ثناء العلماء عليه:

---

(1) صفحات بيضاء من حياة الإمام الألباني، أبو أسماء المصري، ص51-62.

(2) حياة الألباني وآثاره، الشيباني، ج1، ص74-76.

قال الشيخ بن باز / : "ما رأيت تحت أديم السماء، عالما بالحديث في العصر الحديث، مثل العلاّمة محمد ناصر الدين الألباني"[1].

وقال الشيخ العثيمين / : "فالذي عرفتُه عن الشَّيخ من خلال اجتماعي به، وهو قليل، أنَّه حريص جداً على العمل بالسنَّة، ومحاربة البدعة، سواء كان في العقيدة أم في العمل، أما من خلال قراءتي لمؤلفاته فقد عرفت عنه ذلك، وأنَّه ذو علم جمٍّ في الحديث، رواية ودراية، وأنَّ الله تعالى قد نفع بما كتبه كثيراً من الناس من حيث العلم ومن حيث المنهاج، والاتجاه إلى علم الحديث، وهذه ثمرةٌ كبيرة للمسلمين ولله الحمد، أما من حيثُ التحقيقاتُ العلمية الحديثية فناهيك به".

وقال الشيخ مقبل الوادعي: "والذي اعتقده وأدين الله به، أنَّ الشيخ الألباني من المجددين الذين يصدق عليهم قول الرسول ﷺ: @**إنّ الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها!**[2].

المطلب الخامس: مؤلفاته ووفاته

الفرع الأول: مؤلفاته

ترك الشيخ الألباني من المؤلَّفات والكتب المحقَّقة والتخريجات ما يزيد على المائتين، منها المطبوع ومنها المخطوط، كما خلَّف عدداً كبيراً من الأشرطة المسجَّلة، ومن أهم كتبه: إرواء الغليل، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، وسلسلة الأحاديث الضَّعيفة وأثرها السيئ في الأمة، صفة صلاة النَّبي ﷺ، أحكام الجنائز، صحيح وضعيف السُّنن الأربعة، وقد جمعت دروسه وفتاويه في سلاسل علمية على شكل أشرطة أهمها سلسلة الهدى والنور، وغيرها من الكتب التي نفع الله بها المسلمين[3].

---

(1) المرجع نفسه، ج1، ص65-66.

(2) أساس الباني في تراث الألباني، أحمد صبري، دار الصحابة للتراث-طنطا، ط1، 1428هـ-2008م، ج1، ص15-16، والحديث أخرجه: أبو داود في السنن (تحقيق مشهور)، ص768، ح4291.

(3) حياة الألباني وآثاره، الشيباني، ج2، ص 565-905، محدث العصر، الزهيري، ص55-66، حياة الألباني بقلمه، عصام موسى هادي، المكتبة الإسلامية-الأردن، ط1، 1422هـ، ص49. ولعبد الله الشمراني ثبت بمؤلفات الشيخ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: وفاته

بعد حياة حافلة بطلب العلم والدعوة إلى طريق الحق، توفي الشيخ الألباني في مدينة عمَّان، العاصمة الأردنية، في الثاني والعشرين من شهر جُمادى الآخرة، سنة ألف وأربعمائة وعشرين للهجرة (1420هـ)، الموافق للثاني من أكتوبر سنة ألف وتسع مائة وتسع وتسعون للميلاد (1999م)، وصُلِّي عليه بعد صلاة العشاء، ودُفن في مقبرة قديمة قرب بيته في حيِّ هملان[1].

فرحم الله الشيخ الألباني، وجزاه الله عنَّا وعن الأمة الإسلامية خير الجزاء، على ما بذل في خدمة حديث رسول الله ﷺ والذبِّ عن حياض سنته.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) صفحات بيضاء، أبو أسماء المصري، ص96-97، أساس الباني، أحمد صبري، ص17، علماء ومفكرون معاصرون، إبراهيم العلي، دار القلم-دمشق، ط1، 1422هـ-2001م، ص52.

المبحث الرابع: منهج الشيخ الألباني في تصحيح الحديث وتحسينه.

المطلب الأول: منهج الشيخ الألباني في تصحيح الحديث

الحديث الصحيح: "هو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده، بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معلَّلا"[1].

وعليه فشروط الحديث الصحيح خمسة: اتصال السند، عدالة الراوي وضبطه، وعدم الشذوذ والعلة، وسأدرس في هذا المطلب الحديث الصحيح وشروطه عند الألباني ومنهجه في التصحيح.

الشرط الأول: اتصال السند

واتصال السند ألاَّ يكون الحديث منقطعا، ولا معضلا، ولا معلقا، ولا مرسلا.

قال الألباني في تمام المنة عند كلامه على حديث أنس قال: "أتى رجل من تميم إلى رسول الله ﷺ فقال: كيف أصنع؟ وكيف انفق؟ فقال رسول الله > : @**تخرج الزكاة من مالك فإنَّها طهرة تطهرك، وتصل أقربائك وتعرف حق المسكين، والجار والسائل!**[2]: "لم أر من صرَّح بتصحيحه، والمصنف صحَّحه بناء على قول المنذري: "ورجاله رجال الصحيح"، وكذا قال الهيثمي، ولا يلزم منه أن يكون صحيحا، لاحتمال فَقْدِ شرط من شروط الصحة، ...، والواقع هنا كذلك، فإنَّ شرط الاتصال فيه مفقود، فالحديث في المسند من طريق سعيد بن أبي هند عن أنس، وسعيد هذا لم يسمع من أنس كما في التهذيب، فهو منقطع، والمنقطع من أقسام الحديث الضعيف"[3].

الشرط الثاني: عدالة الراوي

قال الخطيب البغدادي، نقلا عن أبو بكر الطيب: "العدالة هي: اتباع أوامر الله تعالى، والانتهاء عن ارتكاب ما نهي عنه، والعدل هو من عُرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به، وتوقِّي ما

---

(1) علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ت: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر-دمشق، 1406هـ-1986م، ص11-12.

(2) اخرجه: أحمد بن حنبل في المسند، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1416هـ-1995م، ج19، ص386، ح12394.

(3) تمام المنة في التعليق على فقه السنة، محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، د/ط، د/ت، ص358-359.

نهي عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرَّى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ومعروف بالصدق في حديثه"[1].

وقال الألباني: "العدل هو المسلم البالغ العاقل، الذي سلم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة"[2].

أولا: شروط العدالة

شروط العدالة هي: الإسلام، البلوغ، العقل، السلامة من أسباب الفسق، وخوارم المروءة[3]، ولابد من توافرها في الراوي حتى يقبل حديثه، وسأدرس منهج الألباني فيها:

1- الإسلام:

لا تقبل رواية الكافر إجماعاً، لأنَّه متَّهم في الدين، وقد حكى الإجماع على ذلك، الغزالي في المستصفى[4]، والرازي في المحصول[5]، وغيرهما.

ولكن يصح تحمل الكافر، فالإسلام إذا شرط عند الأداء والتبليغ فهو ليس شرطاً عند التحمل، قال الخطيب: "وقد ثبتت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدُّوها بعده"[6]، وقال الألباني: "أيهما أسوأ، المسلم الذي سقطت عدالته، أم الكافر الساقط العدالة؟ الكافر لاشك أسوأ حالاً، فإذا أسلم تقبل روايته"[7].

---

(1) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الهدى-مصر، ت: أبو إسحاق الدمياطي، ط1، 1423هـ-2003م، ج1، ص272، -بتصرف-، وانظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص104-105.

(2) أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، أبو الخطاب عمر بن حسن (ابن دحية الكلبي)، تح: زهير الشاويش، تخ: الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط1، 1419هـ-1998م، ص133، علوم الحديث للعلامة الألباني، عصام موسى هادي، الدار العثمانية-عمان، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1424هـ-2003م، ص53.

(3) كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح، علوم الحديث، ص104-105.

(4) المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ت: حمزة بن زهير، د/ط، د/ت، ج2، ص229.

(5) المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، ت: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ج4 ص396.

(6) الكفاية، الخطيب البغدادي، ج3، ص259.

(7) الدرر في مسائل المصطلح والأثر، أبو الحسن المأربي، إعداد: محمد الجيلاني، دار الخراز-السعودية، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م، ص181.

2- البلوغ

اختلف أهل العلم في سن التحمل، منهم من اشترط البلوغ، ومنهم من صحَّح سماع الصغير، قال ابن الصلاح: "التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدا (سمع)، ولمن لم يبلغ خمسا (حضر) أو (أحضر)، والذي ينبغي في ذلك أن تعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعا عن حال من لا يعقل فهما للخطاب وردا للجواب ونحو ذلك صحَّحنا سماعه، وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم نصحِّح سماعه، وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين"[1].

وأمَّا الأداء بالرواية فلا يكون صحيحا يلزم العمل به إلا بعد البلوغ[2]، قال السخاوي: " إن اشتراط البلوغ هو الذي عليه الجمهور، وإلاَّ فقد قَبِل بعضهم رواية الصبي المميز الموثوق به، مع وصف النووي للقبول بالشذوذ"[3].

والشيخ الألباني، لا يشترط البلوغ، إنَّما يشترط التمييز، فيقول: "اشتراط البلوغ يتنافى مع احتجاجهم بأحاديث صغار الصحابة، مثل: عبد الله عباس، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وعبد الله بن الزبير أول مولود في الإسلام بالمدينة"[4].

ففي كلامه عن حديث: @**لا تحرم المصة والمصتان!**[5]، ذكر سؤال الربيع للشافعي، قال: قال الربيع: "قلت للشافعي رضي الله عنه: أَسَمِع ابن الزبير من النبي ﷺ؟ فقال: نعم، وحفظ عنه، وكان يوم توفي النبي ﷺ ابن تسع سنين". قال الألباني: فيه إشارة إلى أنه لا يشترط لقبول حديث

---

(1) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص130.

(2) الكفاية، الخطيب البغدادي، ج3، ص260.

(3) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، ت: عبد الكريم الخضير-محمد آل فهيد، مكتبة المنهاج-الرياض، ط1، 1426هـ، ج2، ص160.

(4) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد شاكر، تع: الألباني، ت: الحلبي، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1419هـ-1996م، ج1، ص280.

(5) اخرجه: مسلم في الصحيح (بشرح النووي المنهاج)، الطبعة المصرية-الأزهر، ط1، 1347هـ-1929م، ج1، ص662.

الراوي البلوغ، خلافا لما ورد في كثير من كتب علم المصطلح مثل: (اختصار علوم الحديث)، وإنما يكفي التمييز فقط[1].

3- العقل

وهو من شروط العدالة **المجمع عليها**، قال الخطيب البغدادي: "ويجب أيضا أن يكون الراوي في وقت أدائه عاقلا مميزاً، عن علي عن النبي ﷺ قال: @**رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل!**[2] ولأنَّ حال الراوي إذا كان طفلا أو مجنونا، دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنوبا ويعتمد قربات، وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله ﷺ والتعمد له ذنب كبير وجرم غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول، فخبر الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مع هذا مجمعة على ما ذكرناه، لا نعرف بينها خلافا فيه"[3].

والألباني يشترط في الراوي أن يكون عاقلا، وعليه يرد حديث المختلط، إذ أن تخليط الراوي من أسبابه تغيُّر في العقل، فمن باب أولى أنَّ غير العاقل لا يقبل حديثه، فهو لا يَقبل رواية المختلط إلا من روى عنه قبل الاختلاط، وكلامه في هذا كثير.

4- سلامة الراوي من أسباب الفسق

الفسق: هو ارتكاب كبيرة، أو الإصرار على صغيرة، وهو قادح في عدالة الراوي.

ومن أسباب الفسق الكذب في الرواية والتهمة به:

ذهب غير واحد من الأئمة، إلى رد حديث الكاذب على رسول الله ﷺ وإن تاب، وإلى هذا ذهب سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وأبو نعيم، وأحمد بن حنبل، وغيرهم[4]، ووجه عدم

---

(1) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني، المكتب الإسلامي، ط1، 1399هـ-1979م، ج7، ص220، ح2148.

(2) أخرجه بهذا الإسناد: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في السنن (بأحكام الألباني)، مكتبة المعارف-الرياض، د/ط، د/ت، ص790، ح4403.

(3) الكفاية، الخطيب البغدادي، ج3، ص260-261.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص357-362، شروط الأئمة الخمسة، الحازمي، ص54، علوم الحديث، ابن الصلاح، ص116.

قبول روايته وإن تاب، أنّ ذلك تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة[1].

وذهب الإمام النووي / إلى قبول رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ حيث قال: "وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف، مخالف للقواعد الشرعية، والمختار القطع بصحة توبته في هذا وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة، وهي: الإقلاع عن المعصية والندم على فعلها والعزم على أن لا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة، وأجمعوا على قبول شهادتهم، ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا، والله أعلم"[2].

والألباني يرد أحاديث من اتهم في دينه أو في صدقه، ويسمي حديثه موضوعا، وعرَّفه بقوله: "والموضوع هو ما كان في إسناده كذّاب أو وضّاع، أو تكون لوائح الوضع على متنه ظاهرة مع علة في إسناده جلية"[3]، والشيخ يفرِّق بين رواية من يكذب في حديثه، ومن يكذب في حديث رسول الله ﷺ، فيقول: "الرجل الذي يكذب في كلامه إنما يفسق به، ولكنهم لا يجعلون حديثه موضوعاً ومكذوباً بل ضعيفا جداً، وإنما يجعلون الحديث موضوعاً إذا كان راويه عرف بكذبه في حديث رسول الله ﷺ"[4].

5- سلامة الراوي من خوارم المروءة

المروءة هي: كل فعل أو قول أو حرفة، يوجب فعلها أو تركها الذم في عادات الناس وأعرافهم المعتبرة شرعا، والمروءة هي جماع مكارم الأخلاق، ومحاسن الآداب[5].

---

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم، محيي الدين النووي، ج1 ص70.

(2) المرجع السابق، ج1، ص70. وقد انتقد النووي في ما ذهب إليه، زكريا الأنصاري في فتح الباقي شرحه على ألفية العراقي، ت: عبد اللطيف الهميم-ياسين الفحل، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1422هـ-2002م، ج1، ص332-333.

(3) ضعيف الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط1، 1421هـ-2000م، ج1، ص4، منتهى الأماني، أحمد أيوب، ص157.

(4) الباعث الحثيث، أحمد شاكر، ج1، ص72، انظر: أحمد أيوب منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للمحدث الألباني، أحمد بن سليمان أيوب، الفاروق الحديثة-القاهرة، ط1، 1423هـ-2003م، ص160.

(5) المروءة وخوارمها، مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان-القاهرة، ط1، 1420هـ-2000م، ص14.

وقد فصَّل الخطيب أسباب خوارم المروءة، وأن القدح بها إنما هو بيد العالم الناقد، حيث قال: "وقد قال الكثير من الناس يجب أن يكون المحدث والشاهد مجتنبين لكثير من المباحات، نحو التبذل والجلوس للتنزه في الطرقات، والأكل في الأسواق، وصحبة العامة الأرذال، والبول على قوارع الطرقات، والبول قائماً، والانبساط إلى الخلق في المداعبة والمزاح، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة ويوجب رد الشهادة، والذي عندنا في هذا الباب، رد خبر فاعلي المباحات إلى العالم، والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه، فإن غلب على ظنه من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة، أنه مطبوع على فعل ذلك، والتساهل به، مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته، بل يرى إعظام ذلك وتحريمه، والتنزه عنه قبل خبره، وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها، وجب عليه ترك العمل بخبره ورد شهادته"[1].

فالأمر إذن موكول إلى الناقد، فإن أكثر الشخص من الأفعال المخلة بالمروءة، وتكرر منه ذلك وأعلن به في الناس، كان ذلك دليلاً على السفه وخفة العقل ورقة الدين، وهذا مما يسقط العدالة ويوجب رد الرواية[2].

قال السخاوي: "وما أحسن قول الزنجاني في شرح الوجيز: "المروة يرجع في معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرد الشرع، وأنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعد خرما للمروءة"، وفي الجملة رعاية مناهج الشرع وآدابه والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم أمر واجب الرعاية"[3].

وقد اشترط الألباني في العدل أن يكون سالما من خوارم المروءة، فعرَّف العدل بأنه: "المسلم البالغ العاقل، الذي سلم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة"[4].

ثانيا: مباحث تتعلق بالعدالة

---

(1) الكفاية، الخطيب البغدادي، ج4، ص344-345.

(2) منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، دار ابن حزم بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، ص89.

(3) فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص160.

(4) أداء ما وجب، ابن دحية الكلبي، ص133، علوم الحديث للعلامة الألباني، عصام موسى هادي، ص53.

1- الجهالة

كون الراوي ليس عدلا يدخله في حيز الجهالة، والجهالة موجبة لضعفه ورد روايته، والمجهول كما عرفه الخطيب: "هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد"[1]، والجهالة أقسام: مجهول الحال، مجهول العين، والمستور.

والجهالة عند الألباني نوعان: عينية وحالية.

مجهول العين: وهو الذي لم يرو عنه إلا واحد، وترتفع برواية اثنين عنه فأكثر[2]، والراوي لا يخرج عن الجهالة العينية برواية راو واحد ولو كان ثقة، إلا إذا وثّقه حافظ معروف بأنه لا يوثق المجهولين[3]، ومجرد تسمية الراوي أيضا لا يزيل عنه الجهالة العينية فضلا عن جهالة الحال، كما لا يخفى على أهل العلم[4]، ومجهول العين لا يستشهد به كقاعدة، ولكن عمليا قد يستشهد به في جملة الشواهد الأخرى أي بما يحتف بالحديث من قرائن، منها أن لا يكونوا في طبقة واحدة كي لا يكون المخرج واحد والرجل واحد[5].

مجهول الحال والمستور: وهو الذي روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق[6]، ويمكن أن يتبين لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه[7]، قال: "والذي عليه جماهير العلماء، أنه لا تثبت عدالته بمجرد رواية اثنين عنه، فالمعلوم أنه برواية اثنين عنه، تنفي جهالة العين، ويدخل في جهالة الحال، ولكن لا يدخل بذلك في وصف العدالة، والذي تبين لنا آخر الأمر، أنه إذا روى عن الرجل مجهول الحال، ثلاثة أو أربعة وأكثر، فإنه يدخل في زمرة العدالة، ويمكن والحال هذه الاحتجاج بحديثه، ولمثله يقول الحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني: "صدوق"، ولو لم يقفا على من صدّقه أو وثقه من سلف المحدثين، وذلك باستقراء حديث الراوي، وحينما لا يجدون فيما روى منكرا من الحديث، مع رواية

---

(1) الكفاية، الخطيب البغدادي، ج3،ص289.

(2) تمام المنة، الألباني، ص19.

(3) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج13، ص1086-1087.

(4) المصدر نفسه، ج5، ص403.

(5) الدرر، أبو الحسن المأربي، ص33، سلسلة الهدى والنور، شريط رقم: 348، ورقم: 840.

(6) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد شاكر، ت: الألباني، ج1، 292.

(7) تمام المنة، الألباني، ص19-20.

أكثر من اثنين فصاعدا، يصلون إلى النتيجة التي كان يصل إليها علماء الحديث قديما، فيقولون إنه صدوق، أي إن حديثه يحتج به ولو في مرتبة الحسن"[1].

إذن فشروط قبول رواية مجهول الحال هي: أن يروي عنه جمع من الثقات، مع عدم وجود ما ينكر في حديثه، وعلى هذا المتأخرين من الحفاظ: كابن كثير، والعراقي، والعسقلاني، وغيرهم[2].

والشيخ الألباني يقوّي حديث المجهول عند المتابعة، قال: "ولقد جرى الشيخ أحمد / على هذا النهج فهو يقوي أحاديث التابعين المجهولين إحسانا منه للظن بهم، أما نحن فلا نرى الاحتجاج بهم، حتى تثبت عندنا عدالتهم، إتباعاً للقاعدة الأساسية المعروفة في المصطلح في تعريف الحديث الصحيح، اللهم إلا عند المتابعة"[3].

وقد أقرَّ كثير من الحفاظ أنَّ الإمام الترمذي وغيره من أئمة النقد، يحسِّنون حديث مجهول الحال والمستور، نقل خالد الجريسي في كلامه على تحسين الترمذي لحديث لم يأت من وجه آخر ولم يكن له عاضد، ما نصه: "أنَّ يوسف بن أبي بردة مجهول الحال، ومثله يقوِّي الترمذي حديثه إذا لم يكن منكرا، وقد أشار ابن القطان الفاسي أنَّ الترمذي يقبل المساتير ويحسَّن أحاديثهم، بل وجدته يصحِّح ذلك، ...، وهذا ليس رأيا تفرَّد به الترمذي بل هو موجود في تصرُّفات من تقدمه كابن المديني، وكذلك البخاري كما ذكر الذهبي، وهو رأي كثير من الأئمة كما يقول الشيخ المعلمي اليماني، ولكن ليس ذلك مطلقا فلا يقوُّون كل حديث رواه مجهول الحال، بل ذلك خاضع عندهم لقوة القرائن والسلامة من المعارض الراجح، وأن يكون السند ممن يحتمل لذلك الراوي وكذلك المتن أيضا"[4]، فالشيخ الألباني قد فهم هذا المنهج وهذا الصنيع من الأئمة لذا نجده يؤكد أنَّ التصحيح والتضعيف دائر مع القرائن وأنَّ لكل حديث نقد خاص.

ونقل الشيخ الألباني كلاما لشيخ الإسلام ابن تيمية في تقوية الحديث بالطرق والشواهد، قال: "ولقد أبان ابن تيمية / عن السبب في تقوية الحديث الضعيف بالطرق، والشرط في ذلك،

---

(1) سلسلة الهدى والنور، رقم الشريط: 348.

(2) تمام المنة، الألباني، ص20.

(3) حياة الألباني وآثاره، الشيباني، ج1، ص139.

(4) أراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره (رسالة دكتوراه)، خالد منصور إدريس، إشراف: وصي الله بن محمد عباس، 1420هـ، ج2، ص537-538.

ووجوب التمسك بهذه القاعدة، فقال: "والمراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصدا، أو كان الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعا، فإنَّ النقل إما أن يكون صدقا مطابقا للخبر، وإما أن يكون كذبا تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه، فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقا بلا ريب"، ...، وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ وبالحديث المرسل ونحو ذلك، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون إنَّه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره[1].

أما بالنسبة لتقوية المجهول بالمجهول، فقد وضع له شروطا لتقويته، فقال: "إذا كانت الجهالة في طبقة واحدة، وفي عصر واحد فلا تقوية، أما إذا كانت الطبقة مختلفة فيمكن تقوية المجهول بالمجهول"[2].

2- البدعة

عرَّفها الشاطبي بقوله: "البدعة طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية"[3].

والمقصود من إطلاق البدعة عند علماء الجرح والتعديل، ما هو مذموم من الآراء والاعتقادات والأعمال، مما يكون سبيله التأويل الفاسد، قال السخاوي: "البدعة هي ما أحدث على غير مثال متقدم، فيشمل المحمود والمذموم لكن خصت شرعاً بالمذموم، مما هو خلاف المعروف عن النبي ﷺ فالمبتدع من اعتقد ذلك لا بمعاندة بل بنوع شبهة"[4].

والبدعة نوعان مكفرة وغير مكفرة:

فأما البدعة المكفرة، فقد أبان ابن حجر رأي المحدثين والنقاد فيها، قال: "لا يقبل صاحبها الجمهور، والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، والمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من

---

(1) الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنع بقولهم إنه سنة ومستحب، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية-الأردن، ط1، 1421هـ، ص97-98.

(2) سلسلة الهدى والنور، رقم الشريط: 791.

(3) الإعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: مشهور آل سلمان، مكتبة التوحيد، د/ط، د/ت، ج1، ص43.

(4) فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص220-221.

الشرع معلوما من الدين بالضرورة، وأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله"[1].

وأما البدعة غير المكفرة فللنقاد فيها مذاهب:

الأول: الرد مطلقاً، وحكي ذلك عن مالك بن أنس وابن عيينة والحميدي ويونس بن أبي إسحاق وعلي بن حرب وغيرهم، قال الحافظ ابن رجب: "والمانعون من الرواية لهم مأخذان: أحدهما تكفير أهل الأهواء أو تفسيقهم وفيه خلاف مشهور، والثاني: الإهانة لهم والهجران والعقوبة بترك الرواية عنهم وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم، ولهم مأخذ ثالث: وهو أنَّ الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب، ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الراوي".

الثاني: الاحتجاج به لأن تدينه وصدق لهجته يحجزه عن الكذب، سواء كان داعية أو لا، وذهب إلى ذلك: الشافعي وابن أبي ليلى ويحي بن سعيد وسفيان الثوري وبن المديني وأبو حنيفة.

الثالث: تقبل رواية المبتدع داعية كان أو غير داعية، إذا كان المروي يشتمل على ما تُرد به بدعته، لبعده حينئذ عن التهمة بالكذب.

الرابع: تقبل روايته إذا كانت بدعته صغرى (كالتشيع بلا غلو) إذا كان ورعا دينا صادقا مجتهدا لا سيما إذا كان غير داعية، أما إذا كانت بدعته كبرى (كالطعن وسب الصحابة) فلا تقبل.

الخامس: تقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته ولا تقبل إذا كان داعية، وحكاه الخطيب عن أكثر العلماء، منهم ابن المبارك وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحي بن معين.[2]

وقد رجح هذا المذهب ابن حبان ففي ترجمة جعفر الضبعي قال: "وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أنَّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره

---

(1) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر. ص136-138.

(2) الكفاية، الخطيب البغدادي، م1، ج4، ص367-380، شرح علل الترمذي، ابن رجب، ج1، ص53، فتح المغيث، ج2، ص220-228، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، ص103-104.

جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلة ما تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات"[1].

وقد تعقبه العراقي في التقييد فقال: "وقد اعترض عليه بأنهما احتجا أيضا بالدعاة فاحتج البخاري بعمران بن حطان وهو من دعاة الشراة، واحتج الشيخان بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني وكان داعية إلى الإرجاء"[2].

وبيَّن ابن حجر أنَّ ذلك متعلق بما يقوي بدعته، فقال في النزهة: "نعم الأكثر على قبول غير الداعية، إلاَّ إن روى ما يقوي بدعته فيُرد على المذهب المختار، وبه صرَّح الحافظ الجوزجاني شيخ أبي داود، والنسائي، فالعلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية"[3].

وقد أجمل المعلمي أقسام البدعة في قوله: "ولا شبهة في أنَّ المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام، لم تقبل روايته، لأنَّ من شرط قبول الرواية الإسلام، وأنه إن ظهر عناده أو إسرافه في اتباع الهوى أو الإعراض عن حجج الحق، ونحو ذلك مما هو أدل على وهن التدين من كثير من الكبائر، كشرب الخمر وأخذ الربا، فليس بعدل، فلا تقبل روايته، لأنَّ من شرط قبول الرواية العدالة، وأنَّه إن استحل الكذب، فإما أن يكفر بذلك، وإما أن يفسق، فإن عذرناه، فمِن شَرطِ قبول الرواية الصدق فلا تقبل روايته، وأنَّ من تردد أهل العلم فيه، فلم يتجه لهم أن يكفروه، أو يفسقوه، ولا أن يعدلوه، فلا تقبل روايته، لأنه لم تثبت عدالته، والمشهور الذي نقل ابن حبان والحاكم إجماع أئمة السنة عليه، أنَّ المبتدع الداعية لا تقبل روايته"[4].

---

(1) الثقات، ج6، ص140-141.

(2) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تع: محمد راغب الطباخ، دار الحديث-بيروت، ط2، 1405هـ-1984م.

(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ت: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط1، 1413هـ-1996م، ص136-137

(4) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي-دمشق، ط2، 1404هـ-1986م، ج1، ص228-229.

أما منهج الألباني في ذلك فإنه يرى أن البدعة إذا لم تكن مكفرة لا تقدح في الراوي إذا كان ثقة، يقول في حديثه على بعض الأسانيد: "لكنه صريح أنه لم يجد فيه ما يجرحه إلا كونه مرجئا، وهذا لا يصح أن يعتبر جرحا عند المحققين من أهل الحديث، ولذلك رأينا البخاري يحتج في صحيحه ببعض الخوارج، والشيعة، والقدرية، وغيرهم من أهل الأهواء، لأنَّ العبرة في رواية الحديث الثقة والضبط"[1].

ويقول أيضا: "التشيع لا يضر في الرواية عند المحدثين، لأنَّ العبرة في الراوي إنما هو في كونه مسلما عدلا ضابطا، أمَّا التمذهب بمذهب مخالف لأهل السنة، فلا يعد عندهم جارحا ما لم ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، كما بيَّنه الحافظ ابن حجر في شرح النخبة"[2].

وقال: "الجرح لا ينظر فيه إلى دين المجروح وورعه وعلمه، وإنما إلى حفظه وضبطه لرواياته، بعد أن تثبت عدالته"[3].

وسُأل الشيخ: من المعلوم أنَّ المبتدع إذا روى حديثا يؤيد بدعته، فكلام العلماء في رد حديثه مشهور، لكن أحيانا الرجل الشيعي يروي حديثا في فضل الإمام علي رضي الله عنه دون مجاوزة للحد، هل يكون قد روى ما يقوي بدعته؟ فأجاب الشيخ بأنه ليس مطمئنا لهذا القيد (قيد ما يقوي بدعته)، وليس مؤيدا للقول بإجماع أهل العلم واتفاقهم على هذا القيد، ولا أدل على ذلك، من عدم اشتراط الحافظ لهذا الشرط في شرح النخبة، فالراوي الثقة صاحب البدعة، إن لم يخالف أصول أهل السنة بروايته فإنَّها تقبل، وأما إذا روى ما يؤيد بدعته مخالفا بروايته أصلا من أصول أهل السنة، فإن رد روايته في هذه الحالة لن يكون متوقفا على بدعته فقط، وإنَّما من باب النكارة والشذوذ، وخلاصة القول: أنَّ ما أمكن تأويله على أصول أهل السنة، وإن كان ظاهره يؤيد بدعة من البدع، وكان راويه من أهل هذه البدعة، وكان ثقة ثبتا فإنه يقبل، وأما إن لم يمكن ذلك، فإن الرواية ترد وإن كان الراوي من أهل السنة [4].

---

(1) السلسلة الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، 1415هـ-1995م، ج1، ص562-563، ح278.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص752، ح396.

(3) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج7، ص293، ح3292.

(4) السلسلة الصحيحة، الألباني، ص232-233.

واستقر رأي الشيخ على أنَّ صاحب البدعة إذا ثبتت عدالته وضبطه وثقته ولم يرو ما يقوي بدعته فإنَّ روايته تقبل، غير مفرِّق في ذلك بين من كان داعيا لبدعته ومن كان غير داعية لها، ، قال في ذلك: "وهي مسألة طالما اختلفت فيها أقوال العلماء، كما هو مبسوط في علم المصطلح، والذي تحرر عندي فيها -ورأيت فحول العلماء عليها-، أنَّ المبتدع إذا ثبتت عدالته وضبطه وثقته، فحديثه مقبول ما لم تكن بدعته مكفرة، ولم يكن حديثه مقوياً لبدعته، والى هذا مال الحافظ في "شرح النخبة"، تبعاً للعلامة المحقق ابن دقيق العيد، وقد حكى كلامه في (مقدمة الفتح) وهو جيد ومهم جداً، فراجعه"[1].

والشيخ الألباني لا يعتبر المبتدع فاسقا، حيث قال: "نحن لا نعتبر المبتدع فاسقا، بل نعتبره ضالا مجتهدا، وهذا ليس فاسقا، أمّا إذا ثبت لدينا أنه فاسق ببدعته، فلا تشمله العدالة"[2].

ومن خلال أبحاثه العملية نجده يصحَّح أحاديث الراوي الذي وصم ببدعة غير الغالي فيها، مادام صادقا في روايته، ضابطا لحديثه، ففي كلامه على حديث عمران بن حصين مرفوعا: @**ما تريدون من علي، إن عليا مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي!**[3]. فقد حكم على الحديث بالحجية وفي سنده جعفر بن سليمان وهو شيعي، وساق له شاهد فيه شيعي أيضا، ثم قال: "فإن قال قائل راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر، وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعنا في الحديث وعلة فيه؟ فأقول: كلا، لأنَّ العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي الصحيحين وغيرهما، قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم، وهذا هو المثال بين أيدينا، فقد صحَّح الحديث ابن حبان كما رأيت مع أنه قال في راويه جعفر في كتابه (مشاهير علماء الأمصار): "كان يتشيع ويغلو فيه"، بل إنه قال في ثقاته: "كان يبغض الشيخين"، وهذا وإن كنت في شك من ثبوته عنه، فإن مما لا ريب فيه أنه شيعي لإجماعهم على ذلك، ولا يلزم من التشيع بغض الشيخين ﷺ، وإنما مجرد التفضيل، والإسناد الذي ذكره ابن حبان برواية تصريحه ببغضهما، فيه جرير بن يزيد بن هارون، ولم أجد له ترجمة، ولا وقفت على إسناد آخر بذلك إليه، ومع ذلك

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص694، ح3227.

(2) الدرر، أبو الحسن المأربي، ص202.

(3) رواه: أحمد في المسند، ج29، ص49، ح17505.

فقد قال ابن حبان عقب ذاك التصريح: "وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف، أنَّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها، أن الاحتجاج بأخباره جائز"، فعلَّلَ حكمه بأنه لا يضر تشيعه، لأنَّ العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ"[1].

ونجده يرد أحاديث المبتدع الغالي في بدعته من ذلك حديث: @**أنا حرب لمن حاربكم، وسلم لمن سالمكم!**[2]، قال الألباني: ضعيف، وقد رواه سليمان بن قرْم عن أبي الجحَّاف عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن صُبيح مولى أم سلمة ﵂ عن جده عن زيد بن أرقم به، قال: وهذا إسناد مظلم، إبراهيم هذا ذكره الحافظ في ترجمة جده صبيح من (التهذيب) مقروناً مع السدي، رويا عن صبيح، ولم أجد له ترجمة، وسليمان بن قَرْم: قال الحافظ في التقريب: "سيئ الحفظ، يتشيع".

ثم أتى له بإسناد آخر خولف فيه إبراهيم، وهو من رواية: حسين بن الحسن الأشقر عن عبيد الله بن موسى عن أبي مَضَاء عن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عيسى مولى أم سلمة عن جده صبيح، أخرجه الطبراني في (الأوسط) وقال: "لا يروى عن صبيح مولى أم سلمة عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به حسين الأشقر، وقد رواه السدي عن صبيح عن زيد بن أرقم"، قال الألباني: وحسين هذا شيعي غالٍ، قال الحافظ فيه: "صدوق يهم، يغلو في التشيع"، ولم يزد الذهبي على قوله في (الكاشف): "قال البخاري: فيه نظر"، وشيخ شيخه أبو مضاء قال فيه الحاكم: كان كثير المناكير، فمثله لا يُستشهد به، وهذا إن سلم من شيخه إبراهيم، أو من الذي دونه الأشقر[3].

الشرط الثالث: ضبط الراوي

إنَّ توفر الضبط في الراوي شرط أساسي في قبول حديثه، فلا يكفي أن يكون ديّناً مستقيماً، حتى يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث، وتثبته في الأخذ والرواية، ومن هنا كان اختلال الضبط سبباً في رد المروي[4].

---

(1) السلسلة الصحيحة، الألباني ج5، ص262-263، ح2223.

(2) رواه: أحمد في المسند، ج15، ص436، ح9698.

(3) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج13، ص58-59، ح6028.

(4) منهج البخاري، أبو بكر كافي، ص132.

ومعنى كون الراوي ضابطا: أن يكون حافظا لحديثه، متقنا لروايته، على نوعي الضبط، ضبط الصدر: وهو أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط الكتاب: وهو صيانته لديه، منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه[1].

قال الإمام ابن الصلاح: "ويعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة -ولو من حيث المعنى- لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه[2].

وقال: "ولا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث. ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه، جاء عن شعبة أنه قال: "لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ"، ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته، إذا لم يحدث من أصل صحيح، وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه"[3].

والشيخ الألباني يشترط كون الراوي ضابطا لحديثه عدلا في ذاته، وقد تقدم ذلك في تعريفه للحديث الصحيح.

وخلاف الضابط هو سيئ الحفظ، ومن فحش غلطه، وكثرت غفلته، ومن وهم في روايته.

والشيخ الألباني لا يحتج بحديث سيئ الحفظ، ومن كان في منزلته، أو دون ذلك، لأنَّ سيئ الحفظ حديثه من قسم المردود[4]، قال في حديث رواه مالك الدار: "مالك الدار غير معروف العدالة والضبط، وهذان شرطان أساسيان في كل سند صحيح، كما تقرر في علم المصطلح"[5].

---

(1) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص83.

(2) علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، ص106.

(3) المرجع السابق، ص119-120.

(4) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج3، ص167.

(5) التوسل أنواعه وأحكامه، الألباني، تنسيق: محمد العباسي، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1421هـ-2001م، ص118.

وقال أيضا: "والعمدة إنما هو العدالة والضبط، والسلامة من العلة القادحة كالتدليس، وهذا مفقود هنا، أما الضبط فلِما سبق بيانه من أقوال الأئمة أنه كان لا يحفظ"[1].

وقال: "والحق، أنَّ الحديث ليس له علاقة بتوثيق أهل القرون الثلاثة، بالمعنى الذي يريده أهل الحديث، وهو إثبات العدالة التي تنافي الكذب والفسق أولاً، والحفظ والضبط الذي ينافي سوء الحفظ المستلزم لضعف حديث صاحبه ثانياً، وإنما هو يثبت لهم العدالة فقط، وفي الجملة لا في التفصيل، فالاستدلال به على إثبات العدالة لكل فرد من أفراد تلك القرون مما لا يخفى فساده على أهل العلم، وأما إثبات الأمر الثاني وهو الحفظ والضبط، فهيهات هيهات"[2].

ومثال ذلك: حديث أنَّ النبي ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ فقال: @**ما هذا السرف!** ؟ فقال: أفي الوضوء إسراف ؟ فقال: @**نعم وإن كنت على نهر جار!**[3]. قال الألباني: ضعيف.

ذكر تخريجه ثم قال: وهذا إسناد ضعيف، ابن لهيعة سيئ الحفظ، ولذلك جزم الحافظ في التلخيص بضعفه، وكذا البوصيري في الزوائد قال: "لضعف حيي بن عبد الله، وابن لهيعة"[4].

ومن علامات سوء الحفظ: اختلاط الراوي، يقول الألباني: وأما من وُصف بالاختلاط، فحديثه ضعيف، إلاَّ إذا عرف أنَّه حدَّث به قبل الاختلاط[5]، ويتوقف فيه إذا لم يعلم أنَّه حدث قبله أو بعده[6].

ومن أمثلته حديث علي مرفوعا: @**من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار!**، قال علي: "فمن ثم عاديت شعري"[7]. قال الألباني: ضعيف. أخرجه

---

(1) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج2، ص220.

(2) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج8، ص56-57، ح3569.

(3) أخرجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني في السنن، ت: بشار عواد معروف، دار الجيل-بيروت، ط1، 1418هـ-1998م،

(4) إرواء الغليل، الألباني، ج1، ص171، ح140.

(5) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج8، ص366، علوم الحديث للعلامة الألباني، عصام موسى هادي، ص69.

(6) الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الصديق-السعودية، دار الريان-بيروت، ط1، 1420هـ، 1999م، ص38، منتهى الأماني، أحمد بن أيوب، ص281.

(7) أخرجه أبو داود في السنن (الأم)، ج1، ص102، ح38، وابن ماجه في السنن، ج1، ص476، ح599.

أحمد، وأبو داود والدارمي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم، من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي مرفوعا، وهذا إسناد ضعيف، عطاء بن السائب كان اختلط، وقد روى حماد عنه بعد الاختلاط، كما شهد بذلك جماعة من الحفاظ، فسماعه منه قبل ذلك، لا يجعل حديثه عنه صحيحا، بل ضعيفا لعدم تميز ما رواه قبل الإختلاط عما رواه بعد الإختلاط[1].

وفي كلامه على حديث آخر مداره على عطاء قال: وعطاء بن السائب كان قد اختلط، لكن سفيان الثوري روى عنه قبل الاختلاط، وهو ممن روى هذا الحديث عنه، ولذلك قال ابن دقيق العيد في الإلمام: "وعطاء هذا من الذين تغير حفظهم أخيرا واختلطوا"، وقال يحي بن معين: "وجميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط، إلا شعبة وسفيان"[2].

وأمثلة ذلك كثير، ممن يُعمل فيهم الشيخ القاعدة، في قبول رواية الراوي المختلط أو ردها، وكل ذلك محتف بالقرائن.

الشرط الرابع: السلامة من الشذوذ

عرَّفه الشافعي بأنه: "ما روى الثقة مخالفا لرواية الناس، لا أن يروي ما لا يروي غيره"[3].

وعرفه الحافظ ابن حجر: "بأنَّه ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه"[4].

وقد فصَّل الإمام ابن الصلاح حالات تفرد الثقة، فقال: "إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به، مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنَّما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارما له مزحزحا له عن حيِّز

(1) إرواء الغليل، الألباني، ج1، ص166، ح133.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص155، ح121.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: أحمد السلوم، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1424هـ-2003م، ص 375، علوم الحديث، ابن الصلاح، ص76، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، ت: طارق بن عوض الله، دار العاصمة المملكة السعودية، ط1، 1424هـ-2003م، ص367.

(4) نزهة النظر، ابن حجر، ص98، انظر: معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص375.

الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه: فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر، فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف"[1].

وعرفه الشيخ الألباني بقوله: "والحديث الشاذ ما رواه الثقة مخالفا لمن هو أوثق منه، أو أكثر عددا"[2]، وقال: "ويسمى حديث الأوثق محفوظا ومخالفه شاذا، والشذوذ يكون في السند، ويكون في المتن"[3].

ثم جعل انتفاءه شرطا في صحة الحديث، فقال: "والمحدثون اتفقوا على اشتراط السلامة من الشذوذ في الحديث الصحيح، كما هو معروف من كتبهم، والمتتبع للطرق في دواوين السنة يجد غير قليل من الأحاديث، اختلف الرواة الثقات في ضبط متونها، اختلافا لا سبيل للأخذ بجميع وجوه الاختلاف فيها، بل لا بد من ترجيح بعضها على بعض، فالراجح هو المحفوظ، والمرجوح هو الشاذ، وهو من أنواع الحديث الضعيف"[4].

والشيخ الألباني في ذلك لم يجعل حديث الثقة المخالف مردودا كلَّه، حيث نقل عن النَّووي مقرراً: "فإن لم يخالف الراوي بتفرده غيره، وإنما روى أمرا لم يروه غيره، فإن كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان تفرده صحيحا، وإن لم يوثق بحفظه ولم يبعد عن درجة الضابط، كان ما انفرد به حسنا، وإن بعُد كان شاذا منكرا مردودا"[5]، ثم قال: "وبه يعلم أنَّ الشذوذ ليس علة قادحة في صحة المروي

(1) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص79.

(2) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج2، ص13.

(3) تمام المنة، الألباني، ص16، ضعيف الترغيب والترهيب، الألباني، ج1، ص5، علوم الحديث للعلامة الألباني، عصام موسى هادي، الدار العثمانية-عمان، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1424هـ-2003م، ص37.

(4) المسح على الجوربين، جمال الدين القاسمي، ت: الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط3، 1399هـ-1979م، ص33.

(5) تدريب الراوي، السيوطي، ج1، ص369.

مطلقا، بل هي على هذا التفصيل، فإنَّ من كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان تفرده صحيحا"[1].

ووافق تعريف الشافعي للشاذ، فقال: "ورحم الله الشافعي إذ قال: وليس الحديث الشاذ أن يروي الثقة ما لم يرو الثقات، وإنَّما أن يروي ما يخالف فيه الثقات"[2].

وعند كلامه على زيادة وقعت في حديث هل تقبل أم لا؟

قال الألباني: "فيرد حينئذ في سبيل التوفيق بينهما قاعدتان مشهورتان: إحداهما: زيادة الثقة مقبولة، والأخرى: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه مردودة، فعلى أيهما ينبغي الاعتماد والعمل هنا؟

والذي تحرَّر عندي من علم المصطلح، ومن تطبيقهم له على مفردات الأحاديث، أنَّه لا اختلاف بين القاعدتين، فإنَّ الأولى محمولة على ما إذا تساويا في الثقة والضبط، وأما إذا اختلفا في ذلك، فالاعتماد على الأوثق والأحفظ، وبذلك تلتقي هذه القاعدة مع القاعدة الأخرى، ولا تختلفان أبداً، ويسمى حديث الأوثق حينذاك محفوظاً، ومخالفه شاذاً، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح، كما قال الحافظ في شرح النخبة"[3].

وفي كلامه على بعض الأسانيد، أورد كلاما للشيخ أحمد شاكر وقد صحَّح طريقا جاءت فيه زيادة فعقَّب الشيخ بقوله: إلاَّ أن قوله: "والرفع زيادة من ثقة فتقبل"، ليس على إطلاقه عند الحفاظ النقاد، كما هو محقق في علم المصطلح، وإن كان الشيخ / مال في تعليقه على (اختصار علوم الحديث) لابن كثير أنَّها مقبولة على الإطلاق، ولا يخفى على المحققين في هذا العلم الشريف ما في ذلك من تعطيل نوع هام من علوم الحديث وهو "الحديث الشاذ"، الذي ذكروا في تعريفه قول الإمام الشافعي: "هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس، وليس من ذلك أن يروي ما لم يروه غيره"، وعلى هذا قامت كتب العلل، فكم من أحاديث رواها الثقات أعلوها بمخالفتهم لمن هو أحفظ أو أوثق أو أكثر عددا، وهذا مما لا مناص منه لكل باحث عارف ناقد"[4].

---

(1) المسح على الجوربين، الألباني، ص33.

(2) المصدر نفسه، ص30.

(3) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج10، ص758، ح4992.

(4) المصدر نفسه، ج 14، ص162، ح 6571.

وعليه فمذهب الشيخ الألباني أنَّه يرد الحديث الشاذ، وهو ما رواه الثقة مخالفا فيه من هو أوثق منه أو أكثر عددا، وأمَّا إذا روى الراوي حديثا لم يروه غيره، فإن كان حافظا ضابطا قُبل منه، وإذا كان ضعيفا رُدَّ حديثه، وكلُّ هذا يرجع فيه إلى القرائن المحتفة بكل حديث.

وعلى هذا التفصيل جرى في تحقيقاته العلمية وضعَّف الأحاديث التي فيها شذوذ، سواء في السند أو في المتن، ومن الأمثلة على ذلك:

كلامه على حديث أم سلمة رضي الله عنها أنَّها قالت: يا رسول الله إنِّي امرأة أشد ضفر رأسي ألا أنقضه لغسل الجنابة، فقال: @**لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين على رأسك الماء فتطهرين!**[1]. قال: صحيح.

رواه مسلم وأبو عوانة في صحيحه وأصحاب السنن الأربعة والدارقطني والبيهقي وأحمد من طرق عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله مولى بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة، وقد تابعه سفيان الثوري عن أيوب بن موسى به، أخرجه أحمد، ومسلم، عن موسى به عن عبد الرزاق: "فأنقضه للحيضة والجنابة".

وأخرجه أبو عوانة من الطريقين عن الثوري، دون قوله: "الحيضة"، وتابعه أيضا روح بن القاسم ثنا أيوب بن موسى به، ولم يذكر "الحيضة"، رواه مسلم.

ومن ذلك يتبين أن ذكر "الحيضة" في الحديث شاذ لا يثبت لتفرد عبد الرزاق بها عن الثوري، خلافا ليزيد بن هارون عنه ولابن عيينة وروح بن القاسم عن أيوب بن موسى فإنَّهم لم يذكروها، ولذا قال العلامة ابن القيم في تهذيب السنن: "الصحيح في حديث أم سلمة، الاقتصار على ذكر (الجنابة) دون (الحيض) وليست لفظة الحيض بمحفوظة"[2].

الشرط الخامس: السلامة من العلة القادحة

العلة هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث، والمعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أنَّ ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي

---

(1) أخرجه مسلم في الصحيح، ج4، ص10-11.

(2) إرواء الغليل، الألباني، ج1، ص168، ح136.

رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفته غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك [1].

والشيخ الألباني يشترط أن يكون الحديث سالما من العلة، التي هي سبب قادح يُرد به الحديث، قال: "أما أهل العلم والنقد، فلا يكتفون بظاهر السند بل يتتبعون الطرق ويدرسون أحوال الرواة، وبذلك يتمكنون من معرفة ما إذا كان في الحديث علة أو لا، ولذلك كان معرفة علل الحديث من أدق علوم الحديث، إن لم يكن أدقها على الإطلاق"[2].

والعلة تدرك بتفرد الراوي، أو بمخالفته غيره من الثقات.

أولا: التفرد

التفرد: "هو أن يروي راو من الرواة حديثا دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون النقاد: "حديث غريب"، أو "تفرد به فلان"، أو "هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه"، أو "لا نعلمه يروي عن فلان، إلا من حديث فلان"[3].

وقد وضَّح الإمام مسلم علامة معرفة التفرد فقال: "فحكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأمَّا من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم"[4].

---

(1) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص90، فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص49.

(2) الإرواء، الألباني، ج6، ص57.

(3) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م، ص71.

(4) الصحيح بشرح النووي (المقدمة)، مسلم بن الحجاج، ج1، ص150.

وقد أشار الحافظ ابن رجب إلى أن القرائن المحتفة بكل الحديث هي ضابط النقاد في الحكم على تفرد الراوي مع ردِّهم لرواية المتفرد ثقة كان أو ضعيفا، فقال: "وأمَّا أكثر الحفاظ المتقدمين فإنَّهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه إنه لا يتابع عليه ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[1].

وبيّن النووي حالات تفرد الراوي فقال: "وإن لم يخالف الراوي فإن كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه، كان تفرده صحيحا، وإن لم يوثق بحفظه ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسنا، وإن بعد كان شاذا منكرا مردودا"[2].

وأهل الاصطلاح يطلقون على الحديث الفرد الغريب، قال ابن الصلاح فيما رواه عن ابن منده: "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا في حديث يسمى عزيزا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهورا"،

وبين ابن الصلاح أقسام الغريب قال: "الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه وإما في إسناده، وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، وينقسم الغريب إلى ما هو غريب متنا وإسنادا، وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد، ومنه ما هو غريب إسنادا لا متنا، كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه، مع أن متنه غير غريب، ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، وهذا الذي يقول فيه الترمذي: غريب من هذا الوجه[3].

(1) شرح علل الترمذي، ابن رجب، ص352-353.

(2) تدريب الراوي، السيوطي، ج1، ص369.

(3) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص270-271.

وقد بيَّن الترمذي معنى الغريب في كتابه العلل، قال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإنَّ أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان: رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد، ورب رجل من الأئمة يحدث بالحديث لا يعرف إلا من حديثه، فيشتهر الحديث لكثرة من روى عنه، ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه، ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد"[1].

والتفرد نوعان: مطلق ونسبي، فالمطلق: ما كانت الغرابة في أصل سنده، والنسبي: هو ما يقع فيه التفرد في أثناء سنده، سُمِّيَ بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً[2].

وعرَّف الشيخ الألباني الغريب، بأنه: "الحديث الذي تفرَّد به واحد، وقد يكون المتفرد به ثقة، وقد يكون ضعيفا، ولكل حكمه"[3]، والشيخ / يقبل تفرد الثقة الحافظ ويصحِّح حديثه إذا انفرد به، ويردُّ حديث الضعيف المنفرد، أمَّا الصدوق فيقبل حديثه في الشواهد والمتابعات.

ومن أمثلة تفرد الثقة، حديث ابن عباس: @**أنَّ رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد!**[4]، قال الألباني: صحيح، ثم ذكر للحديث طرقا وشواهد، خرجها وحقق الكلام على أسانيدها، وقد استشهد على تفرد الثقة بالحديث، بحديث دار بين ابن أبي حاتم، قال الألباني: "جاء في العلل لابن أبي حاتم، قيل لأبي: يصح حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في اليمين مع الشاهد؟ فوقف وقفة، فقال: ترى الداروردي ما يقول؟ يعني: قوله: "قلت لسهيل فلم يعرفه"، قلت: "فليس نسيان سهيل دافع لما حكى عنه ربيعة، وربيعة ثقة، والرجل يحدث بالحديث وينسى"، قال: "أجل هكذا هو، ولكن لم نر أن يتبعه متابع على روايته، وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة، ليس عند أحد

---

(1) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج6، ص251-253.

(2) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص78-81، سلسلة الهدى والنور، شريط رقم: 227.

(3) الباعث الحثيث، أحمد شاكر، ج1، ص100.

(4) اخرجه: مسلم في الصحيح، ج12، ص3-4، وأبو داود في السنن (بأحكام الألباني)، ص647، ح3608، أبو عبد الرحمن النسائي في السنن الكبرى، ت: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1421هـ-2001م، ج5، ص435، ح5967، وابن ماجه في السنن، ج4، ص45، ح2370.

منهم هذا الحديث"، قلت: "إنه تقول بخبر الواحد"، قال: "أجل، غير أني لا أدري لهذا الحديث أصلا عن أبي هريرة أعتبر به، وهذا أصل من الأصول لم يتابع عليه ربيعة"[1].

قال الشيخ الألباني: "لقد دلَّتنا هذه المحاورة الطريفة بين أبي حاتم وابنه، أنَّ أباه لا يعتبر نسيان سهيل للحديث بعد أن حدّث به علة تقدح في صحة الحديث، وإنَّما العلة عنده تفرد ربيعة به عن سهيل من بين جميع الذين رووا عنه، ولا يخفى أنَّ ذلك ليس بعلة قادحة إذا كان المتفرد ثقة ضابطا كما هو مقرر في المصطلح، لاسيما إذا كان المتفرد مثل ربيعة بن أبي عبد الرحمن الفقيه الثقة المحتج به في (الصحيحين)، وكم من أحاديث تفرد بها بعض الثقات، ومع ذلك فهي صحيحة بلا خلاف، مثل حديث "إنما الأعمال بالنيات" كما هو مقرر في محله، ومن أجل ذلك راجعه ابنه، وقد روى عنه ابن أبي حاتم أيضا أنه ذهب أخيرا إلى صحة الحديث، فقال: "سألت أبي وأبا زرعة، عن حديث رواه ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أنَّ النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين، فقالا: هو صحيح، قلت: يعني أنَّه يروى عن ربيعة هكذا، فإنَّ بعضهم يقول عن سهيل عن أبيه عن زيد بن ثابت؟ قالا: وهذا أيضا صحيح، جميعا صحيحين"[2].

ومثال تفرد الضَّعيف حديث وائل بن حجر قال: @**رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه!**. قال: ضعيف، رواه الخمسة إلا أحمد.

قال الدارقطني عقب الحديث: "تفرد به يزيد عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوي فيما تفرد به"، قال الألباني: وهذا هو الحق، فقد اتفقوا جميعا على أن الحديث، مما تفرد به شريك دون أصحاب عاصم بن كليب، مثل زائدة ابن قدامة وهو ثقة ثبت، فقد رواه عن عاصم أتم منه ولم يذكر عنه ما ذكره شريك، بل قال يزيد بن هارون: "إن شريكا لم يرو عن عاصم غير هذا الحديث"، وهو سيئ الحفظ عند جمهور الأئمة، وبعضهم صرَّح بأنه كان قد اختلط، فلذلك لا يحتج به إذا تفرد، فكيف إذا خالف غيره من الثقات الحفاظ"[3].

---

(1) العلل، أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم، ت: خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1، 1427هـ، علل أخبار رويت في الأحكام والأقضية، ج4، ص238، م1392.

(2) إرواء الغليل، الألباني، ج8، ص296-302.

(3) إرواء الغليل، الألباني، ج2، ص76.

ثانيا: المخالفة

قال ابن الصلاح: :ويستعان على إدراكها (أي العلة)، بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن، على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه[1].

ولا يمكن الوصول إلى العلة والكشف عنها، إلا بجمع طرق الحديث المختلفة في سياق واحد، والنظر في كل راو من طبقات الإسناد، هل تفرد أم خالف.

قال الإمام مسلم: "وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"[2].

والمخالفة ينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الراوي الضابط الصدوق شيئا، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرا[3].

فالشذوذ والنكارة، منشأهما مخالفة الراوي، لمن هو أولى منه في الحفظ أو العدد، سواء كان الراوي المخالف ثقة أو ضعيفا.

وقد درسنا الشذوذ، وهو مخالفة الثقة لمن هو أولى منه، وسنتكلم هنا على الحديث المنكر، ومنهج الشيخ الألباني / في التعامل معه.

الحديث المنكر

(1) علوم الحديث، أبو عمرو ابن الصلاح، ص90.

(2) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، المقدمة ص3.

(3) توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، ط1، 1416هـ - 1995م، ج1، ص247.

عرَّفه البرديجي بقوله: "بأنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر"[1]، فأطلق عليه مجرد التفرد دون المخالفة، ودون اعتبار حال الراوي، ولم يفرق بينه وبين الشاذ.

قال السخاوي: "وقد حقَّق شيخنا التمييز بجهة اختلافهما في مراتب الرُّواة، فالصدوق إذا تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في المقبول، فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف من هذه صفته مع ذلك، كان أشد في شذوذه وربما سماه بعضهم منكرا، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط، فهذا القسم الثاني من الشاذ، وهو المعتمد كما قدمناه في تسميته، وأما إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه خاصة، أو نحوهم ممن لا حكم لحديثهم بالقبول، بغير عاضد يعضده بما لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه من المحدثين، كأحمد والنسائي، وإن خولف مع ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين في تسميته، فبان بهذا فضل المنكر من الشاذ، وأن كلا منهما قسمان، يجتمعان في مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف بسوء حفظه، أو جهالته، أو نحو ذلك"[2].

قال ابن حجر: "وعُرف بهذا أنَّ بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه، لأنَّ بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أنَّ الشاذ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف[3].

وعرَّفه الشيخ الألباني بقوله: "المقرر في علم الحديث، أنَّ الثقة إذا خالف في حديثه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا فحديثه شاذ، وإذا كان المخالف ضعيفاً فحديثه منكر"[4].

ومن المنكر الضعيف الذي خالف الثقات في متن الحديث، قال: "هو الذي في إسناده ضعيف خالف الثقة في متنه، وقد يكون منكر المتن، ولو لم يخالف[1].

---

(1) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص80.

(2) فتح المغيث، السخاوي، ص12-13.

(3) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص99.

(4) تصحيح حديث إفطار الصائم، الألباني، مكتبة الترقي، 1379هـ-1960م، ص25.

فالمنكر هو ما رواه الضعيف مخالفا فيه الثقات، سواء كانت المخالفة في المتن، أو السند.

ومثال الحديث المنكر، ما جاء في تمام المنة عند كلامه عن (كيفية الهوي إلى السجود والرفع منه)، ذكر فيها حديثين: الأول عن ابن عمر (فعله)، والثاني عن أبي هريرة (قوله).

قال: أما الفعل فمن حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: @**كان ﷺ إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه!**[2]. أخرجه جماعة منهم الحاكم وقال: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وصحَّحه أيضا ابن خزيمة، وهو مخرج في "الإرواء"[3].

وأما الأمر فمن حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ: @**إذا سجد أحدكم، فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه!**[4]. أخرجه: أبو داود، والنسائي، وجماعة، وإسناده جيد، كما قال النووي، والزرقاني، وقواه الحافظ ابن حجر، وهو في صحيح أبي داود.

وليس لهذين الحديثين ما يعارضهما، إلا حديث وائل بن حجر الذي نقله المؤلف (سيد سابق) عن ابن القيم وهو حديث ضعيف، لأنه من حديث شريك، وهو ابن عبد الله القاضي، وهو ضعيف سيئ الحفظ، فلا يحتج به إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟ ولذلك قال الحافظ في بلوغ المرام: "إن حديث أبي هريرة هذا، أقوى من حديث وائل"[5].

والاختلاف يقع بين الرواة في أمور كثيرة، منها ما لا يؤثر في القبول، ومنها ما يؤثر فيه.

فمثال الأول: اختلافهم في العبارات والألفاظ، بحيث لا يغير المعنى المقصود، وكذا في التقديم والتأخير، وصيغ التلقي، وأما الثاني: فتارة يكون في السند، وتارة يكون في المتن.

---

(1) ضعيف الترغيب والترهيب، الألباني، ص4-5.

(2) أخرجه: علي بن عمر الدارقطني في السنن، ت: شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1424هـ-2004م، ج2، ص148، ح1303.

(3) إرواء الغليل، الألباني، ج2، ص77-78.

(4) أخرجه: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي في السنن، ت: حسين سليم أسد، دار المغني-الرياض، ط1، 1421هـ-2000م، ج2، ص834، ح1360.

(5) تمام المنة، الألباني، ج1، ص194.

فالذي في السند منه: تعارض الوصل والإرسال، وتعارض الوقف مع الرفع، وتعارض الاتصال والانقطاع، والتعارض في شيخ الراوي، والتعارض في زيادة رجل في أحد الإسنادين، والتعارض في اسم الراوي ونسبه، إن كان متردداً بين ثقة وضعيف، وتعارض في الجمع والإفراد في الرواية، وأما الاختلاف في المتن فمنه: تعارض الإطلاق والتقييد، وتعارض العموم والخصوص، وتعارض الزيادة والنقص.[1]

وأنقل هنا مثالا للشيخ الألباني في التعليل بالاختلاف بين الوصل والإرسال، مثاله حديث: **@الشريك شفيع، والشفعة في كل شيء!**[2]. قال: منكر.

قال فيه الترمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي حمزة السكري، وقد روى غير واحد هذا الحديث، عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن النبي ﷺ مرسلا، وهذا أصح"، وقال الدارقطني: "خالفه شعبة وإسرائيل وعمرو بن أبي قيس وأبو بكر بن عياش، فرووه عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة مرسلا، وهو الصواب، ووهم أبو حمزة في إسناده".

قال الألباني: "واسم أبي حمزة محمد بن ميمون، وهو ثقة فاضل محتج به في الصحيحين، كما في التقريب، لكن فيه كلام يسير، فقال النسائي: "لا بأس به، إلا أنه كان قد فقد بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد"، وذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط كما في التهذيب، وقال أبو حاتم: "لا يحتج به" كما في الميزان.

قال الشيخ الألباني: "فمثله يحتج به إن شاء الله تعالى إذا لم يخالف، وأما مع المخالفة فلا، فإذ قد خالف في هذا الحديث، فزاد في السند ابن عباس ووصله، خلافا للثقات الآخرين الذين أرسلوه، دل ذلك على وهمه كما جزم به الدارقطني، وأشار إليه الترمذي، وأن الصواب في الحديث أنه مرسل، فهو على ذلك ضعيف لا يحتج به"[3].

ثالثا: زيادة الثقات

---

(1) منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، ص264.

(2) اخرجه: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي في الجامع، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1، 1996م، م3، ص47، ح1371.

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني، ج3، ص60-61، ح1009.

معرفة الزيادات هي إحدى قضايا علل الحديث التي مرجعها إلى الاختلاف بالروايات، والزيادة تكون في المتن أو في السند.

قال ابن رجب في شرح العلل: "وصورة زيادة الثقة، هي أن يروي جماعة من الرواة حديثا واحدا بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعضهم فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة"[1].

وعرفها الحاكم بقوله: "معرفة زيادات ألفاظ فقهية في أحاديث، ينفرد بالزيادة راو واحد"[2].

وقال مسلم في مقدمة صحيحه: "لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته"[3]، فالإمام مسلم صرَّح بقبول زيادة الثقة الحافظ إذا تفرد بها عن الثقات.

وقد اختلفت مذاهب العلماء في قبول الزيادة، والواقع العلمي النقدي لأئمة الحديث يرده، نبه على هذا الحافظ ابن حجر فقال: "اشتهر عن جمع من العلماء، القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه، والعجب ممن أغفل منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح، وكذلك الحسن، والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة"[4].

وزيادة الثقة مقبولة عند الشيخ الألباني لا على إطلاقها ولكن بشروط، قال: "اعلم أن زيادة الثقة مقبولة، ما لم تكن منافية لمن هو أوثق منه، أو أكثر عددا"[5].

---

(1) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج2، ص635.

(2) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص130.

(3) الصحيح، مسلم بن الحجاج، (المقدمة)، ص3.

(4) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص95-96.

(5) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج1، ص168، ح 85، علوم الحديث للعلامة الألباني، عصام موسى هادي، ص70.

وقد ردَّ بهذا القيد زيادات كثيرة وقبل أخرى، فمثال الزيادة المقبولة، كلامه على حديث: @**أنَّ النبي ﷺ مسح على الجوربين والنعلين!**[1].

فبعد أن صحَّح الحديث، قال: "وقد أعلَّه بعض العلماء بعلة غير قادحة، منهم أبو داود فقد قال عقبه: "كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث، لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين"، وهذا ليس بشيء، لأن السند صحيح ورجاله ثقات كما ذكرنا، وليس فيه مخالفة لحديث المغيرة المعروف في المسح على الخفين فقط، بل فيه زيادة عليه، والزيادة من الثقة مقبولة كما هو مقرر في المصطلح"[2]، وقد صححه جمع وهو فعل كثير من الصحابة.

ومثال الزيادة المردودة ما جاء في كلامه على حديث: @أنَّ رجلا ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني!.

قال الشيخ الألباني: "واعلم أنَّه وقع في بعض الطرق الأخرى لحديث الضرير السابق، زيادتان لا بد من بيان شذوذهما وضعفهما، الزيادة الأولى: زيادة حماد بن سلمة، قال: حدثنا أبو جعفر الخطمي، فساق إسناده مثل رواية شعبة، وكذلك المتن إلا أنه اختصره بعض الشيء، وزاد في آخره بعد قوله: "وشفع نبيي في رد بصري (وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك)". رواه أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخه، فقال: حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا حماد بن سلمة به.

وقد أعل هذه الزيادة شيخ الإسلام ابن تيمية في (القاعدة الجليلة)، بتفرد حماد بن سلمة بها، ومخالفته لرواية شعبة وهو أجلُّ من روى هذا الحديث، وهذا إعلال يتفق مع القواعد الحديثية ولا يخالفها البتة، وقول الغماري بأن حمادا ثقة من رجال الصحيح، وزيادة الثقة مقبولة غفلة منه، أو تغافل عما تقرر في المصطلح أن القبول مشروط بما إذا لم يخالف الراوي من هو أوثق منه، قال الحافظ في نخبة الفكر: "والزيادة مقبولة، ما لم تقع منافية لمن هو أوثق، فإن خولف بأرجح، فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ"[3].

---

(1) أخرجه: أبو داود في السنن (الأم)، ج1، ص274، ح147، والنسائي في الكبرى، ج1، 123، ح129، والترمذي في الجامع، ج1، ص144، ح99، وابن ماجه في السنن، ج1، ص448، ح559.

(2) إرواء الغليل، الألباني، ج1، ص138.

(3) نزهة النظر، ابن حجر، ص95-97.

قال الشيخ: "وهذا الشرط مفقود هنا، فإنَّ حماد بن سلمة وإن كان من رجال مسلم، فهو بلا شك دون شعبة في الحفظ ...، فمخالفة حماد لشعبة في هذا الحديث، بزيادته عليه تلك الزيادة غير مقبولة، لأنها منافية لمن هو أوثق منه، فهي زيادة شاذة كما يشير إليه كلام الحافظ السابق في النخبة، ولعل حماداً روى هذا الحديث حين تغير حفظه فوقع في الخطأ، وكأن الإمام أحمد أشار إلى شذوذ هذه الزيادة، فإنه أخرج الحديث من طريق مؤمل عن حماد -عقب رواية شعبة المتقدمة- إلا أنه لم يسق لفظ الحديث، بل أحال به على لفظ حديث شعبة، فقال: "ويحتمل أنَّ الزيادة لم تقع في رواية مؤمل عن حماد"، لذلك لم يشر إليها الإمام أحمد كما هي عادة الحفاظ، إذا أحالوا في رواية على أخرى بينوا ما في الرواية المحالة من الزيادة على الأولى، وخلاصة القول: "إن الزيادة لا تصح لشذوذها"[1].

هذه هي شروط الحديث الصحيح وقد بيَّنت فيها منهج الأئمة الحفاظ، ومنهج الألباني في التعامل مع قواعد المصطلح، في تصحيح الحديث، وتعليله، من خلال أقواله مع أمثلة على ذلك.

المطلب الثاني: منهج الشيخ الألباني في تحسين الحديث

الفرع الأول: تعريف الحديث الحسن

الإمام الترمذي / هو أقدم من استعمل الحسن وهو أول من وضع له تعريفا اصطلاحيا ميَّزه عن الحديث الصحيح، ولهذا قال الحافظ ابن الصلاح: "كتاب أبي عيسى الترمذي / أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوَّه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه"[2].

والترمذي عرَّف الحسن بأنَّه: "كلَّ حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غيره وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن"[3].

فالترمذي بتعريفه هذا ميَّز بين ما يقول فيه (حسن) عن ما يقول فيه (حسن صحيح)، ويتأكد ذلك بالتأمل في أحكامه، فإنَّه في بعض الأحيان يُتبع ما يقول فيه "حسن" بما يفهم منه

---

(1) التوسل أنواعه وأحكامه، الألباني، ص81-83.

(2) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص35-36.

(3) الجامع الكبير مع العلل، أبو عيسى الترمذي، ج6، ص251.

عدم الاحتجاج به، أمَّا ما يقول فيه (حسن صحيح) ونحو هذه العبارة مما يذكر فيها كلمة (صحيح) فلا يتبعها بشيء من ذلك، كما أنَّ من تأمل مجمل الأسانيد التي يقول فيها (حسن) أو (حسن غريب) يجدها من حيث الإجمال يَرِد فيها ما يكون منقطعا وما فيه رجل سيء الحفظ أو مجهول ونحو ذلك، أما ما يقول فيه (حسن صحيح) أو (حسن صحيح غريب) أو (صحيح) فهو أقوى وأكثر استقامة وثبوتا من غيره[1].

فالحديث الحسن عند الترمذي ما اجتمعت فيه هذه الشروط:

1- أن لا يكون راويه متهما: وقد فسَّر ابن الصلاح هذا الشرط مبينا لما يشمله في قوله: "الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق"[2].

2- وأن لا يكون شاذا: وقد بيَّن ابن حجر أنَّ مراد الترمذي بالشاذ هو ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر سواء انفرد به أو لم ينفرد، كما صرَّح به الشافعي[3].

3- وأن يروى من غير وجه نحو ذلك: شرحها ابن رجب قال: "يعني أن يروى معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي ﷺ بغير ذلك الإسناد"[4]، وقال الزركشي في نكته: "الظاهر أنَّ الترمذي إنما يشترط في الحسن مجيئه من وجه آخر إذا لم يبلغ رتبة الصحيح فإن بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع "هذا حديث حسن صحيح غريب" فلما ارتفع إلى درجة الصحة أثبت له العدالة باعتبار فرديته، والحاصل أنَّ الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور وإن لم تثبت عدالته، وأكثر ما في الباب أنَّ الترمذي عرَّف بنوع منه لا بكل أنواعه، وأيضا فيشكل على قوله في مواضع "هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه" إلا أن يريد اللفظ دون

---

(1) آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره، خالد منصور إدريس، ج2، ص511. وقد استفدت من هذه الرسالة في تعريف الحسن عند الترمذي، وأقسامه، ونقل أقوال العلماء في تحسينه للأحاديث.

(2) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص31.

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني، تح: ربيع بن هادي عمير، دار الراية-الرياض، ط3، 1415هـ-1994م، ج1، ص406.

(4) شرح العلل، ابن رجب، ج1، ص384.

اعتبار الشاهد للمعنى توفيقا بين كلاميه"[1]، وقال السخاوي في فتح المغيث: "جاء من وجه آخر فأكثر فوقه أو مثله لا دونه، ليترجَّح به أحد الاحتمالين، لأنَّ سيئ الحفظ مثلا حيث يروي يحتمل أن يكون ضَبَط المروي ويحتمل أن لا يكون ضبطه، فإذا ورد مثل ما رواه أو معناه من وجه آخر غلب على الظن أنه ضبط، وكلما كثر المتابع قوي الظن"[2].

وقد صرَّح ابن سيد الناس أنَّ الترمذي لم يلتزم بهذا الشرط في كل ما قال فيه حسن، قال: "لا يشترط في كل حسن أن يكون كذلك، بل الذي يحتاج فيه إلى أن يروي نحوه من وجه آخر، هو ما كان في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته، ولا ارتقى إلى أن يدخل في الصحيح مع المتابعة رِوايته، فهناك يحتاج إلى تقويته بالمتابعات والشواهد، ليصل بمجموع ذلك إلى تلك الدرجة"[3].

ومن أشهر تعريفات الحسن أيضا تعريف الخطابي له فقال: "هو ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"[4].

وقد وفَّق الإمام ابن الصلاح بين التعريفين، فحمل تعريف الترمذي على أنَّه منصرف إلى الحسن لغيره وهو ما اعتضد بمجيئه من غير وجه، وحمل تعريف الخطابي على الحسن لذاته، فكأنَّ كل واحد منهما قد عرف أحد نوعي الحسن[5]، قال بعد أن ذكر أنه أمعن النظر في تعريفات الحسن: "واتضح أن الحديث الحسن قسمان، أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له

---

(1) النكت على مقدمة ابن الصلاح بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي، أضواء السلف – الرياض، ط1، 1419هـ - 1998م تح: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ج1، ص 309.

(2) فتح المغيث، السخاوي، ج1، 119-120.

(3) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، أبو الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس، تح: أحمد معبد، دار العاصمة-الرياض، ط1، 1409هـ، ج1، ص423-424.

(4) معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تصحيح: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية-حلب، ط1، 1352هـ-1933م، ج1، ص6.

(5) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص31 – 32.

من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل، والقسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا -مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا- سلامته من أن يكون معللا، وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي"[1].

وقد تعقَّب ابن حجر ابن الصلاح في هذا التوفيق فقال: "أقول بين الترمذي والخطابي في ذلك فرق، وذلك أنَّ الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث، فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف، وأما الذي سكت عنه وهو حديث المستور إذا أتى من غير وجه، فإنَّما سكت عنه لأنه ليس عنده من قبيل الحسن، فقد صرَّح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف وأطلق ذلك ولم يفصِّل، والمستور قسم من المجهول، وأمَّا الترمذي فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرِّف بالصحيح ولا بالضعيف بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسنا بل المعرف به عنده وهو حديث المستور على ما فهمه المصنف لا يعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن، وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصورا على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي: أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب، ولا يكون الإسناد شاذا، وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا، وليس كلها في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض، وممَّا يُقوي هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الإسناد أصلا، بل أطلق ذلك، فلهذا وصف كثيرا من الأحاديث المنقطعة بكونها حسانا"[2].

قال خالد منصور إدريس، في خاتمة بحثه حول الحسن عند الترمذي: "وبما تقدم يُعلم أنَّ ما يندرج في مفهوم الحسن عند الترمذي كما ظهر لنا من تطبيقاته وأحكامه العملية: السند غير المتصل من رواية الثقات، ما اختلف الثقات في رفعه ووقفه أو في وصله وإرساله، ما تردد في ثبوته مع ثقة رجال السند، وهذا يدل على أنَّ مفهوم الحسن عنده أوسع ممَّا عرَّفه وذكره في علله الصغير، وإن كان

(1) المرجع السابق، ص31-32.

(2) النكت، ابن حجر، ص387-388.

في ذلك تأكيد على أنَّ الترمذي يحسِّن الحديث الضعيف مهما كان ضعفه، إذا كان سالما من متهم بالكذب أو الشذوذ الذي هو مخالفة الثقة أو من هو أولى، ولعل الحافظ ابن رجب ألمح إلى توسع مفهوم الحسن عند الترمذي في قوله: "واعلم أنَّ الترمذي / خرَّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان في بعض ضعف ..."[1]، وهذا صحيح إذا نظرنا للأحاديث التي حسَّنها لمجرد اختلاف الثقات في رفعها أو إرسالها، والله أعلم"[2].

وقد فسَّر الشيخ الألباني معنى حسن عند الإمام الترمذي فقال: "حديث حسن لا يساوي عند الترمذي إسناد حسن، بل يساوي إسناد ضعيف جاء من وجوه أخرى ليس فيها متهم، فيكون الحديث حسنا لغيره"[3].

وللحسن تعريفات كثيرة أخرى، منها ما عرفه به الحافظ ابن حجر بقوله: "هو الحديث الذي جمع شروط الحديث الصحيح، إلاَّ أنَّه خف ضبط راويه، وهو الحسن لذاته، لا الحسن لغيره، الذي حسنه بسبب اعتضاده بغيره"[4].

وأقرَّ الشيخ الألباني تعريف ابن حجر في النخبة، بقوله: "هذا التعريف على إيجازه، أصح ما قيل في الحديث الحسن لذاته، وهو الذي توفرت فيه شروط الحديث الصحيح المتقدمة، إلا أنه خف ضبط أحد رواته، وأنت إذا حفظت هذا سهل عليك التوفيق بين من يقول في حديث ما: "إسناده حسن"، ومن يقول فيه: "في ضعف"، فهو حسن باعتبار أنه فوق الضعيف، وهو فيه ضعف بالنظر إلى أنه دون الصحيح"[5].

وعرَّف الألباني الحسن لذاته: "بأنَّه ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل، عن راو لا ينتهي إلى درجة الثقة الضابط، ولا ينحط إلى درجة العدل السيئ الحفظ"[6].

---

(1) شرح العلل ابن رجب، ج1، ص395.

(2) آراء المحدثين، خالد إدريس، ج2، ص591.

(3) منتهى الأماني، أحمد أيوب، ص135.

(4) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص91-92.

(5) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص91.

(6) علوم الحديث للعلامة الألباني، عصام موسى هادي، ص 23.

والحسن لغيره بأنه: "الذي تقوَّى بالطرق، ولكن لم تكثر طرقه، ويكفي فيه طريقان لم يشتد ضعفهما"[1].

وأشار إلى أنَّ الحديث الحسن من أدق علوم الحديث، قال: "والحديث الحسن بنوعيه من أدقِّ علوم الحديث وأصعبها، لأنَّ مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل، ومارس ذلك عمليا مدة طويلة من عمره، مستفيدا من كتب التخريجات، ونقد الأئمة النقاد، عارفا بالمتشددين منهم والمتساهلين، ومن هم وسط بينهم حتى لا يقع في الإفراط والتفريط، وهذا أمر صعب قل من يصير له، وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريبا من العلماء، والله يختص بفضله من يشاء"[2].

ومن أمثلة الحديث الحسن لذاته عنده: حديث ابن عمر: **@كان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوافه!**[3]، قال نافع: "وكان ابن عمر يفعله". قال الألباني: وإنما هو حسن الإسناد عندي، لأنَّ ابن أبي رواد فيه ضعف يسير من قبل حفظه، كما أشار إليه الحافظ بقوله: "صدوق عابد ربما وهم"[4].

ففي هذا المثال نجد الشيخ الألباني حسَّن هذا الحديث تحسينا لذاته، لوروده من طريق واحدة، ولم يرفعه إلى درجة الصحة بسبب خفة ضبط أحد رواته، وهو ابن أبي رواد.

أما مثال الحديث الحسن لغيره: ما جاء في حديث: **@كلوا الزيت وادهنوا به، فإنَّه من شجرة مباركة!**[5]. قال: رُوي من حديث عمر، وأبي أسيد، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس.

---

(1) صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1421هـ-2000م، ج1، ص9.

(2) إرواء الغليل، الألباني، ج3، ص363.

(3) أخرجه: أبو داود في سننه (الأم)، ج6، ص128، ح1639، والنسائي في الكبرى، ج4، ص127، ح3914.

(4) إرواء الغليل، الألباني، ج4، ص308، ح1110.

(5) أخرجه: النسائي في الكبرى، ج4، ص163، ح6702، والترمذي في الجامع، ح1851، وابن ماجه في السنن، ج2، ص1103، ح3320.

حديث عمر له طريقان، أعلَّ الأولى بالإرسال عن زيد، والثانية رواتها مجاهيل، وحديث أسيد أعلَّه بجهالة عطاء الشامي، وحديث أبي هريرة أعلَّه بأنَّ راويه المقبري متروك ومثله لا يستشهد به، وحديث ابن عباس قال الشيخ الألباني: "الجملة الأولى منه، قد جاءت في بعض الطرق لحديث عمر وأبي أسيد بلفظ: "ائتدموا بالزيت"، والجملة الأخرى وردت في حديث لأبي هريرة بسند صحيح على شرط مسلم، خرجته في "المشكاة".

قال الألباني: "وجملة القول أنَّ الحديث بمجموع طريقي عمر وطريق أبي أسيد يرتقي إلى درجة الحسن لغيره على أقل الأحوال، والله أعلم، ويكفي في فضل الزيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا ... زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور:35]"[1].

الفرع الثاني: منهج الألباني في تحسين الحديث

يؤكِّد الألباني في كثير من المواضع في كتبه، أنَّ له قواعد يسير عليها في تصحيح الحديث وتحسينه، وقد استدل لها بالمنهج العلمي القائم على الدليل حسب ما يؤدي إليه اجتهاده، وذلك من خلال استقراء كلام أئمة الحديث ونقاده وتطبيقاتهم العملية، ومن هذه القواعد[2]:

أولا: تحسين الحديث بكثرة الطرق

وهذه القاعدة استعملها الشيخ الألباني كثيراً في تصحيح الأحاديث وتحسينها، بل صرَّح في ذلك بقوله: "ومن المقرر في علم المصطلح أنَّ الطرق يقوي بعضها بعضا، إذا لم يكن فيها متهم"[3].

وقاعدة تحسين الأحاديث بالمتابعات والشواهد استعملها الأئمة النقاد في تصحيح الحديث وتحسينه، منهم الإمام الترمذي كما مرَّ بنا في الحسن عنده، قال في ذلك ابن سيد الناس: "لا يشترط في كل حسن أن يكون كذلك (أن يروى من غير وجه)، بل الذي يحتاج فيه إلى أن يروي نحوه من

(1) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج1، ص724-727، ح 379.

(2) استفدت في هذا الفرع من رسالة: جهود الألباني في الحديث رواية ودراية، عبد الرحمن بن محمد العيزري، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1428هـ-2006م، ص196-

(3) إرواء الغليل، الألباني، ج1، ص160.

وجه آخر، هو ما كان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته، ولا ارتقى إلى أن تدخل في الصحيح مع المتابعة روايته، فهناك يحتاج على تقويته بالمتابعات والشواهد، ليصل بمجموع ذلك إلى تلك الدرجة"[1].

ويقرر ابن حجر ذلك بقوله: "ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسنا، لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع"[2].

قال الألباني في تمام المنة عند كلامه على القاعدة العاشرة: "من المشهور عند أهل العلم، أنَّ الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنَّه يتقوى بها ويصير حجة، وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا، ولكن هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيَّد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئا من سوء حفظهم لا من تهمة في صدقهم أو دينهم، وإلاَّ فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه، وهذا ما نقله المحقق المناوي في (فيض القدير) عن العلماء قالوا: "وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر وإن كثرت طرقه، ومن ثمَّ اتفقوا على ضعف حديث: "من حفظ على أمتي أربعين حديثا"، مع كثرة طرقه لقوة ضعفه وقصورها عن الجبر، خلاف ما خف ضعفه، ولم يقصر الجابر عن جبره فإنه ينجبر ويعتضد"[3]، وعلى هذا فلا بد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه، أن يقف على رجال كل طريق منها، حتى يتبيَّن له مبلغ الضعف فيها"[4].

وتحقيقاته على الحديث الحسن لغيره، هي أمثلة علمية تطبيقية على هذه القاعدة.

منها: حديث: **@لا يقاد الوالد بولده!** [5]. قال: "حديث عمرو، وابن عباس مرفوعا: @لا يقتل والد بولده!. صحيح.

---

(1) النفح الشذي، ابن سيد الناس، ج1، ص424.

(2) نزهة النظر، ابن حجر، ص139.

(3) المرجع السابق، ص25، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1399هـ-1979م، ص109.

(4) تمام المنة، الألباني، ص31-32.

(5) أخرجه: الدارقطني في السنن، ج4، ص166، ح3273.

أما حديث عمرو فله طرق ثلاث: الأولى: فيها الحجاج بن أرطاة مدلس وقد عنعنه، وقد تابعه ابن لهيعة ومحمد بن عجلان وفيه كلام يسير، الثانية: عن مجاهد، رجاله ثقات رجال مسلم، وهو منقطع لأن مجاهدا لم يسمع من عمر، عن ابن عباس يرويه عمرو بن دينار عن طاووس عنه، قال الترمذي: "لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعا إلا من حديث إسماعيل بن مسلم، وإسماعيل بن مسلم المكي قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه"، تابعه سعيد بن بشر عن عمرو بن دينار، وهو ضعيف وتابعه عبيد الله بن الحسن العنبري وهو ثقة لكن الراوي عنه متهم، وتابعه أيضا قتادة عن عمرو بن دينار به فهي متابعة غير ثابتة لضعف سعيد وقد روي الحديث عن سراقة بن مالك، وعبد الله بن عمرو بأسانيد واهية، قد خرجها الزيلعي، وفيما خرجته من حديث عمرو ابن عباس وطرقهما كفاية، وهما بمجموعها تدل على أن الحديث صحيح ثابت، لا سيما وبعضها حسن لذاته وهو طريق ابن عجلان"[1].

والشيخ الألباني كثيرا ما ينبه على أنَّ قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق، ليست على إطلاقها، فهو لا يأخذ بها مطلقا، بل يقيدها بأن لا تكون الطرق شديدة الضعف، وإن تعددت الطرق وكثر رواتها، لمخالفتهم لمن هم أكثر عددا أو أقوى حفظا، فتطبيقها لا يتيسر أولا يجوز إلا لمن كان على معرفة قوية بأسانيد الأحاديث ورواتها، وذلك مقيد فيما إذا كان في الطرق بعض من في حفظهم ضعف، وهم في أنفسهم ثقات لم يتركوا.

فعند تخريجه لحديث: @**الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم برا كان أو فاجرا وإن عمل الكبائر!**، قال: "تبين من هذا التخريج والتتبع لطرق الحديث، أنها كلها واهية جدا كما قال الحافظ في التلخيص، ولذلك فالحديث يبقى على ضعفه مع كثرة طرقه، لأنَّ هذه الكثرة الشديدة الضعف في مفرداتها، لا تعطي الحديث قوة في مجموعها، كما هو مقرر في علم الحديث، فالحديث مثال صالح لهذه القاعدة التي قلما يراعيها المشتغلون بهذا العلم الشريف"[2].

(1) إرواء الغليل، الألباني، ج7، ص268.

(2) المصدر نفسه، ج2، 310.

ثانيا: تقوية الموصول بالحديث المرسل إذا اختلف المخرج

من القواعد التي يأخذ بها الشيخ الألباني في تحسين الحديث، تقوية الحديث الموصول بالحديث المرسل، إذا اختلف المخرج.

قال في الإرواء في كلامه على بعض الأسانيد: "وإسناد هذا المرسل صحيح، وهو مما يقوي الموصول الذي قبله على ما يقتضيه بحثهم في المرسل من علوم الحديث، فإن طريق الموصول غير طريق المرسل ليس فيه راو واحد مما في المرسل، فلا أرى وجها لتخطئته بالمرسل بل الوجه أن يقوَّى أحدهما بالآخر"[1].

وكمثال على ذلك ما جاء في الإرواء:

حديث ابن عمر مرفوعا: **@الولاء لحمة كلحمة النسب!**[2]. قال الألباني: وعلته محمد بن الحسن وهو الشيباني، ويعقوب بن إبراهيم وهو أبو يوسف القاضي، وهما صاحبا أبي حنيفة رحمهم الله تعالى، لم يخرجوا لهما شيئا، وضعَّفهما غير واحد من الأئمة، وأوردهما الذهبي في (الضعفاء)، وقال البيهقي عقب الحديث: قال أبو بكر بن زياد النيسابوري: هذا الحديث خطأ، لأنَّ الثقات لم يروه هكذا وإنما رواه الحسن مرسلا، ثم ساق البيهقي إسناده إلى الحسن به مرفوعا.

وإسناد هذا المرسل صحيح، وهو مما يقوّي الموصول الذي قبله، فإن طريق الموصول غير طريق المرسل ليس فيه راو واحد مما في المرسل، فلا أرى وجها لتخطئته بالمرسل، بل الوجه أن يقوي أحدهما بالأخر كما ذكرنا، لا سيما وقد جاء موصولا من طرق أخرى عن عبد الله بن دينار به"[3]. وذكر الشواهد المعضدة للحديث أنظرها في موضعها من الإرواء.

فبهذا المثال يتضح أنَّ الشيخ الألباني لا يقوي الموصول بمطلق المرسل، بل بقيد كون المرسل مختلف المخرج، أي أن يكون طريق الموصول غير طريق المرسل.

ثالثا: الحديث المرسل إذا اعتضد بالقرائن

---

(1) إرواء الغليل، الألباني، ج6، ص110، ح1668.

(2) الدارمي في السنن، ج4، ص2019، ح3203.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص109، ح1668.

من المسائل التي عمل بها علماء الحديث، مسألة الحديث المرسل إذا اعتضد بالقرائن فإنَّها تقويه، وترفع من ضعفه ليرتقي إلى درجة الحسن لغيره، وهذه القرائن:

- مجيئه مسندا من وجه آخر.
- أن يوافقه مرسل آخر أرسله غير رجال الطريق الأول.
- أن يعضده قل أو فتوى بعض الصحابة.
- أن يعضده عمل أهل العلم.

وهناك قرائن أخرى ذكرها بعض أهل الحديث كالسيوطي في ألفيته[1].

يقول الإمام الشافعي: "فمن شاهد أصحاب النبي ﷺ من التابعين، فحدَّث حديثا منقطعا اعتبر عليه بأمور منها:

أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شاركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه.

وإن انفرد بإرسال حديث ثم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوي له مرسله وهي أضعف من الأولى.

وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروي عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ فإن وجد ما يوافقه كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح.

وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ،

قال: ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمي مجهولا، ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه[2].

---

(1) ألفية السيوطي في علم الحديث، جلال الدين السيوطي، شرح، أحمد شاكر، المكتبة العلمية، د/ط، د/ت، ص22.

(2) الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تح: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية-بيروت، د/ط، د/ت، ص461.

وقال الشيخ مقررا القاعدة في تقوية المرسل: "وفي تقوية الحافظ أحد المرسلين بالآخر نظر بيِّن عندي، لأنَّ من شروط التقوية في مثل هذا، أن يكون شيوخ كل من المرسلين غير شيوخ الآخر، كما في المصطلح عن الإمام الشافعي / ، وإنما اشترطوا ذلك لضمان أن لا يعود إسنادهما إلى شيخ واحد و إلا كان من قبيل تقوية الشاهد بنفسه"[1].

رابعا: الاستشهاد بالحديث المنقطع، وبحديث المجهول العين إذا احتف بالقرائن

من القواعد التي يأخذ بها الشيخ الألباني في تحسين الحديث وتقويته، الاستشهاد بالمنقطع وبمجهول العين، بشرط أن يحتف بالقرائن وله من الشواهد والمتابعات ما يقويه.

ويقرر ذلك بقوله: "أنَّها تصلح للشواهد ولا تصلح، تارة وتارة بالقرائن، لكن أيضا بشرط أن لا يكونوا في طبقة واحدة، وفي عصر واحد، كي لا يكون المخرج واحدا والرجل واحدا"[2].

ومن الأمثلة التطبيقية على هذه القاعدة حديث: @**لا يدخل الجنة عاق ولا منان ولا مدمن خمر ولا ولد زانية!**[3]. قال الألباني: "وعلة هذا الإسناد، جابان هذا، فإنه لا يُدرى من هو كما قال الذهبي، وأيضا الانقطاع بين سالم وجابان وبين جابان وعبد الله بن عمرو، ويروى عن عيسى بن حطان عن عبد الله بن عمرو رفعه في أولاد الزنا ولا يصح. وقال ابن خزيمة: "ليس هذا الخبر من شرطنا لأنَّ جابان مجهول". والزيادة التي في آخره منكرة لأنَّها بظاهرها تخالف النصوص القاطعة بأن أحدا لا يحمل وزر أحد، وأنه لا يجني أحد على أحد، وفي ذلك غير الآية أحاديث كثيرة خرجتها في "الإرواء"، ولذلك أنكرتها السيدة عائشة رضي الله عنها، فقد روى عبد الرزاق عنها أنها كانت تعيب ذلك وتقول: "ما عليه من وزر أبويه"، قال الله تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ) [فاطر:18] وإسناده صحيح، وقد رواه الطبراني في "الأوسط" عنها مرفوعا، وفي إسناده من لم أعرفه، وكذا قال الهيثمي، وقال البيهقي عقب الموقوف: "رفعه بعض الضعفاء، والصحيح موقوف". ومن هذا تعلم أن قول السخاوي فيما نقله ابن عراق عنه: "أخرجه الطبراني من حديث عائشة، وسنده جيد" فهو غير جيد، وقد وجدت للحديث شواهد يتقوى بها عن أبي الحجاج عن مولى لأبي

(1) إرواء الغليل، الألباني، ج5، ص303، ح1481.

(2) سلسلة الهدى والنور، شريط رقم: 791.

(3) النسائي في الكبرى، ج5، ص12، ح4894.

قتادة، وهذا شاهد قويّ رجاله كلهم ثقات غير مولى أبي قتادة، فلم أعرفه لكنه إن كان صحابيا، فلا تضر الجهالة به، لأن الصحابة كلهم عدول كما هو معلوم، ومن المحتمل أن يكون منهم لأن الراوي عنه أبا الحجاج هو مجاهد بن جبر التابعي المشهور، وقد ذكره ابن أبي حاتم في (العلل) من طريق عبيد بن إسحاق عن مسكين بن دينار التيمي عن مجاهد حدثني زيد الجرشي قال: سمعت النبي ﷺ يقول: فذكره وقال: "قال أبي: هذا حديث منكر"، وعلته عبيد هذا وهو العطار ضعَّفه الجمهور، وقد اختلف على مجاهد في إسناده هذا الحديث اختلافا كبيرا، وقد رويت هذه الزيادة من حديث أبي هريرة ولكنها غير محفوظة عنه كما بينته في الضعيفة، وجملة القول أنَّ الحديث بهذه الطرق والشواهد لا ينزل عن درجة الحسن، والله أعلم"[1].

وقد صحَّحه حسين سليم أسد محقق موارد الضمآن فقال: "إسناده جيِّد، جابان ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال: سئل أبي عن جابان هذا فقال شيخ، وقال البخاري في الكبير: "جابان، قال لي الجعفي حدثنا وهب سمع شعبة عن منصور عن سالم عن نبيط عن جابان عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: @**لا يدخل الجنة ولد زنا!**، وتابعه غندر، ولم يقل جرير والثوري: نبيط، وقال عبدان عن أبيه عن شعبة عن يزيد عن سالم عن عبد الله بن عمرو قوله ولا يصح، ولا يُعرف لجابان سماع من عبد الله، ولا لسالم من جابان ولا من نبيط، وقال المزي في تهذيب الكمال: "وهذه طريقة قد سلكها البخاري في مواضع كثيرة، وعلَّل بها كثيرا من الأحاديث الصحيحة وليست هذه علة قادحة، وقد أحسن مسلم وأجاد في الرد على من ذهب هذا المذهب في مقدمة كتابه بما فيه كفاية"، وقال ابن حبان بعد إخراجه من الطريقين طريق شعبة وطريق الثوري: "اختلف شعبة والثوري في إسناد هذا الخبر، فقال الثوري عن سالم عن جابان وهما ثقتان حافظان إلا أنَّ الثوري كان أعلم بحديث أهل بلده من شعبة وأحفظ له منه، ولا سيما حديث الأعمش وأبي إسحاق ومنصور، فالخبر متصل عن سالم عن جابان، فمرة روى كما قال شعبة وأخرى كما قال سفيان"، ووثقه ابن حبان وقال ابن حجر "مقبول"، وباقي رجاله ثقات"[2].

---

(1) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج2، ص280، ح673.

(2) موارد الضمآن إلى زوائد ابن حبان، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تح: حسين سليم أسد-عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية-دمشق، ط1، 1412هـ-1991م، ج4، ص354-356، ح1382-1383.

فهذه بعض القواعد التي استعمله الشيخ الألباني في تحسين الحديث، وهو باب واسع كما أشار إليه الشيخ الألباني: "وتطبيق هذه القاعدة لا يستطيع النهوض به، إلا القليل من المشتغلين بهذا العلم الشريف فضلا عن غيرهم، لأنه يتطلب معرفة واسعة بالأحاديث، وطرقها، وألفاظها، ومواضع الاستشهاد منها، ولا يساعد على ذلك في كثير من الأحيان الاستعانة بفهارس أطراف الحديث، وإنما هو العلم القائم في نفس المتمرس بها زمنا طويلا"[1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) تحريم آلات الطرب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الدليل، ط2، 1418هـ-1997م، ص 70-71.

الفصل الأول:

تصحيح الشيخ الألباني أحاديث ضعفها الإمام الترمذي لانقطاع في الإسناد

- المبحث الأول: الإرسال
- المبحث الثاني: التدليس
- المبحث الثالث: الانقطاع
- المبحث الرابع: الاتصال
- المبحث الخامس: الرفع
- المبحث السادس: الاعضال

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: الإرسال

المطلب الأول: تعريف الإرسال

الفرع الأول: لغة

للإرسال في اللغة عدة إطلاقات[1]:

الأول: أصله من قولهم: أرسلت كذا إذا أطلقته ولم تمنعه، كما في قوله تعالى: (V U T W X Y Z) [مريم:83]، فكأنَّ المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف.

الثاني: أنه من قولهم: جاء القوم أرسالاً، أي قطعاً متفرقين، فإن الرسل معناه: القطيع من كل شيء، والجمع أرسال[2]، فكأنه تصور من هذا اللفظ الاقتطاع، فقيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متصل مرسل، أي كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها.

الثالث: أنه من الاسترسال إلى الإنسان، وهو الاستئناس والطمأنينة والثقة به فيما يحدثه[3]، فكأن المرسِل للحديث اطمأنّ إلى من أرسل عنه ووثِق به لمن يوصله إليه.

الرابع: أنه من قولهم ناقة مِرسال، أي سريعة السير[4]، فكأن المرسِل للحديث أسرع فيه عجلاً فحذف بعض إسناده.

وكله محتمل.

الفرع الثاني: اصطلاحا

عرَّفه ابن عبد البر بقوله: "فأمَّا المرسل فإنَّ هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي

---

(1) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، ط2، 1407هـ-1986م، ص23-24.

(2) لسان العرب، ابن منظور، ت: عبد الله علي الكبير وجماعة، دار المعارف-القاهرة، مادة (رسل)، ج17، ص1643.

(3) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، ط، 1399هـ-1979م، مادة (رسل)، ج2، ص393، لسان العرب، ابن منظور، ج17، ص1644.

(4) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج2، ص394، لسان العرب، ابن منظور، ج17، ص1644.

الكبير، عن النبي ﷺ"[1]، فأخرج منه رواية التابعي الصغير.

وقال الخطيب: "لا خلاف بين أهل العلم، أنّ إرسال الحديث الذي ليس بمدلس، هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه، ورواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، والحكم في الجميع عندنا واحد، وكذلك الحكم فيمن أرسل حديثا عن شيخ لقيه، إلا أنه لم يسمع ذلك الحديث منه وسمع ما عداه، إلاّ أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال، ما رواه التابعي عن النبي ﷺ"[2].

وقال الحاكم: "فإنَّ مشايخ الحديث، لم يختلفوا أنَّ الحديث المرسل، هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي قال رسول الله ﷺ"[3].

وقال ابن الصلاح: "وصورته التي لا خلاف فيها، حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، كعبيد الله بن عدي بن الخيار، ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما، إذا قال: قال رسول الله ﷺ، والمشهور: التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك رضي الله عنهم"[4].

قال العلائي: "فيتحصل من مجموع ذلك في حد المرسل أقوال:

أحدها: وهو أكثرها اتساعا، أنَّ المرسل قول الواحد من أهل هذه الأعصار وما قبلها قال رسول الله ﷺ، كما يقوله الغلاة من متأخري الحنفية، وهو مقتضى كلام إمام الحرمين.

وثانيهما: وهو مقابله في التضييق، اختصاص المرسل بما أرسله كبار التابعين الذين أدركوا كثيرا من الصحابة وتقِل رواياتهم عن التابعين، كسعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ونحوهما وإن ما أرسله صغار التابعين فليس بمرسل يجري في الخلاف بل هو منقطع.

وثالثها: إن المرسل ما قال فيه التابعي عن رسول الله ﷺ سواء كان من كبار التابعين أو من صغارهم وهذا هو المشهور عند كثير من أهل الحديث وهو اختيار الحاكم وغيره.

---

(1) التمهيد ابن عبد البر (فتح البر)، أبو عمر يوسف بن عبد البر، ترتيب: المغراوي، مجموعة التحف النفائس-الرياض، ط1، 1416هـ، 1996م، ج1 (المقدمة)، ص36.

(2) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ج12، ص435.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص167.

(4) علوم الحديث. ابن الصلاح، ص51.

ورابعها: إن المرسل ما سقط من سنده رجل واحد سواء كان المرسل له تابعيا أو من بعده، وهو ظاهر كلام الإمام الشافعي واختيار الخطيب والمازري وعليه يدل كلام أبي حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن وغيرهما من أئمة الحديث عند كلامهم في المراسيل[1].

وله صور اختلف فيها أهي من المرسل أم لا؟

إحداها: إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي، فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوقه، فالذي قطع به الحاكم وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلا، وأن الإرسال مخصوص بالتابعين، بل إن كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصاً واحداً، سمي منقطعا فحسب، وإن كان أكثر من واحد سمي معضلا ويسمى أيضا منقطعا.

الثانية: قول الزهري، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأشباههم من أصاغر التابعين، قال رسول الله ﷺ ، حكى ابن عبد البر أن قوما لا يسمونه مرسلا بل منقطعا، لكونهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين، وهذا المذهب فرع لمذهب من لا يسمي المنقطع قبل الوصول إلى التابعي مرسلا، والمشهور التسوية بين التابعين في اسم الإرسال.

الثالثة: إذا قيل في الإسناد فلان عن رجل، أو عن شيخ عن فلان أو نحو ذلك، فالذي ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث: "أنه لا يسمى مرسلا بل منقطعا"، وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل، والله أعلم"[2].

أما من حيث الاحتجاج، فجمهور أهل العلم من المحدثين على أنه لا يحتج به، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"[3].

وإنما ذكر في قسم المردود، للجهل بحال المحذوف، لأنه يُحتمل أن يكون صحابياً، ويُحتمل أن يكون تابعياً، وقد يكون هذا التابعي ثقةً أو ضعيفاً.

---

(1) جامع التحصيل، العلائي، ص30-31.

(2) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص51-53، نزهة النظر، ابن حجر، ص110.

(3) صحيح مسلم (بشرح النووي)، مسلم بن الحجاج، المقدمة، ج1، ص132.

وعرَّفه الشيخ الألباني: "بأنَّه قول التابعي قال رسول الله ﷺ"[1].

قال / في الاحتجاج بالمرسل: "وقد اعتبر المحدثون الحديث المرسل أو المنقطع من قسم الحديث الضعيف، ذلك لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولا أو ضعيفا، لا يحتج به لو عرف، وهذا بخلاف ما لو كان المرسل لا يروي إلا عن صحابي، فإنَّ حديثه حجة، لأنَّ الصحابة كلهم عدول، فهذا المرسل فقط هو الذي يحتج به من بين المراسيل كلها، وهو الذي اختاره الغزالي، وصحَّحه الحافظ العلائي في (جامع التحصيل)، وأما دعوى البعض أن الإجماع كان على الاحتجاج بالحديث المرسل حتى جاء الإمام الشافعي، فدعوى باطلة مردودة بأمور، منها: ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه عن عبد الله بن المبارك، أنه رد حديث: "إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك، وتصوم لهما مع صيامك" بعلة الإرسال، وابن المبارك / توفي قبل الإمام الشافعي بأكثر من عشرين سنة"[2].

إذن الحديث المرسل هو رواية التابعي عن النبي ﷺ، وهو المشهور، وخصَّه ابن عبد البر برواية التابعي الكبير عن النبي ﷺ، لأنَّ صغار التابعين يروون عن بعض الصحابة ممن أدركوهم وجلُّ رواياتهم عن التابعين، وهو من قسم المردود، لجهالة حالة الواسطة بين التابعي والنبي ﷺ.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الطب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية التعليق.

قال أبو عيسى / : "حدثنا محمد بن مدُّويَه قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عيسى أخيه قال: "دخلت على عبد الله بن عكيم أبي معبد الجهني أعوده وبه حُمرة، فقلنا: ألا تعلق شيئا؟ قال: الموت أقرب من ذلك، قال النبي ﷺ: @**من تعلق شيئاً وُكِّل إليه!**.

(1) علوم الحديث للعلامة الألباني، عصام موسى هادي، ص39.

(2) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج2، ص73-74.

وحديث عبد الله بن عُكَيم إنما نعرفه من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ، وكان في زمن النبي ﷺ يقول: "كتب إلينا رسول الله ﷺ".

وحدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا يحي بن سعيد عن ابن أبي ليلى نحوه بمعناه.

وفي الباب عن عقبة بن عامر"[1].

وعلة هذا الحديث هي: الإرسال، فإنَّ عكيماً لم يسمع من النبي ﷺ، وهو مختلف في صحبته وقيل ليست له صحبة، والأولى أنَّه من كبار التابعين، وله علة أخرى وهي: أنَّه لا يعرف إلا من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ جداً.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: أحمد في المسند[2]، والبيهقي في الكبرى[3]، والحاكم في المستدرك[4].

وحسَّنه الشيخ الألباني: في غاية المرام[5].

قال الشيخ الألباني: "عن عيسى بن حمزة، قال: دخلت على عبد الله بن حكيم وبه حمرة، فقلت: ألا تعلق تميمة؟ فقال: "نعوذ بالله من ذلك"، وفي رواية: "الموت أقرب من ذلك" قال رسول الله ﷺ: **@من علق شيئا وكل إليه!**. حسن.

أخرجه الترمذي، والحاكم، وأحمد، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عيسى أخيه، قال: دخلت ... الحديث.

---

(1) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج3، ص585-586، ح 2072، أنظر أرقام الأحاديث: 3534- 797- 1433- 1450- 3671.

(2) المسند، أحمد بن حنبل، ج31، ص77، ح18781.

(3) السنن الكبرى، البيهقي، ج9، ص588، ح19603.

(4) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1411هـ-1990م، ج4، ص241، ح7503.

(5) غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط1، 1400هـ-1980م، ص181، ح297.

وقال الترمذي: "وحديث عبد الله بن عُكَيم، إنمَّا نعرفه من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ، وكان في زمن النبي ﷺ يقول: كتب إلينا رسول الله ﷺ".

قال الألباني: "وابن أبي ليلى سيئ الحفظ، وكأنّه لذلك سكت عليه الحاكم والذهبي، وأشار المنذري في الترغيب إلى إعلاله بابن أبي ليلى، لكنَّ الحديث حسن عندي، فإنَّ له شاهدا عن الحسن البصري مرسلا، أخرجه ابن وهب في الجامع: أخبرني جرير بن حازم أنَّه سمع الحسن يقول: فذكره مرفوعا، وهذا إسناد مرسل صحيح، وقد رواه بعض الضعفاء عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعا"[1].

فالشيخ الألباني حسَّن الحديث، وفيه محمد بن أبي ليلى، وهو سيئ الحفظ وهو ممن يتقوى حديثه، فوجد له شاهدا، وهو حديث مرسل صحيح، ومن المعلوم أنَّ حديث سيئ الحفظ يرتقي للحسن لغيره، إذا جاء من طريق أخرى مثلها في الدرجة أو أعلى منها، والحديث الذي حسَّن به الألباني الحديث هو مرسل صحيح وهو صالح في المتابعات والشواهد، والله أعلم.

الفرع الثاني: الحديث الثاني

رواه الإمام الترمذي في أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب منه.

قال أبو عيسى / : "حدثنا قتيبة، قال: حدثنا الليث، عن الجلاح أبي كثير عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عمارة بن شبيب السبئي قال: قال رسول الله ﷺ: @**من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، عشر مرات على إثر المغرب، بعث الله له مسلحة يحفظونه من الشيطان حتى يصبح، وكتب الله له بها عشر حسنات موجبات، ومحا عنه عشر سيئات موبقات، وكانت له بعدل عشر رقاب مؤمنات!.**

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد، ولا نعرف لعمارة بن شبيب سماعا من النبي ﷺ"[2].

(1) المصدر السابق، ص 181-182.

(2) الجامع الكبير، أبوعيسى الترمذي، ج5، ص504، ح3534، أنظر أرقام الأحاديث: 797- 1433- 1450- 2072- 3671.

هذا الحديث حكم عليه الترمذي بالغرابة، وقد تفرد ليث به، وعلته الإرسال بين عمارة بن شبيب والنبي ﷺ، فإنه لم يسمعه منه، وعمارة مختلف في صحبته، وقال ابن حبان في ثقاته: من زعم أن له صحبة فقد وهم[1]، ورجَّح الترمذي عدم سماعه من النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: النسائي في السنن الكبرى[2]، وابن الأثير في أسد الغابة[3].

وأمَّا الشيخ الألباني فقد ضعَّف الحديث، وأورده في ضعيف الجامع[4]، ثم حسَّنه في صحيح الترغيب والترهيب[5]، والسلسلة الصحيحة[6].

قال الشيخ الألباني في الصحيحة، عند كلامه على حديث: @**من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، بعدما يصلي الغداة عشر مرات، كتب الله عز وجل له عشر حسنات، ومحي عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، وكن له بعدل عتق رقبتين من ولد إسماعيل، فإن قالها حين يمسي، كان له مثل ذلك وكن له حجابا من الشيطان حتى يصبح!.**

رواه الحسن بن عرفة في جزئه: حدثنا قران بن تمام الأسدي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا، ومن طريق ابن عرفة رواه الخطيب في (تاريخه).

---

(1) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة العراقي، تعليق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1419هـ-1999م، ص237، تقريب التهذيب، ابن حجر، دراسة: محمد عوامة، دار الرشيد-سوريا، ط3، 1411هـ-1991م، ص409، ت4849.

(2) السنن الكبرى، النسائي، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ثواب من قال ذلك عشر مرات، ج9، 214، ح10338.

(3) أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبي الحسن عز الدين بن الأثير الجزري، ت: عادل الرفاعي، دار إحياء التراث-بيروت، 1417هـ-1996م، ج4، ص151.

(4) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط3، 1408هـ-1988م، ص827، ح5739.

(5) صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، كتاب الصلاة، باب الترغيب في أذكار يقولها بعد صلاة الصبح والعصر والمغرب، ج1، ص 321-322، ح473.

(6) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج1، ص229-232، ح113.

قال الألباني: "وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم، غير قران هذا وهو ثقة، وله شاهد من حديث أبي أيوب الأنصاري بلفظ: @**من قال: إذا صلى الصبح!** فذكره بتمامه إلاَّ أنه قال: @**أربع رقاب!**، وقال: @**وإذا قالها بعد المغرب مثل ذلك!.**

رواه ابن حبان في صحيحه من طريق إبراهيم بن سعد، وأحمد من طريق سلمة بن الفضل، كلاهما عن محمد بن إسحاق حدثني يزيد بن يزيد ابن جابر عن القاسم بن مخيمرة عن عبد الله بن يعيش عنه، ثم أخرجه ابن حبان، والطبراني في الكبير من طريق إبراهيم بن سعد عن إسحاق حدثني يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن عبد الله بن يعيش بلفظ: @**من قال دبر صلاته ...!** لم يذكر الصباح والمساء، ورجاله ثقات، غير ابن يعيش هذا، فلا يعرف إلا في هذا الحديث، ولم يذكره البخاري في كتابه، وكذا ابن أبي حاتم، وإنما ذكره ابن حبان في ثقاته، بهاتين الروايتين: القاسم بن مخيمرة ومكحول عنه، ولم يذكره الحافظ في (التعجيل) إلا برواية القاسم فقط، ولم يرو عنه غير القاسم هذا، وقال الحسيني في ترجمة ابن يعيش هذا: "مجهول". وقال في الفتح: عقب رواية أحمد: " وسنده حسن"، فلعله يعني طرقه.

لكن الحديث عزاه المنذري في (الترغيب) لأحمد والنسائي وابن حبان، فهذا يقتضي أنه عند النسائي من غير طريق ابن يعيش، لأنه ليس من رجال النسائي، ثم تأكدت من ذلك بعد أن طبع كتابه (عمل اليوم والليلة)، وقد أورده من طريق ابن أبي ليلى عن أيوب، ومنه يتبين أن عزو المنذري الحديث إليه فيه تسامح كبير، لأنه ليس عنده: "وإذا قالها بعد المغرب مثل ذلك"، وفي إسناده محمد بن أبي ليلى، وهو ضعيف، ومن طريقه رواه الترمذي، لكن ليس فيه ذكر الغداة، وهو في الصحيحين دون ذكرها أيضا، وهو رواية للنسائي، لكنه موقوف.

وقد تابعه أبو رهم السمعي عن أبي أيوب بلفظ: @**من قال حين يصبح لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيى و يميت، وهو على كل شيء قدير عشر مرات، كتب الله له بكل واحدة قالها عشر حسنات، وحط الله عنه عشر سيئات، ورفعه الله بها عشر درجات، وكن له كعشر رقاب، وكن له مسلحة من أول النهار إلى آخره، ولم يعمل يومئذ عملا يقهرهن، فإن قال حين يمسي فمثل ذلك!.**

أخرجه أحمد: حدثنا أبو اليمان حدثنا إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن خالد بن معدان عن أبي رهم به.

وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وابن عياش إنما ضعف في روايته عن غير الشاميين، وأما في روايته عنهم فهو صحيح الحديث، كما قال البخاري وغيره وهذه منها، فإن صفوان من ثقاتهم، وفي هذه الرواية فائدة عزيزة وهي زيادة "يحيي ويميت" فإنها قلما تثبت في حديث آخر، وقد رويت من حديث أبي ذر وعمارة بن شبيب وحسنهما الترمذي، وإسنادهما ضعيف كما بينته في "التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب"، وفي حديث الأول منهما: "من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثان رجليه قبل أن يتكلم لا إله إلا الله .." فهذا القيد: "وهو ثان ..."، لا يصح في الحديث، لأنه تفرد به شهر بن حوشب، وقد اضطرب في إسناد الحديث وفي متنه اضطرابا كثيرا كما أوضحته في المصدر المذكور. ثم ثبت عندي القيد المذكور بمجيئه من حديث أبي أمامة وعبد الرحمن بن غنم، ولذلك أوردتهما في (صحيح الترغيب)"[1].

وفي السلسلة الضعيفة في حديث: @**إذا صليتم الفرض فقولوا عقب كل صلاة عشر مرات لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يكتب له من الأجر كأنما أعتق رقبة!**.

بعد أن ذكر تخريجه، قال: "وكذلك أخرجه أحمد، من طرق أخرى عن شعبة به، وأخرجه هو وابن حبان ، والحاكم، من طريقين آخرين عن طلحة بن مصرف به، وزاد ابن حبان: "يحيي ويميت"، ولا تثبت في هذا الحديث كما لم تثبت الزيادة الأولى، نعم ثبتت زيادة ابن حبان مع تقييد التهليل عشراً بما بعد صلاة الصبح والمغرب في أحاديث يرتقي ذلك بمجموعها إلى مرتبة الصحة، ولذلك أوردت بعضها في "صحيح الترغيب""[2].

هذا الحديث حسَّنه الألباني لأنَّه جاء من طرق ضعيفة لكن ضعفها ناتج من سوء الحفظ وهي ترتقي بمجموعها إلى الحسن، مع العلم أنه ضعَّف حديث الباب لكنه أتى له بشواهد يرتقي بها إلى الحسن.

(1) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج1، ص229-232.

(2) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج7، ص277-278.

المبحث الثاني: التدليس

المطلب الأول: تعريف التدليس

الفرع الأول: لغة

الدال واللام والسين: أصلٌ يدل على سترٍ وظُلْمة، والدَّلَسُ بالتحريك الظُّلْمَة، والتَّدلِيس في البيع، كتمان عيب السِّلْعَة عن المشتري، ومن هذا أُخذ التدليس في الإسناد، وهو أَن يحدِّث المحدِّث عن الشيخ الأَكبر وقد كان رآه، إلا أنه سمع ما أسنده إليه من غيره من دونه"[1].

قال ابن حجر: "المدلس، بفتح اللام، سُمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به، واشتقاقه من الدَّلس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام والنور، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء"[2].

الفرع الثاني: اصطلاحا

عرفه ابن عبد البر بقوله: "هو أن يحدث الرجل عن شيخ، قد لقيه وسمع منه بما لم يسمع منه، وسمعه من غيره عنه، فيوهم أنه سمعه من شيخه ذلك، وإنما سمعه من غيره، أو من بعض أصحابه عنه، ولا يكون ذلك إلا عن ثقة، فإن دلس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم"[3].

والتدليس نوعين:

أولا: تدليس الإسناد

اختلفت تعاريف العلماء له، فقد عرفه البزار بقوله: "هو أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه"[4]، وبمثل تعريف البزار، عرفه أبو الحسن القطان الفاسي[5].

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة(دلس)، ج2، ص296، لسان العرب، ابن منظور، مادة(دلس)، ج16، ص1408.

(2) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص113.

(3) التمهيد لما في الموطأ من أسانيد (فتح البر)، ابن عبد البر، ج1 (المقدمة)، ص34-36.

(4) فتح المغيث، السخاوي، ج1، ص314.

(5) المصدر نفسه.

وتعريف ابن عبد البر ينطبق على تعريف تدليس الإسناد، وهو معنى كلام البزار.

وعرفه الخطيب البغدادي: "والمدلس رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس في الإسناد"[1].

وبمثل تعريف الخطيب، عرفه ابن الصلاح، قال: " تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمعه منه"[2].

وبمثل تعريف ابن الصلاح، عرفه النووي، وابن كثير، والعراقي[3].

لكن الحافظ ابن حجر، فرق بين النوعين: باعتبار أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، وأما إذا عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي[4].

وهو الظاهر أيضاً من صنيع الحافظ العلائي، حيث تكلم على التدليس بنوعيه ثم أفرد للمرسل الخفي باباً مستقلاً في كتابه جامع التحصيل[5].

وهذا تفريق دقيق بين المدلس والمرسل الخفي، وله أثره الواضح في القبول والرد، لأنّ الحكم على الحديث بالتدليس يستلزم رده، أما حكمنا عليه بالإرسال الخفي فيعني قبوله عند من يقبل المراسيل[6].

ثانيا: تدليس الشيوخ

هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه

---

(1) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، ج1، ص97.

(2) علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، ص73.

(3) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، محي الدين بن شرف النووي، ت: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي-بيروت، ط1، 1405هـ-1985م، ص39، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تعليق: محمد راغب الطباخ، دار الحديث-بيروت، ط2، 1405هـ-1984م، ص80، الباعث الحثيث، أحمد شاكر، ج1، ص172.

(4) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص114.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، ص125.

(6) منهج البخاري، أبو بكر كافي، ص202.

بما لا يعرف به، كي لا يعرف[1].

والتدليس مذموم لأنه موهم لسماع ما لم يسمعه الراوي، قال الخطيب البغدادي: "التدليس متضمن للإرسال لا محالة، لإمساك المدلس عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه، وإنما يفرق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط، وهو الموهن لأمره، فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس، لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث وذموا من دلسه"[2].

والتدليس مذموم عند جماهير أئمة الحديث، ومنهم من جعله من الكذب، وأشدهم في ذلك شعبة بن الحجاج، قال: "لأن أزني أحب إلي من أن أدلس"[3]، لما فيه من الإيهام، واحتمال كون الساقط من السند ضعيف، أو مجهول، أو كذاب، وكلهم لا يحتج بهم.

ومذهب الأئمة: أنَّ من عرف من الرواة بالتدليس في الأسانيد، فإنه لا يقبل منه إلا ما بين فيه السماع، وإلا فيتوقف في روايته، بسبب الجهالة بحال شيخه، ويستثنى من هذا الحكم من عرف من حاله بالإستقراء، أنه لا يدلس إلا عن ثقة كسفيان بن عيينة، ومن عرف بتدليس الشيوخ فإنه لا يقبل خبره حتى يعرف عين شيخه الذي روى عنه، وحاله من الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب النكاح عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الوليمة.

قال أبو عيسى / : "حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه عن الزهري عن أنس بن مالك: **"أنَّ النبي ﷺ أولم على صفية بنت حيي بسويق وتمر"**.

هذا حديث غريب.

وحدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا الحميدي، عن سفيان، نحو هذا.

---

(1) علوم الحديث، أبو عمرو ابن الصلاح، ص 74، الكفاية، الخطيب البغدادي، ج11، ص393.

(2) الكفاية، الخطيب البغدادي، ج11، ص382.

(3) المصدر نفسه، ص368.

وقد روى غير واحد هذا الحديث عن ابن عيينة عن الزهري عن أنس، ولم يذكروا فيه عن وائل عن ابنه، وكان سفيان بن عيينة يدلس في هذا الحديث، فربما لم يذكر فيه عن وائل عن ابنه، وربما ذكره"[1].

هذا الحديث من رواية الأكابر عن الأصاغر، وقد ذكر الترمذي للحديث إسنادين، كلاهما من رواية سفيان بن عيينة، وحكم على الحديث بالغرابة، ويعني بها تضعيف الحديث، وعلته تدليس ابن عيينة، فمرة ذكر في إسناده عن وائل عن ابنه، وربما لم يذكره.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: النسائي في السنن الكبرى[2]، وابن ماجه في السنن[3]، وابن حبان في صحيحه[4]، والبيهقي في الكبرى[5]، وأبي يعلى في المسند[6].

وصحَّحه الألباني في صحيح ابن ماجه[7]، ومختصر الشمائل المحمدية[8].

مناقشة:

لم يتكلم عليه الألباني بشيء سوى قوله في صحيح ابن ماجه: "صحيح"، وفي مختصر الشمائل: "حسن صحيح".

---

(1) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج2، ص388-389، ح1095-1096، وانظر الحديث رقم: 880.

(2) السنن الكبرى، النسائي، ج6، ص221، ح6601.

(3) السنن، ابن ماجه، ط1، 1418هـ-1998م، ج3، ص348، ح1909.

(4) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت ط2، 1414هـ-1993م، ج9، ص368، ح4061.

(5) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصداق، باب أيام الوليمة، ج7، ص424، ح14506.

(6) المسند، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي التميمي، ت: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية-دمشق، ط2، 1412هـ-1992م، ج6، ص274، ح3580.

(7) صحيح سنن ابن ماجه، الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1417هـ-1997م، ج2، ص140، ح1936.

(8) مختصر الشمائل المحمدية للإمام الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية-عمان، ط2، 1406هـ، باب ما جاء في إدام رسول الله ﷺ، ص99، ح150.

وسأحاول جمع كلام أهل العلم على الحديث، وأحكم من خلاله على درجة الحديث.

هذا الحديث أخرجه الحميدي في المسند قال: "حدثنا سفيان قال حدثنا وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس بن مالك: "**أن رسول الله ﷺ أولم علي صفية بسويق وتمر**". قال سفيان: "وقد سمعت الزهري يحدث به، فلم أحفظه، وكان بكر بن وائل يجالس الزهري معنا"[1].

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، من طريق أبو خيثمة عن ابن عيينة عن الزهري عن أنس: @**أنَّ النبي ﷺ أولم على صفية -أراه قال- بتمر وسويق!**[2].

قال محقق مسند أبو يعلى: "رجاله ثقات، وأخرجه أحمد من طريق سفيان، بهذا الإسناد، وله أيضا شاهد من حديث أنس قوله: "رجع النبي ﷺ من خيبر، حتى إذا كان بين المدينة وخيبر بنى بصفية، فأقام عليها ثلاثة أيام وأولم، فخبزت أم سليم خبزاً، وبسطت نطعا، وصبوا فيه تمرا وسمنا وأقطا، ولم يكن غير ذلك"[3]، ورجاله رجال الصحيح غير أن حميداً قد عنعن وهو مدلس، ولكن الحديث صحيح، أخرجه أحمد ومسلم في النكاح، ومن طريق المصنف أخرجه البيهقي في الصداق، من طريق سفيان قال: حدثنا وائل عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس بن مالك قال: @**أنَّ النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر!**[4]، وهذا إسناد صحيح وصححه ابن حبان".

وذكر له البيهقي رواية أخرى قال: "وذكرنا في رواية عن ثابت، عن أنس: "التمر والسويق والسمن"، وفي رواية أخرى: "عن التمر والأقط والسمن"، وكذلك هو في رواية حميد، عن أنس، وكأنه كان فيها جميع ذلك".

---

(1) مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، ت: حسين سليم أسد، دار الكتب العلمية ، دار السقا-دمشق، ط1، 1996م، م2، ص303، ح1218.

(2) المسند، أبو يعلى الموصلي، ج6، ص259، ح3559، و3580، ص274.

(3) حديث رقم: 3777، ص413-414 من مسند الموصلي.

(4) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصداق، باب أيام الوليمة، ج7، ص424، ح14506.

ففي رواية الحميدي صرَّح سفيان بسماعه من الزهري لكنه لم يحفظه، وفي رواية البيهقي صرَّح سفيان بالسماع من وائل، وفيه ألفاظ أخرى، وجمع البيهقي بينها قال: " كأنه كان فيها جميع ذلك".

وأخرجه التبريزي في المشكاة عن أنس: @**أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر!.**

قال القاري في شرحه: "تقدم أنه أولم على صفية بحيس، وجمع بأنه كان في الوليمة كلاهما فأخبر كل راو بما كان عنده"[1].

وأخرجه البزار في مسنده، قال: "حدَّثنا زياد بن يحيي حَدَّثنا سفيان بن عيينة عَن الزُّهري عن أنس "أنَّ النبي ﷺ أولم علي صفية بتمر وسويق".

قال البزار: "وهذا الحديث لم يسمعه ابن عيينة من الزهري، وإنما سمعه من وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهري ، عن أنس، وقال غير أبان: عن ابن عيينة عن وائل عن أبيه عن الزهري عن أنس @أن النبي ﷺ أولم على صفية بتمر وسويق!"[2].

وقال المباركفوري في التحفة: "@أولم على صفية بنت حي بسويق وتمر!، وفي رواية الصحيحين: @أولم عليها بحيس!، قال القاري في المرقاة: "جمع بينهما بأنه كان في الوليمة كلاهما فاخبر كل راو بما كان عنده"، وقد وقع في رواية للبخاري أنه أمر بالأنطاع، فألقى فيها من التمر والأقط والسمن فكانت وليمته، قال الحافظ في الفتح: "ولا مخالفة بينهما يعني بين هذه الرواية، وبين الرواية التي فيها ذكر الحيس، لأنّ هذه من أجزاء الحيس، قال أهل اللغة: الحيس يؤخذ التمر فينزع نواه ويخلط بالأقط أو الدقيق أو السويق، ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حيسا".

قال المباركفوري: "السَّمن أيضا من أجزاء الحيس".

---

(1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان بن محمد القاري، ت: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م، كتاب النكاح، باب الوليمة، ج6، ص342، ح3220، وشواهد الحديث بأرقام: ح3213، 3214، ج6، ص336-338.

(2) البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، ت: عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم-المدينة، ط1، 1426هـ-2005م، ج13، ص5، ح6294.

وأشار إلى الإسناد الآخر، قال: "قوله: "حديث حسن غريب"، ورواه أحمد، وأبو داود، وبن ماجه وسكت عنه، أبو داود، والمنذري، قوله: "وكان سفيان بن عيينة يدلس في هذا الحديث"، أعلم أنّ سفيان بن عيينة لم يكن يدلس إلا عن ثقة كما صرح به الحافظ في طبقات المدلسين"[1].

ومن خلال هذه الأقوال، نقول بصحة الحديث كما ذهب إليه الشيخ الألباني، لأنّ كل من روى الحديث أثبت سماع سفيان بن عيينة من الزهري، كما قال الحميدي، إضافة إلى أنَّ ابن عيينة لا يدلس إلاَّ عن ثقة، فانتفت علة التدليس، وخاصة أنه في رواية عند البيهقي صرح بالسماع، إضافة إلى أنَّ للحديث شواهد تعضده، وهذه الشواهد عند مسلم والبخاري، وكذلك من حيث أنه لا اختلاف في المعنى بين تلك الأحاديث، كما قال القاري في المرقاة: "جمع بينهما، بأنّه كان في الوليمة كلاهما، فأخبر كل راو بما كان عنده"، وقال الحافظ في الفتح: "ولا مخالفة بينهما، يعني بين هذه الرواية، وبين الرواية التي فيها ذكر الحيس، لأنّ هذه من أجزاء الحيس". والله أعلم بالصواب.

الفرع الثاني: الحديث الثاني

رواه الإمام الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الخروج إلى منى والمقام به.

قال أبو عيسى / : "حدثنا أبو سعيد الأشج قال: حدثنا عبد الله بن الأجلح عن الأعمش عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس: "**أنَّ النبي ﷺ صلى بمنى الظهر والفجر، ثم غدا إلى عرفات**".

وفي الباب عن عبد الله بن الزبير، وأنس.

حديث مقسم عن ابن عباس، قال علي بن المديني: قال يحيى: قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث، وعدَّها، وليس هذا الحديث فيما عدَّ شعبة"[2].

تخريج الحديث:

(1) تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج4، ص219-220، ح1101.

(2) الجامع الكبير، الترمذي، ج2، ص217، ح880، وانظر الحديث رقم: 1095-1096.

هذا الحديث أخرجه: أبو داود في السنن[1]، أحمد في المسند[2]، الموصلي في المسند[3]، والطبراني في الكبير[4].

وصحَّحه الشيخ الألباني في: صحيح أبي داود[5].

قال: "عن ابن عباس قال:"صلى رسول الله ﷺ الظهر يوم التروية، والفجر يوم عرفة بمنى".

إسناده صحيح، وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري"، ووافقه الذهبي.

إسناده: حدثنا زهير بن حرب ثنا الأحوص بن جواب الضبي ثنا عمار بن رزيق عن سليمان الأعمش عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس.

قلت (الألباني): وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح، وقد أعل بما لا يقدح عندي كما يأتي.

والحديث أخرجه الترمذي، والدارمي، والحاكم، وأحمد: من طرق أخرى عن الأعمش به، وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري" ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وأمَّا الترمذي فأعله بقوله: "قال علي بن المديني: قال يحيى: قال شعبة: "لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أشياء وعدها، وليس هذا الحديث فيما عد شعبة ".

قلت (الألباني): قد قال أحمد: "وأما غير ذلك فأخذها من كتاب"، وما أظن الكتاب في ذلك الزمان إلا موثوقا، على أنَّ للحديث طريقا أخرى: من رواية إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس، نحوه، رواه الترمذي وابن ماجه، وسنده حسن في المتابعات والشواهد.

وله شاهد عن ابن عمر: رواه أحمد -مفرقا- بسند حسن، دون ذكر صلاة الظهر في منى.

---

(1) سنن أبي داود (بأحكام الألباني)، ص334، ح1911.

(2) المسند، أحمد بن حنبل، ج4، ص152، ح2306.

(3) المسند، أبو يعلى الموصلي، ج5، ص112،ح2725.

(4) المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، د/ط، د/ت، ج11، ص399، ح12125.

(5) صحيح سنن أبي داود (الأم)، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس- الكويت، ط1، 1423هـ-2002م، ج6، ص162.

وشاهد آخر من حديث عبد الله بن الزبير، صححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وهذا الشَّاهد جاء بعد حديث الباب عند أبي داود بحديث، وهو: "عن ابن عمر قال: غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح صبيحة يوم عرفة، حتى أتى عرفة، فنزل بنَمِرَة، وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة، حتى إذا كان عند صلاة الظهر، راح رسول الله ﷺ مُهَجِّراً، فجمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح فوقف على الموقف من عرفة". قال الألباني: حديث حسن.

إسناده: حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني نافع عن ابن عمر.

قال الألباني: "وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير ابن إسحاق، وهو حسن الحديث إذا صرَّح بالتحديث، كما في هذا الحديث، والحديث أخرجه أحمد بهذا السند والمتن، ثم ساق به بعده إلى ابن عمر: "أنَّه كان يحب -إذا استطاع- أن يصلي الظهر بمنى من يوم التروية، وذلك أنَّ رسول الله ﷺ صلى الظهر بمنى"[1].

مناقشة:

حديث الباب معل بالتدليس، وهو من رواية الحكم عن مقسم، وحكم كما قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث، وليس هذا الحديث منها، أي أنه دلَّسها عليه.

والألباني قد صحَّح حديث الباب قال: ورجاله ثقات رجال الصحيح، وقد أُعل بما لا يقدح عندي، ثم هو قد صحَّحه الحاكم، وقال إسناده على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي،

وأما تعليل الترمذي له بأنَّ الحكم لم يسمعه من مقسم، فاحتج الشيخ بقول الإمام أحمد: أنه كتاب، والكتاب موثوق، ولا يلزم هذا فكمِّن راو لا يقبل النقاد رواياته لأنها كتاب.

لكن للحديث شواهد تعضده، من رواية ابن عمر، وعبد الله بن الزبير، وهي حسنة في الشواهد.

(1) صحيح سنن أبي داود، الألباني، ج6، ص164، ح1671.

المبحث الثالث: الانقطاع

المطلب الأول: تعريف الانقطاع

الفرع الأول: لغة

قال ابن فارس: "القاف والطاء والعين، أصلٌ صحيحٌ واحد، يدل على صَرْمٍ وإبانة شيءٍ من شيء. يقال: قطعتُ الشيءَ أقطعه قَطْعاً. والقطيعة: الهِجران. ويقولون لليائس من الشيء: قد قُطِع به، كأنَّه أملٌ أمّله فانقطع"[1].

ومنه الحديث المنقطع: وهو الذي بان رواته عن بعضهم، فلم يسمع أحدهم من الآخر في أي موضع من الإسناد كان، فمعناه اللغوي يستوعب ما ليس باتصال.

الفرع الثاني: اصطلاحا

قال الحافظ العلائي: "وأما المنقطع ويقال له أيضا المقطوع، وهو ما حذف من إسناده رجل في أثنائه، فالمعنى فيه ظاهر لأنّ الانقطاع نقيض الاتصال، ويكونان في المعاني كما في الأجسام.

ولا شك في صحة إطلاق المرسل على هذا من حيث اللغة، فعلى هذا هو والمنقطع سيان لغة واصطلاحا، وعند ابن عبد البر أن المنقطع أعم وهو كل ما لم يتصل سنده سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره، وأما المرسل فهو أخص منه، وهو ما أرسله التابعي عن النبي ﷺ، وأما الحاكم وغيره، فالمرسل والمنقطع عندهم يفترقان افتراق الخاصتين، فالمرسل مخصوص بالتابعي عن النبي ﷺ، والمنقطع ما كان في إسناده قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه، وكذلك إذا أبهم الراوي شيخه فلم يسمعه، بأن قال عن رجل ونحو ذلك فإنه منقطع عنه الحاكم على ما صرح به وليس مرسلا"[2]. فالحافظ العلائي في تعريفه للمنقطع سوى بينه وبين المرسل.

وعرفه الخطيب قال: "والمنقطع مثل المرسل، إلا أنّ هذه العبارة تستعمل غالبا في رواية من دون التابعي عن الصحابة، مثل: أن يروى مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر، أو سفيان الثوري

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج5، ص101.

(2) جامع التحصيل، العلائي، ص24-31.

عن جابر بن عبد الله، أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك، وما أشبه ذلك، وقال بعض أهل العلم بالحديث: "الحديث المنقطع ما روي عن التابعي ومن دونه، موقوفا عليه، من قوله أو فعله"[1].

وقال ابن عبد البر: "المنقطع عندي كل ما لا يتصل سواء كان يعزي إلى النبي ﷺ، أو إلى غيره"[2].

قال الحاكم: "والمنقطع على أنواع ثلاثة: الأول: جهالة الرجل المحذوف من الإسناد، الثاني: أن يروى الحديث، وفي إسناده رجل غير مسمى، وليس بمنقطع، الثالث: أن يكون في الإسناد، رواية راو لم يسمع من الذي يروي عنه الحديث، قبل الوصول إلى التابعي الذي هو موضع الإرسال، ولا يقال لهذا النوع من الحديث مرسل إنما يقال له منقطع"[3].

وذكر الإمام ابن الصلاح مذاهب العلماء فيه، قال: "وفي الفرق بين المنقطع وبين المرسل مذاهب لأهل الحديث وغيرهم.

فمنها: ما سبق في نوع المرسل عن الحاكم، من أنّ المرسل مخصوص بالتابعي، وأن المنقطع، منه: الإسناد فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معينا ولا مبهما، ومنه: الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم، نحو: رجل، أو شيخ أو غيرهما.

ومنها: أن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده، وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته، وهو مذهب ابن عبد البر.

إلاّ أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

وأكثر ما يوصف بالانقطاع: ما رواه من دون التابعين عن الصحابة، مثل: مالك عن ابن عمر، ونحو ذلك.

---

(1) الكفاية، الخطيب البغدادي، ص97.

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (فتح البر)، ابن عبد البر، ج1 (المقدمة)، ص37.

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص173- 176.

ومنها: ما حكاه الخطيب أبو بكر عن بعض أهل العلم بالحديث: "أنّ المنقطع ما روي عن التابعي أو من دونه موقوفا عليه من قوله أو فعله"، وهذا غريب بعيد، والله أعلم"[1].

قال السخاوي: "المنقطع على المشهور، هو الذي سقط من رواته قبل الصحابي راو فقط، من أي موضع كان، ولا انحصار له في السقط من موضع واحد، بل لو سقط من مكانين أو أماكن، بحيث لا يزيد كل سقط منها على راوٍ، لم يخرج عن كونه منقطعا.

وقيل أنّ المنقطع ما لم يتصل إسناده، ولو كان الساقط أكثر من واحد، كما صرح به ابن الصلاح في المرسل، واقتضاه كلام الخطيب، وكذا ابن عبد البر، ويقرب منه قول البرديجي: "المنقطع هو المضاف إلى التابعي فمن دونه، قولا له أو فعلا"، إلا أنّه لابد فيه عند الخطيب من فقد اتصال السند، بخلاف البرديجي، وأغلب إطلاقهم المنقطع -حسبما صرح به الخطيب- أنه رواية من دون التابعين عن الصحابة، بخلاف المرسل فأغلب استعماله فيما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ"[2].

وعرفه الشيخ الألباني: "بأنه ما سقط منه راو[3]، وهو من أقسام الحديث الضعيف، لا تقوم به الحجة، وذلك لجهالة الراوي الساقط"[4].

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الاستئذان والآداب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في تسليم الراكب على الماشي.

قال أبو عيسى / : "حدثنا محمد بن المثنى وإبراهيم بن يعقوب قالا: حدثنا روح بن عبادة عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: @**يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير**، -وزاد ابن المثنى- **ويسلم الصغير على الكبير!**.

---

(1) علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، ص56-59.

(2) فتح المغيث، السخاوي، ج1، ص276-279.

(3) ضعيف الترغيب والترهيب، الألباني، ج1، ص478.

(4) المسح على الجوربين، جمال الدين القاسمي، ت: الألباني، ص26 (الهامش).

وفي الباب عن عبد الرحمن بن شبل، وفضالة بن عبيد، وجابر.

هذا حديث قد روي من غير وجه عن أبي هريرة.

وقال أيوب السختياني، ويونس بن عبيد، وعلي بن زيد: إنَّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة"[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: أحمد في مسنده[2]، وأبي يعلى في مسنده[3].

وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة[4].

تصحيح الألباني:

قال الألباني في السلسلة الصحيحة، في كلامه على الحديث: @**يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير!**.

أخرجه البخاري ومسلم والبخاري أيضا في (الأدب المفرد) و أبو داود و أحمد كلهم من طريق ابن جريح قال : أخبرني زياد أن ثابتا مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه سمع أبا هريرة قال: فذكره مرفوعا.

وله شاهد من حديث فضالة بن عبيد. أخرجه البخاري في (الأدب المفرد) وابن حبان وأحمد في المسند عن أبي هاني أن أبا علي الجنبي حدثه عنه مرفوعا بهذا اللفظ، ورواه الدارمي نحوه. وهذا سند صحيح.

---

(1) الجامع الكبير، الترمذي، ج4، ص430-431، ح2703، وانظر أرقام الأحاديث: 14- 17- 29- 55- 86- 174- 179- 422- 622- 827- 936- 1074- 1193- 1270- 1312- 1319- 1521- 1560- 1781- 2112- 2305- 2394- 2444- 2526- 2530- 2575- 2682- 2927- 3022- 3452- 3533- 3601- 3846.

(2) المسند، أحمد بن حنبل، ج16، ص365، ح10625.

(3) المسند، أبو يعلى الموصلي، ج11، ص107، ح62347.

(4) الصحيحة، الألباني، ج3، 139، ح1145.

وله طريق آخر بلفظ: **@يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير!.** أخرجه الترمذي و أحمد عن روح بن عبادة عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعا به . وهذا سند رجاله ثقات رجال الشيخين إلا أنه منقطع، قال الترمذي: "وقال أيوب السختياني و يونس بن عبيد و علي بن زيد أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة". لكن له طرق أخرى، صحيحة.

حديث الباب معلول بالانقطاع بين الحسن وأبي هريرة، وقد أعلَّه الألباني بالانقطاع أيضا، لكن شواهد الحديث، وبعضها عند البخاري ومسلم، يعضد حديث الباب ويرفع عنه الضعف.

الفرع الثاني: الحديث الثاني

رواه الإمام الترمذي في أبواب البيوع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في أرض المشترك يريد بعضه بيع نصيبه.

قال أبو عيسى / : "حدثنا علي بن خشرم قال: حدثنا عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة عن سليمان اليشكري عن جابر بن عبد الله: أنَّ نبي الله ﷺ قال: **@من كان له شريك في حائط، فلا يبيع نصيبه من ذلك، حتى يعرضه على شريكه!.**

هذا حديث إسناده ليس بمتصل، سمعت محمدا يقول: "سليمان اليشكري، يقال إنه مات في حياة جابر بن عبد الله"، قال: "ولم يسمع منه قتادة، ولا أبو بشر".

قال محمد: "ولا نعرف لأحد منهم سماعا من سليمان اليشكري، إلا أن يكون عمرو بن دينار، فلعله سمع منه في حياة جابر بن عبد الله، وإنما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان اليشكري، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله". وحدثنا أبو بكر العطار عبد القدوس قال: قال علي بن المديني: قال يحي بن سعيد: قال سليمان التيمي: "ذهبوا بصحيفة جابر بن عبد الله إلى الحسن البصري فأخذها، أو قال فرواها، وذهبوا بها إلى قتادة فرواها، وأتوني بها فلم أروها، يقول: رددتها""[1].

(1) أبو عيسى الترمذي، الجامع الكبير، ج2، ص280-281، ح1312. انظر أرقام الأحاديث: 14- 17- 29- 55- 86- 174- 179- 422- 622- 827- 936- 1074- 1193- 1270- 1319- 1521- 1560=

فعلة هذا الحديث، هو الانقطاع بين سليمان اليشكري وجابر بن عبد الله، وبين اليشكري وقتادة، وبذلك أعله الترمذي، وشيخه الإمام البخاري.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: الإمام أحمد في المسند[1]، والحاكم في المستدرك[2].

وصحَّحه الألباني في إرواء الغليل[3].

تصحيح الألباني للحديث:

أخرج في الإرواء: حديث جابر مرفوعا: **@قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم!**. قال: الحديث متفق عليه، صحيح. وله عنه طرق:

الأولى: **@قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل مال لم** -وفي لفظ: **ما لم- يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة!**.

أخرجه البخاري واللفظ له، وأبو داود، وابن ماجه، والطحاوي، وابن الجارود، والبيهقي، وأحمد، من طرق عن معمر عن الزهري عنه، وتابعه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري به مختصرا، أخرجه البيهقي والطيالسي، وأحمد، وخالفهم مالك فرواه في (الموطأ) عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: **@أن رسول الله ﷺ قضى!** الحديث، هكذا ذكره مرسلا، وكذلك رواه عنه الطحاوي والبيهقي.

لكن رواه ابن ماجه، والطحاوي أيضا، والبيهقي، من طرق عن مالك به إلاّ أنه قال: عن أبي هريرة مرفوعا، فوصله بذكر أبي هريرة فيه، وقد أفاد البيهقي أنَّ مالكا / كان يتردد فيه، فمرة أرسله، ومرة وصله عنهما، ومرة ذكره بالشك في ذلك، والله أعلم.

=1781- 2112- 2305- 2394- 2444- 2526- 2530- 2575- 2682- 2703- 2927- 3022- 3452- 3533- 3601- 3846.

(1) المسند، أحمد بن حنبل، ج23، ص143، ح14854.

(2) المستدرك، أبو عبد الله الحاكم، ج2، ص64، ح2337.

(3) إرواء الغليل، الألباني، ج5، ص373، ح1532.

قال الشيخ الألباني: فلعله من أجل ذلك أعرض الشيخان عن روايته، من طريق مالك بسنده عن أبي هريرة، والله أعلم.

الطريق الثانية: عن أبي الزبير عنه، قال: "قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم، ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع، ولم يؤذنه، فهو أحق به".

أخرجه مسلم والسياق له، وأبو داود، والنسائي، والدارمي، والطحاوي، وابن الجارود، والدارقطني، وأحمد، من طرق عن ابن جريج عنه، وذكر التحديث كل منهما في رواية لمسلم وغيره.

ورواه مسلم، والنسائي، وابن الجارود، وأحمد، من طرق أخرى عن أبي الزبير به نحوه.

الطريق الثالثة: عن سليمان اليشكري عنه به مرفوعا، مختصرا بلفظ: "من كان له شريك في حائط، فلا يبعه حتى يعرضه عليه". أخرجه أحمد والترمذي.

قال الألباني: وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم غير اليشكري، وهو سليمان بن قيس وهو ثقة، وادعى الترمذي أنه غير متصل يعني أنه لم يسمعه قتادة من سليمان.

الطريق الرابعة: عن عطاء عنه به نحوه. وهو حديث جابر: @**قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة، لم تقسم ربعة أو حائط!** الحديث، رواه مسلم، صحيح.[1]

فالألباني صحَّح حديث الباب لذاته، ولم يقبل تعليل الترمذي له بالانقطاع، وهذا الحديث الذي في الإرواء يشهد له.

(1) إرواء الغليل، الألباني، ج5، ص379، ح1541.

المبحث الرابع: الاتصال

المطلب الأول: تعريفه لغة واصطلاحا

الفرع الأول: لغة

قال ابن فارس: الواو والصاد واللام، أصلٌ واحد يدلُّ على ضمِّ شيءٍ إلى شيءٍ حَتَّى يَعْلَقَه، ووَصَلْتُه به وَصْلاً خلاف الفصل، والوَصل ضِدّ الهِجْران، ويقول وصَلْتُ الشّيء وَصلاً، والموصول به وِصْلٌ بكسر الواو[1].

الفرع الثاني: اصطلاحا

ويقال له الموصول أيضا، عرفه ابن الصلاح بأنه: هو الذي سمعه كل واحد من رواته ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه، سواء كان مرفوعا أو موقوفا[2].

وأوضحه العراقي فقال وأمَّا أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز وواقع في كلامهم كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك ونحو ذلك[3].

والمراد باتصال السند أن لا يكون هناك انقطاع في سلسلة الإسناد بسقوط راو أو أكثر عمداً من بعض الرواة أو من غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه سقوطاً ظاهراً أو خفياً.

أما المسند فله عند الأئمة عدة تعريفات ذكر السخاوي ثلاثة أقوال منها:

قال: "المسند كما قاله أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد: "هو المرفوع إلى النبي ﷺ خاصة"، وقد يكون متصلا كمالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، أو منقطعا كمالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ، فهو وإن كان منقطعا لأنَّ الزهري لم يسمع من ابن عباس فهو مسند لأنه قد أسند إلى النبي ﷺ.

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج6، ص115، لسان العرب، ابن منظور، ج51، ص4850. مادة (وصل)

(2) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص44.

(3) تدريب الراوي، السيوطي، ج1، ص272.

القول الثاني: المسند ما قد وصل إسناده، ولو كان الوصل مع وقف على الصحابي أو غيره، وعليه فالمسند والمتصل سواء لإطلاقهما على كل من المرفوع والموقوف.

والقول الثالث: إنَّه الرفع أي المرفوع إلى النبي ﷺ مع الوصل أي مع اتصال إسناده معا كما حكاه ابن عبد البر في التمهيد عن قوم.

وقال المحب الطبري في المعتصر أيضا إنه أصح إذا لا تمييز إلا به يعني لكون قائله لحظ فيه الفرق بينه وبين المتصل والمرفوع من حيثية أن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد اتصل أم لا والمتصل ينظر إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن مرفوعا كان أو موقوفا والمسند ينظر فيه إلى الحالين معا فيجمع شرطي الاتصال والرفع فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق فكل مسند مرفوع وكل مسند متصل ولا عكس فيهما.[1]

قال ابن حجر: "والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند هو ما أضاف من سمع النبي ﷺ إليه بسند ظاهر الاتصال قال فمن سمع أعم من أن يكون صحابيا أو تحمل في كفره وأسلم بعد النبي ﷺ لكنه يخرج من لم يسمع كالمرسل والمعضل وبسند يخرج ما كان بلا سند كقول القائل من المنصفين قال رسول الله ﷺ فإن هذا من قبيل المعلق وظهور الاتصال يخرج المنقطع لكن يدخل فيه الانقطاع الخفي كنعنعة المدلس والنوع المسمى بالمرسل الخفي ونحوهما مما ظاهره الاتصال"[2].

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما ذُكر في الرجل يدرك الإمام وهو ساجد كيف يصنع؟

(1) فتح المغيث، السخاوي، ج1، ص181-182.

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، ج1، ص507-508.

قال أبو عيسى / : "حدثنا هشام بن يونس الكوفي قال: حدثنا المحاربي عن الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق عن هبيرة عن علي وعن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قالا: قال النبي ﷺ: @**إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام!.**

هذا حديث غريب، لا نعلم أحدا أسنده إلا ما روي من هذا الوجه"[1].

هذا الحديث أعلَّه الترمذي بالاتصال فلم يأت مسندا إلا عن علي ومعاذ بن جبل.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: الترمذي في الجامع، كما مر بنا، عن علي ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما به.

وقد حسَّنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته[2]، مشكاة المصابيح[3]، السلسلة الصحيحة[4]، صحيح أبو داود[5].

ترجمة رواة الحديث:

هشام بن يونس بن وابل التميمي النهشلي أبو القاسم الكوفي اللؤلؤي: قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب، وقال مطين: كان صدوقا، وقال في موضع آخر: ثقة، قال ابن حجر في التقريب: ثقة من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين[6].

عبد الرحمن بن محمد المحاربي أبو محمد الكوفي: وثقه ابن معين، والنسائي، والبزار، والدارقطني، وعن أحمد أنه كان يدلس، قال أبو حاتم: صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن

---

(1) الجامع الكبير، الترمذي، ج1، ص586، ح591، وانظر أرقام الأحاديث: 277، 285/284، 465، 594، 983، 1365، 2362.

(2) صحيح الجامع الصغير وزيادته، الألباني، م1، ص110.

(3) مشكاة المصابيح، التبريزي، تح: الألباني، ج1، ص358-359، ح1142

(4) السلسلة الصحيحة، الألباني، م1، ص185-186، ح1188.

(5) صحيح أبو داود (الأم)، الألباني، م4، ص46-48، ح832.

(6) التهذيب، ابن حجر، ج4، 4279، التقريب، ص574، ت7311.

المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين، قال الحاكم: ثقة، وقال العجلي: لا بأس به، قال الذهبي: ثقة، لكنه يروي المناكير عن المجاهيل، مات سنة 195هـ.[1]

حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي: قال أبو حاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيَّن السماع ولا يحتج بحديثه، وقال أبو زرعة: صدوق يدلس، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال العجلي: وكان جائز الحديث إلاَّ أنه صاحب إرسال، وقال ابن عدي: إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، ربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا وهو ممن يكتب حديثه، وقال ابن المبارك: كان الحجاج يدلِّس فكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمي، والعرزمي متروك، وقال ابن خزيمة :لا احتج به إلا فيما قال أنا وسمعت، وقال البزار: كان حافظا مدلسا وكان معجبا بنفسه وكان شعبة يثني عليه ولا أعلم أحدا لم يرو عنه[2].

عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي الكوفي تابعي ثقة، وعن عبد الله بن احمد قال: قلت لأبي أيما أحب إليك أبو إسحاق أو السدي، فقال أبو إسحاق ثقة، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بآخرة قال أبو حاتم أبو إسحاق السبيعي ثقة وأحفظ من أبي الشيباني ويشبه بالزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال، قال ابن حجر في التقريب: ثقة مكثر عابد من الثالثة، اختلط بآخره، مات سنة تسع وعشرين ومائة.[3]

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص282، ت1342، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو عبد الله الحاكم، ت: موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1404هـ-1984م، ص235، ت280، من تكلم فيه وهو موثق أو صالح للحديث، ت: عبد الله الرحيلي، ط1، 1426هـ-2005م، ص337-338، ت216.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص156، ت673، معرفة الثقات، أبو الحسين أحمد بن عبد الله العجلي، ت: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار-المدينة، ط1، 1405هـ-1985م، ج1، ص284، ت264، الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تح: يحي غزاوي، دار الفكر، ط3، 1409هـ-1988م، ج2، ص229، ت406، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين الذهبي، تع: محمد عوامة-أحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية-مؤسسة علوم القرآن-جدة ج1، ص311، ت928، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج1، ص356-357.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6، ص242، معرفة الثقات، العجلي، ج1، ص284، ت264، تقريب التهذيب، ص423، ت5065.

هبيرة بن يريم الشيباني: روى عن علي وعبد الله بن مسعود، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، قال أحمد ما أصح حديث هبيرة يمدحه، وهو أحب إلينا من الحارث الأعور ولا أعلم حدَّث عنه غير أبي إسحاق، لا بأس بحديثه هو أحسن استقامة من غيره يعني الذين روى عنهم أبو إسحاق وتفرد بالرواية عنهم، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هبيرة بن يريم قلت يحتج بحديثه؟ قال: لا هو شبيه بالمجهولين، قال النسائي: ليس بالقوي، توفي سنة ست وستين[1].

عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي المرادي أبو عبد الله الكوفي الضرير: وثقه ابن معين، وكان بن مهدي يقول: أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطئ، منهم عمرو بن مرة، وكان الأعمش لا يثنى على أحد إلا على عمرو بن مرة، كان يقول فيه مأمون، وسُئل عنه أحمد بن حنبل فزكاه، قال أبو حاتم: عمرو بن مرة صدوق ثقة، وكان يرى الإرجاء، قال ابن حجر: من الخامسة، مات سنة ثماني عشرة ومائة وقيل قبلها[2].

عبد الرحمن بن أبي ليلى أبو عبد الرحمن الأنصاري القاضي: وثقه ابن معين والعجلي، وقال أحمد سيء الحفظ، قال ابن حجر: ثقة من الثانية[3].

من خلال تراجم رواة حديث الباب، وجدنا أنَّ: هشام بن يونس: ثقة، والمحاربي: وثقه جماعة وقيل يروي عن المجهولين يُدلس والراوي عنه في هذا الحديث ثقة، والحجاج بن أرطاة: صدوق يدلس، السبيعي: ثقة مختلط، وهبيرة: وثَّقه أحمد وجهَّله أبو حاتم، وعمرو بن مرة ثقة، وابن أبي ليلى: ثقة سيء الحفظ، وقد جعل الألباني علة هذا الحديث الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، وقد عنعنه.

تصحيح الألباني للحديث:

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج9، ص109، ت458، سؤالات أبي داود، ص288، ت333، الكاشف، الذهبي، ج2، ص334، ت5941.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6، ص257، ت1421، ميزان الاعتدال، م3، ص288، ت6447، التقريب: ص426، ت5112.

(3) العلل ومعرفة الرجال (رواية المروذي)، أحمد بن حنبل، ت: وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية-الهند، ط1، 1408هـ-1988م.، ج1، ص368، ت708، معرفة الثقات، العجلي، ج2، ص243، ت1618، تهذيب الكمال، المزي، ج17، ص376، ت3943، التقريب، ابن حجر، ص349، ت3993.

حسَّن الشيخ الألباني هذا الحديث في المشكاة من طريق التي رواها الترمذي، وعلَّق على قول الترمذي غريب، قال: "أي ضعيف، وعلته الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس وقد عنعنه، ولكن رواه أبو داود من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحابنا –وفي رواية غير أبي داود: أصحاب محمد ﷺ: "كان الرجل إذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته، وأنهم قاموا مع رسول الله ﷺ من بين قائم وراكع وقاعد ومصل مع رسول الله ﷺ قال: فجاء معاذ فأشاروا إليه، فقال معاذ: "لا أراه على حال إلا كنت عليها"، قال: فقال: إن معاذا قد سن لكم سنة، كذلك ففعلوا. فهذا بمعنى حديث علي ومعاذ، وإسناده صحيح، وصحَّحه جماعة.

قال الشيخ في صحيح أبي داود:

باب ما جاء في الرجل يدرك الإمام ساجدا كيف يصنع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: @**إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا، ولا تعدوها شيئا، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة!**[1] قال الألباني: حسن.

وقال الحاكم صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، إسناده حدثنا محمد بن يحي بن فارس أن سعيد بن الحكم حدثهم أخبرنا نافع بن يزيد حدثني يحي بن أبي سليمان عن يزيد بن أبي العتاب وابن المقبري عن أبي هريرة، وهذا إسناد رجاله ثقات، غير يحي بن أبي سليمان وهو أبو صالح المدني، قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بالقوي، يكتب حديثه، وذكره ابن حبان الثقات، ووثقه الحاكم أيضا، وأخرج ابن خزيمة حديثه هذا في صحيحه وقال: "في القلب شيء من هذا الإسناد فإني لا أعرف يحي بن أبي سليمان بعدالة ولا جرح، وإنما خرجت خبره لأنَّه لم يختلف فيه العلماء"، قال الحافظ في التقريب: "لين الحديث"، قال الألباني: وهذا لا شك فيه، وتوثيق ابن حبان والحاكم مما لا يعتد به، لتساهلهما في التوثيق كما اشتهر، ولولا أنَّ الحديث قد جاءت له شواهد مرفوعة وموقوفة، لما كان حقُّه أن يخرج في هذا الكتاب.

والحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، والحاكم والبيهقي من طريقين عن سعيد بن أبي مريم به، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ويحي بن أبي سليمان من ثقات المصريين" ووافقه الذهبي،

(1) السنن الكبرى، البيهقي، ص127-128، ح2574-2576، السنن، الدارقطني، ج2، ص153، ت1313، صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المكتب الإسلامي-بيروت، ت: محمد مصطفى الأعظمي، 1390هـ-1970م ج1، ص218 ح418، ج3،ص57، ح1622.

وقد عرفت ما في توثيقه من التساهل، ثم هو مدني، قال الحافظ: وكأنه جعله مصريا لرواية أهل مصر عنه، وذكر طريقا أخرى للحديث ضعيفة أخرجها البيهقي من طريق يحي بن حميد عن قرة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، لكن يقويه ما أخرجه أيضا البيهقي من طريق شعبة عن عبد العزيز بن رفيع عن رجل عن النبي ﷺ، قال: وإسناده صحيح، إن كان الرجل الذي لم يسم صحابيا، ولعله الراجح، فإنَّ عبد العزيز تابعي جليل روى عن جماعة من الصحابة منهم العبادلة، وسواء كان هو واحدا من هؤلاء أو رجلا آخر من الصحابة فالصحابة كلهم عدول، وإن كان من غيرهم من التابعين فهو مجهول، فهؤلاء جماعة من التابعين إن لم يكونوا من الصحابة يقوّي بعضهم بعضا، ويزداد الحديث قوة بآثار وردت عن جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة أنَّ مدرك الركوع مدرك للركعة، ولم يصح عن احد منهم خلاف ذلك.

وقال الألباني في الصحيحة: عند تخريجه للحديث: @**إذا وجدتم الإمام ساجدا فاسجدوا أو راكعا فاركعوا أو قائما فقوموا و لا تعدوا بالسجود إذا لم تدركوا الركعة!.**

أخرجه إسحاق بن منصور المروزي في (مسائل أحمد وإسحاق) حدثنا محمد بن رافع قال: حدثنا حسين بن علي عن زائدة قال: حدثنا عبد العزيز بن رفيع عن ابن مغفل المزني قال: قال النبي ﷺ فذكره، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين، وقد أخرجه البيهقي من طريق شعبة عن عبد العزيز بن رفيع عن رجل عن النبي ﷺ قال: فذكره .

ففي رواية المروزي فائدة هامة، وهي بيان أنَّ الرجل الذي لم يسم عند البيهقي إنما هو ابن مغفل الصحابي واسمه عبد الله، وقد كنت ملت إلى ترجيح أنه صحابي فيما كنت علقته على (سبل السلام) قبل أن أقف على هذه الرواية الصريحة في ذلك، فالحمد لله على توفيقه.

وقد أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ مرفوعا نحوه، وفي إسناده ضعف ينجبر بروايته ابن مغفل هذه، وقد وجدت له شاهدا من حديث عبد الرحمن بن الأزهر مرفوعا بلفظ: @**إذا جئتم الصلاة ونحن سجود فاسجدوا و لا تعدوها شيئا، ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة!.** رواه ابن منده في (المعرفة) عن جعفر بن ربيعة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن السائب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن الأزهر حدثه عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف، عبد الرحمن بن الأزهر صحابي صغير وابنه عبد الحميد ابن عبد الرحمن بن الأزهر ترجمه ابن أبي حاتم

من رواية جعفر بن ربيعة فقط ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وعبد الله بن عبد الرحمن بن السائب لم أجد له ترجمة، وجعفر بن ربيعة وهو المصري ثقة من رجال الشيخين، ومما يشهد للحديث ويقويه عمل كبار الصحابة به كأبي بكر الصديق وزيد بن ثابت وابن مسعود.

مناقشة:

هذا الحديث أخرجه الإمام الترمذي وضعفه بأنه لم يأت مسندا إلا من هذه الرواية التي أخرجها على الحجاج بن أرطاة وهو علة الحديث كما قال الألباني، وقد ضعف الشيخ الألباني حديث الباب أيضا لكنه حسنا برواية ابن المغفل رضي الله عنه وهي رواية عند البيهقي وفيها رجل لم يسم وفي مسائل أحمد وجد الشيخ أن الذي لم يسم هو صحابي ولا تضر عدم تسميته لأن الصحابة عدول، ثم هو ضعَّف رواية يحي بن سليمان لأنه ضعيف والنقاد أجمعوا على ذلك، فالألباني حسن الحديث بشاهده، وكذا عمل جماعة من الصحابة وأهل العلم.

قال المباركفوري: "قوله "هذا حديث غريب"... الخ، قال الحافظ في التلخيص: "فيه ضعف وانقطاع"، وقال الشوكاني في النيل: "والحديث وإن كان فيه ضعف، لكنه يشهد له ما عند أحمد وأبي داود من حديث بن أبي ليلى عن معاذ قال: "أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال" فذكر الحديث وفيه "فجاء معاذ فقال لا أجده على حال أبدا إلاَّ كنت عليها ثم قضيت ما سبقني، قال فجاء وقد سبقه النبي ﷺ ببعضها، قال: "فقمت معه فلما قضى النبي ﷺ صلاته قام يقضي فقال رسول الله ﷺ: @**قد سن لكم معاذ فهكذا فاصنعوا!**، وابن أبي ليلى وإن لم يسمع من معاذ فقد رواه أبو داود من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا أنَّ رسول الله ﷺ..، فذكر الحديث، وفيه فقال معاذ: "لا أراه على حال إلا كنت عليها" الحديث.

ويشهد له أيضا ما رواه بن أبي شيبة عن رجل من الأنصار مرفوعا @**من وجدني راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالتي التي أنا عليها!** وما أخرجه سعيد بن منصور عن أناس من أهل المدينة مثل لفظ بن أبي شيبة، قال الشوكاني: "والظاهر أنَّه يدخل معه في الحال التي أدركه عليها مكبِّرا معتدا بذلك التكبير وإن لم يعتد بما أدركه من الركعة، كمن يدرك الإمام في حال سجوده أو قعوده"، انتهى كلام الشوكاني[1].

(1) تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج3، ص199، ح588.

المبحث الخامس: الرفع

المطلب الأول: تعريف الرفع

الفرع الأول: لغة

رفع: الراء والفاء والعين أصلٌ واحدٌ، يدلُّ على خلاف الوضع، تقول: رفعتُ الشيءَ رفعاً وهو خلاف الخَفْض، ومن الباب الرَّفع: تقريب الشيء، قال الله جلّ ثناؤُه: (p o n) [الواقعة:34] أي مقرَّبة لهم، والرَّفع: إذاعة الشيء وإظهارُه[1].

الفرع الثاني: اصطلاحا

عرَّفه ابن الصلاح: "هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصةً، ولا يقع مطلقه على غيره ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم، ويدخل في المرفوع المتصل والمنقطع والمرسل والمعضل والمعلق لعدم اشتراط الاتصال، ويخرج الموقوف والمقطوع لاشتراط الإضافة المخصوصة، قال الحافظ أبو بكر بن ثابت: "المرفوع ما أخبر في الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله"، فخصَّه بالصحابة فيخرج عنه مرسل التابعي"[2].

قال ابن حجر: "مثال المرفوع من القول تصريحا: أن يقول الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، أو يقول هو أو غيره قال رسول الله ﷺ كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا، ونحو ذلك، ومثال المرفوع من الفعل تصريحا: أن يقول الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ فعل كذا، أو يقول هو أو غيره كان رسول ﷺ يفعل كذا، ومثال المرفوع من التقرير تصريحا: أن يقول الصحابي: فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا، أو يقول هو أو غيره فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا، ولا يذكر إنكاره لذلك، ومثال المرفوع من القول حكما لا تصريحا: أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية أو الآتية، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص[3].

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج2، ص423.

(2) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص45، فتح المغيث، ج1، ص178.

(3) نزهة النظر، ابن حجر، ص141.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الحجر الأسود والركن والمقام.

قال أبو عيسى / : "حدثنا قتيبة قال: حدثنا يزيد بن زريع، عن رجاء أبي يحي، قال: سمعت مسافعا الحاجب، قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **@إن الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة، طمس الله نورهما، ولو لم يطمس نورهما لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب!.**

هذا يُروى عن عبد الله بن عمرو موقوفا قوله، وفيه عن أنس أيضا، وهو حديث غريب"[1].

هذا الحديث أعلَّه الترمذي بالرفع والصَّحيح وقفه على عبد الله بن عمرو.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: أحمد بن حنبل في المسند[2]، ابن خزيمة في صحيحه [3]، البيهقي في السنن الكبرى[4]، وابن حبان في صحيحه[5].

وصحَّحه الألباني في: صحيح الجامع [6]، صحيح الترغيب والترهيب[7]، والمشكاة[8].

ترجمة رواة الحديث:

---

(1) الجامع الكبير، الترمذي، ج2، ص216-217، ح878، أنظر أرقام الأحاديث: 21، 349، 631، 1438، 2934، 3071.

(2) المسند، أحمد بن حنبل، ج11، ص577، ح7000.

(3) صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، ج4، ص219، خ2731.

(4) السنن الكبرى، البيهقي، ج5، ص122، ح9228.

(5) صحيح ابن حبان، ابن حبان، ج9، ص24، ح3710.

(6) صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج1، ص665، ح3559.

(7) صحيح الترغيب والترهيب، ج2، ص29، ح1147.

(8) المشكاة، ج2، ص793، ح2579.

قتيبة بن جميل ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغلاني: كان من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن، كتب عنه أحمد ويحيى وخلف وابن أبي شيبة، وثقه ابن معين، وأثنى عليه الإمام أحمد، وقال: "هو من آخر من سمع من ابن لهيعة"، قال الحافظ: ثقة ثبت، مات سنة أربعين[1].

يزيد بن زريع العيشي ويقال التميمي أبو معاوية البصري الحافظ: قال ابن المديني: المحدثون صحفوا وأخطئوا ما خلا أربعة ذكر منهم يزيد بن زريع، وقال أحمد: يزيد بن زريع ريحانة البصرة، إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن يزيد بن زريع فقال إمام ثقة، قال ابن حبان: وكان من أورع أهل زمانه، وقال ابن معين: يزيد بن زريع الصدوق الثقة المأمون، مات سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة[2].

رجاء بن صبيح أبو يحيى الحرشي البصري صاحب السقط: روى عن مسافع بن شيبة ويحيى بن أبي كثير وابن سيرين، روى عنه يزيد بن زريع ويحيى بن حماد وموسى بن إسماعيل، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ضعيف[3].

مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان العبدري أبو سليمان المكي الحجبي: وقد ينسب إلى جده، وثقه العجلي، وابن عساكر من الثالثة، قيل قتل يوم الجمل، ولا يصح بل تأخر إلى خلافة الوليد [4].

علة هذا الحديث من رجاء بن صبيح وهو ضعيف، وباقي رواته ثقات.

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7، ص140، ت784، الثقات، ابن حبان، ج9، ص20، التقريب، ابن حجر، ص454، ت5522.

(2) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، ج1، ص335، ت676، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج9، ص263، ت1113، الثقات، ابن حبان، ج7، ص632، شرح العلل، ابن رجب، ج1، ص161، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج4، ت411.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص502، ت2273، الثقات، ابن حبان،ج6، ص306، ت7847، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، ج1، ص395، ت1562، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص208، ت1926.

(4) معرفة الثقات، العجلي، ج2، ص271، ت1705، تاريخ دمشق تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تح: محب الدين العمروي، دار الفكر-بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، ج57، ص381، ت7356، التقريب، ابن حجر، ص527، ت6586.

تصحيح الشيخ الألباني للحديث:

قال الشيخ الألباني في المشكاة: رواه الترمذي وغيره من طريق يتقوى الحديث بها، وقال في صحيح الترغيب والترهيب: رواه الترمذي وابن حبان في صحيحه كلاهما من رواية رجاء بن صبيح، والحاكم ومن طريقه البيهقي وفي رواية للبيهقي قال: حسن صحيح، إن الركن والمقام من ياقوت الجنة ولولا ما مسه من خطايا بني آدم لأضاء ما بين المشرق والمغرب وما مسهما من ذي عاهة ولا سقيم إلا شفي.

مناقشة:

الشيخ لم يبين في كيفية تصحيحه لهذا الحديث وسأحاول جمع كلام العلماء فيه.

جاء في علل ابن أبي حاتم: وسمعت أبي وذكر حديثا رواه رجاء بن صبيح أبو يحيى الحرشي صاحب السقط، عن مسافع بن شيبة عن عبد الله بن عمرو أنه قال: أشهد بالله لسمعت رسول الله ﷺ يقول: @**الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة، ولولا أن الله عز وجل طمس نورهما، لأضاءتا ما بين السماء والأرض!**، فقال أبي: روى الزهري وشعبة كلاهما عن مسافع بن شيبة عن عبد الله بن عمرو موقوف وهو أشبه، ورجاء شيخ ليس بقوي[1].

وأخرجه ابن خزيمة من طريق أيوب بن سويد عن يونس عن الزهري عن مسافع الحجبي عن عبد الله بن عمرو، وقال : "هذا الخبر لم يسنده أحد أعلمه من حديث الزهري غير أيوب بن سويد إن كان حفظ عنه، وقد رواه عن مسافع بن شيبة مرفوعا عن غير الزهري رواه رجاء أبو يحيى، وقال في رجاء لست أعرف أبا رجاء هذا بعدالة ولا جرح ولست أحتج بخبر مثله.

هذا الحديث جاء من طريق رجاء بن يحي أخرجه: ابن حبان، والترمذي، وأحمد.

ومن طريق أيوب بن سويد أخرجه: البيهقي، في السنن وشعب الإيمان، وابن خزيمة.

الأول: من طريق: رجاء بن صبيح أبو يحيى الحرشي صاحب السقط عن مسافع بن شيبة عن عبد الله بن عمرو، والثاني من طريق: أيوب بن سويد عن يونس عن الزهري عن مسافع الحجبي عن عبد الله بن عمرو

---

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم، ج3، ص317، مسألة (899).

أما **رجاء بن صبيح** فقد ذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ضعيف، وقال ابن خزيمة: لست أعرف أبا رجاء هذا بعدالة ولا جرح ولست أحتج بخبر مثله. وباقي رجال الإسناد ثقات.

الثاني: أخرجه الحاكم من طريق محمد بن يعقوب حدثنا الربيع بن سليمان حدثنا أيوب بن سويد حدثنا يونس بن يزيد عن الزهري عن مسافع الحجبي بهذا الإسناد، ومن طريق الحاكم هذه أخرجه البيهقي، قال الحاكم: "تفرد به **أيوب بن سويد** عن يونس، وأيوب ممن لم يحتجَّا به، إلا أنَّه من أجلَّة مشايخ الشام"، وتعقبه الذهبي بقوله: "ضعفه أحمد"، وقال أحمد: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بشي يسرق الأحاديث، وذكر الترمذي أنَّ ابن المبارك ترك حديثه، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال النسائي: ليس ثقة، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال ابن حبان في الثقات: كان ردي الحفظ يخطئ يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة، وقال ابن عدي: له حديث صالح عن شيوخ معروفين ويقع في حديثه ما يوافق الثقات عليه وما لا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء، قال ابن حجر: "وقد طوَّل ابن عدي ترجمته وأورد له جملة مناكير من غير رواية ابنه لا كما زعم ابن حبان، وقال الخليلي لم يرضوا حفظه، وقال الإسماعيلي: فيه نظر، وقال ابن يونس في تاريخ الغرباء تكلموا فيه، وقال الساجي ضعيف ارم به، وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف، وقال الجوزجاني: واهي الحديث[1]، وقال ابن أبي حاتم في العلل: "سمعت أبي وذكر حديث الباب رواه رجاء بن صبيح أبو يحيى الحرشي صاحب السقط، عن مسافع بن شيبة فقال أبي: رواه الزهري وشعبة كلاهما عن مسافع بن شيبة، عن عبد الله بن عمرو موقوف وهو أشبه، ورجاء شيخ ليس بقوي".

ويشهد له حديث أنس عند الحاكم، ولكن في إسناده: **داود بن الزبرقان الرقاشي أبو عمرو البصري**، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: كتبت عنه شيئا يسيرا ورميت به وضعَّفه جدا، وقال الجوزجاني: كذَّاب، وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة: متروك، وقال البخاري:

---

(1) التاريخ الكبير، البخاري، ج1، ص417، ت1333، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2، ص249، ت891، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ج1، ص359، الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص47، الثقات، ابن حبان، ج8، ص125، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تح: إرشاد الحق، إدارة العلوم الأثرية- باكستان، ط2، 1401هـ-1981م، ج2، ص103، شرح العلل، ابن رجب، ص63، تهذيب التهذيب، ج1، ص204.

مقارب الحديث، وقال أبو داود: ضعيف ليس بشيء، ترك حديثه، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال بن عدي: عامة ما يرويه مما لا يتابع عليه أحد وهو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، قلت وقال: العجلي ضعيف الحديث، وقال ابن حبان كان نخاسا بالبصرة، اختلف فيه الشيخان أمَّا أحمد فحسَّن القول فيه، ويحي وهاه، وكان داود صالحا يحفظ ويذاكر، ولكنه كان يهم في المذاكرة ويغلط في الرواية إذا حدث من حفظه، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، وداود عندي صدوق فيما وافق الثقات إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد، وقال البزار: منكر الحديث جدا[1].

وقال الحافظ في الفتح: "أخرجه أحمد والترمذي وصحَّحه ابن حبان، وفي إسناده رجاء أبو يحي وهو ضعيف".

فهذه الطرق ضعيفة لأجل رجاء بن صبيح وأيوب بن سويد.

الثالث: رواية البيهقي عن يونس عن الزهري عن مسافع، صحَّح بها الأعظمي هذا الحديث قال في تحقيقه لصحيح ابن خزيمة، عقب قول ابن خزيمة: "هذا الخبر لم يسنده أحد أعلمه ... ": بل إسناده حسن لغيره، فإنَّ أيوب بن سويد سيء الحفظ، وقد تابعه شبيب بن سعيد عند البيهقي، وهو ثقة عن رواية ابنه احمد عنه، وهذا منه، فإسناده صحيح[2]، ورواية أحمد بن شبيب عند البيهقي: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنبأ أحمد بن عبيد ثنا الأسفاطي يعني العباس بن الفضل ثنا أحمد بن شبيب ثنا أبي عن يونس عن الزهري قال حدثني مسافع الحجبي سمع عبد الله بن عمرو يقول قال رسول الله ﷺ: **﴿إنَّ الركن والمقام من ياقوت الجنة ولولا ما مسهما من خطايا بني آدم لأضاءا ما بين المشرق والمغرب وما مسهما من ذي عاهة ولا سقيم إلا شفى!**، أخرجه الشيخ الألباني في الصحيحة وقال عقبه: "أخرجه البيهقي بإسناد جيد -وهو هذا الإسناد-، وأخرجه الترمذي وغيره من طريق أخرى مختصرا"[3].

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص412، ت1885، أحوال الرجال، الجوزجاني، ص111، ت176، تهذيب التهذيب، ج1، ص563.

(2) صحيح ابن خزيمة (الهامش)، ابن خزيمة، ج4، ص219.

(3) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج6، ص230، ح2618.

وكذلك صحَّح شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان طريق الترمذي بما أشار إليه الأعظمي[1]، ويونس بن يزيد الأيلي هو أثبت أصحاب الزهري في الزهري، فهذه الرواية التي عند البيهقي عن يونس عن الزهري متابعة قوية لحديث رجاء بن صبيح، والله أعلم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) صحيح ابن حبان، ابن حبان، (الهامش)، م9، ص24.

المبحث السادس: الاعضال

المطلب الأول: تعريف الاعضال

الفرع الأول: لغة

جاء في معجم مقاييس اللغة: العين والضاد واللام أصلٌ واحد صحيح، يدلُّ على شِدّة والتواء في الأمر، من ذلك العَضَل، والأمر المعضِل وهو الشَّديد الذي يُعيِي إصلاحُه وتدارُكُه.

ويعضل به الأمر عضلا وعضلانا فهو معضل، اشتد، وعضل عليه ضيق وحال بينه وبين مراده، وأصل العضل المنع والشدة، وعضل الشيء عن الشيء ضاق، وأعضلت المرأة بولدها عسر عليها ولادته، فهي معضل ومعضل، وأعضل به الأمر اشتد وضاقت عليه فيه الحيل، وفلان عضلة من العضل أي داهية من الدواهي، وعضل بهم الفضاء إذا غص بهم، وتقول عضلت عليه أي ضيَّقت عليه في أمره وحلت بينه وبين ما يريد ظلما، والمعضلة الطريق الضيِّقة المخارج والمسألة المشكلة التي لا يهتدى لوجهها[1].

وحديث معضل لأن الراوي له بإسقاط رجلين منه فأكثر قد ضيَّق المجال على من يؤديه إليه، وحال بينه وبين معرفة رواته بالتعديل أو الجرح وشدد عليه الحال، كما في قولهم: أمر عضيل أي مستغلق شديد ويكون ذلك الحديث معضلا لإعضال الراوي له[2].

الفرع الثاني: اصطلاحا

المعضل: هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا[3].

وذكر الحاكم نوعا آخر منه وهو: أن يعضله الراوي من أتباع التابعين فلا يرويه عن أحد، ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلا، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله ﷺ متصلا[4].

---

(1) العين كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي-إبراهيم السامرائي، د/ط، د/ت، ج1، ص278، معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج4، ص345، لسان العرب، ابن منظور، ج33، ص2988.

(2) جامع التحصيل، العلائي، ص25.

(3) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص59.

(4) معرفة علوم الحديث، ص195-196.

والحديث المعضل ضعيف لا يحتج به، لأنه أسوأ حالا من المرسل لتعدد الساقط من إسناده.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب النذور والأيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء عن رسول الله ﷺ أن لا نذر في معصية.

قال أبو عيسى / : "حدثنا قتيبة، قال: حدثنا أبو صفوان، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: @**لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين!**. وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعمران بن حصين.

هذا حديث لا يصح لأنَّ الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة، سمعت محمدا يقول: روى غير واحد منهم موسى بن عتبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ، قال محمد: والحديث هو هذا"[1].

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه: أبو داود في سننه[2]،والنسائي في المجتبى[3]، وابن ماجه في سننه[4]، وأحمد في المسند[5]، والبيهقي في الكبرى والصغرى ومعرفة السنن والآثار[6]، والطياليسي في مسنده[7].

---

(1) الجامع الكبير، الترمذي، ج3، ص185-186، ت1524. وفيه حديث واحد.

(2) سنن أبي داود (بأحكام الألباني)، ص590، ح3283.

(3) سنن النسائي بشرح السيوطي (المجتبى)، أبو عبد الرحمن النسائي، ت: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة-بيروت، د/ط، د/ت، م4، ج7، ص33-34، ح3842-3847.

(4) سنن ابن ماجه، ج3، ص498، ح2125.

(5) أحمد بن حنبل، مسند، ج43، ص203، ح26098

(6) السنن الكبرى البيهقي، ج10، ص69، ح20559-20561، السنن الصغير، البيهقي، تخ: عبد المعطي قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية-باكستان، ط1، 1410هـ-1989م، ج4، ص112، ح4063، معرفة السنن والآثار، أبو البيهقي، جامعة الدراسات الإسلامية-باكستان، ط1، 1411هـ-1991م، ج14، ص199، ح19649.

(7) مسند الطيالسي، ج3، ص87، ح1587.

وصحَّحه الألباني في: الإرواء[1]، صحيح الجامع الصغير وزيادته[2]، والمشكاة[3].

ترجمة رواة الحديث:

قتيبة بن جميل ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني: كان من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن[4].

أبو صفوان عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان القرشي الأموي المكي: روى عنه غير واحد من أجلة أهل الحديث، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، عبد الرحمن قال سئل أبو زرعة عنه فقال: لا بأس به صدوق، مات على رأس المائتين[5].

يونس بن يزيد أبو يزيد الأيلي القرشي: وثقه ابن معين والعجلي، وكان الإمام أحمد سيء الرأي فيه جداً، وقال وكيع: رأيت يونس الأيلي وكان سيء الحفظ، لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب الزهري عن سعيد وبعضه الزهري فيشتبه عليه، وسئل أبو زرعة عن يونس بن يزيد فقال: لا بأس به، وقال: ليس بالحافظ كان صاحب كتاب، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء، وقال ابن المبارك وابن مهدي: إنَّ كتابه صحيح، وعن وكيع قال: لقيت يونس بن يزيد بمكة فجهدت به الجهد على أن يقيم حديثاً فلم يقدر عليه[6].

محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب أبو بكر الزهري القرشي: الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه، توفي سنة خمس وعشرين ومائة[7].

---

(1) الإرواء، الألباني، ج8، ص214، ح2590.

(2) صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج2، ص1253، ح7547.

(3) المشكاة، ج2، ص1023، 3435.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7، ص140، ت784، الثقات، ابن حبان، ج9، ص20، التقريب، ابن حجر، ص454، ت5522.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص72، ت338، الثقات، ابن حبان، ج8، ص337، تقريب التهذيب، ص306، ت3357.

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج9، ص247، ت1042، شرح علل الترمذي، ابن رجب، ص597-598، وتهذيب التهذيب ج4، ص474.

(7) التقريب، ابن حجر، ص506، ت6296.

عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف أبو سلمة القرشي ثم الزهري المديني: يقال أن اسمه وكنيته واحد، سئل أبو زرعة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن فقال اسمه عبد الله مديني ثقة إمام[1].

رجال هذا الحديث كلهم ثقات يحتج بهم، لكن علة الحديث أنَّ الزهري حدث به عن أبي سلمة وبينهما رجلان أسقطهما الزهري من الإسناد، لضعفهما، كما قال الترمذي.

تصحيح الشيخ الألباني للحديث:

قال الألباني في إرواء الغليل: حديث عائشة مرفوعا : @**لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين!** رواه الخمسة واحتج به أحمد، صحيح.

أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي والبيهقي وأحمد والخطيب، من طريق عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة به، وقال الترمذي: "هذا حديث لا يصح، لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة، سمعت محمدا يقول: "روى غير واحد منهم موسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ، قال محمد: والحديث هو هذا".

وقال أبو داود عقب الحديث: "سمعت أحمد بن شبويه يقول: قال ابن المبارك يعني في هذا الحديث: "حدَّث أبو سلمة" فدل ذلك على أنَّ الزهري لم يسمعه من أبي سلمة، وقال أحمد بن محمد: وتصديق ذلك ما حدثنا أيوب يعني ابن سليمان"، قال أبو داود : "سمعت أحمد بن حنبل يقول: أفسدوا علينا هذا الحديث، قيل له: وصح إفساده عندك؟ وهل رواه غير ابن أبي أويس ؟ قال: أيوب كان أمثل منه، يعني أيوب بن سليمان بن بلال وقد رواه أيوب".

قال الألباني: رواية ابن أبي أويس أخرجها أبو داود والنسائي والترمذي والطحاوي قال: "حدثني سليمان بن بلال عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم أن يحي بن أبي كثير الذي كان يسكن اليمامة حدثه أنه سمع أبا سلمة يخبر عن عائشة به"، والسياق للنسائي، وقال: "سليمان بن أرقم متروك الحديث والله أعلم"، وقد خالفه غير واحد من أصحاب يحي بن أبي كثير في هذا الحديث، ثم ساقه عن جماعة منهم علي بن المبارك عن يحي عن

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص93، ت429.

محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين به، وقال: "محمد بن الزبير ضعيف لا يقوم بمثله حجة، وقد اختلف عليه في هذا الحديث"، ثم ذكر الاختلاف عليه في ذلك، وقال أبو داود عقبه: "قال أحمد بن محمد المروزي: "إنما الحديث حديث علي بن المبارك عن يحي بن أبي كثير عن محمد بن الزبير"، أراد أنَّ سليمان بن أرقم وهم فيه، وحمله عنه الزهري وأرسله عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها".

قال الألباني: والذي يتلخص من كلامهم أنَّ الزهري / إنما رواه عن سليمان بن أرقم عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة، ثم دلَّسه عن أبي سلمة بإسقاط ابن أرقم ويحي بينه وبين أبي سلمة، وأنَّ ابن أرقم وهم على يحي في إسناده عن أبي سلمة، وأنَّ الصواب عن يحي إنما هو رواية علي بن المبارك وغيره عنه عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين، ولم تطمئن نفسي لهذا الإعلال لأمرين:

أما الأمر الأول: فلأن الزهري إمام حافظ، فليس بكثير عليه أن يكون له إسنادان في هذا الحديث أحدهما عن أبي سلمة مباشرة عن عائشة، والآخر عن سليمان بن أرقم عن يحي عن أبي سلمة، ويؤيد هذا أنه قد صرَّح بالتحديث في رواية له فقال النسائي: أخبرنا هارون بن موسى الغروي قال: حدثنا أبو ضمرة عن يونس عن ابن شهاب قال: حدثنا أبو سلمة ... قلت: وهذا إسناد متصل صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير الغروي وهو ثقة، وكأن النسائي اعتمد هذا الإسناد واعتبره صحيحا، فقال: وقد قيل إن الزهري لم يسمع هذا من أبي سلمة، فأشار بقوله "قيل" إلى تضعيف هذا القول وعدم تبنيه إياه، والله أعلم .

وأما الأمر الآخر: فلم يتفرد سليمان بن أرقم بروايته عن يحي عن أبي سلمة عن عائشة، فقال الطيالسي في (مسنده): حدثنا حرب بن شداد عن يحي بن أبي كثير به، وهذا إسناد ظاهر الصحة، فإن رجاله ثقات رجال الشيخين، لكن أخرجه الطحاوي عن الطيالسي بوجه آخر فقال: حدثنا بكار بن قتيبة قال: حدثنا أبو داود الطيالسي قال: حدثنا حرب بن شداد قال: حدثني يحي بن أبي كثير عن محمد بن أبان عن القاسم عن عائشة به مرفوعا بلفظ: @**من نذر أن يعصي الله فلا يعصه!**، وقال: "محمد بن أبان لا يعرف"، ثم أخرجه من طريق أبان بن يزيد قال: حدثني يحي ثم ذكر مثله. قال الألباني: هو بهذا اللفظ صحيح عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها، وقد رواه علي بن المبارك عن يحي بن أبي كثير عن القاسم به، بإسقاط ابن أبان من بينهما، هكذا أخرجه أحمد، وهو

بهذا اللفظ عن الطيالسي شاذ عندي لمخالفته للفظ الأول الثابت في (مسنده)، ولأنَّ بكار بن قتيبة لم أر من صرَّح بتوثيقه، والله أعلم.

وللحديث طريق أخرى عن القاسم به وفيه زيادة: @**يكفر عن يمينه!**، وإسناده صحيح، وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ: @**النذر نذران فما كان لله فكفارته الوفاء، وما كان للشيطان فلا وفاء فيه، وعليه كفارة يمين!**، أخرجه ابن الجارود بإسناد صحيح.

مناقشة:

قال الترمذي في علله الكبير: ثنا قتيبة بن سعيد نا أبو صفوان عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: @**لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين!**، سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: "روى ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال: أُخبرت عن أبي سلمة عن عائشة، وروى موسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة، قال محمد: وسليمان بن أرقم متروك ذاهب الحديث"[(1)].

وقال البيهقي عقب تخريجه لهذا الحديث في سننه: "هذا الحديث لم يسمعه الزهري من أبي سلمة، فعن الزهري قال: "وبلغني عن أبي سلمة" أي أنه لم يسمع منه، وقال: "حدث أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة"، فهذا يدل على أنه لم يسمعه من أبي سلمة وإنما سمعه من سليمان بن أرقم عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة".

وقال: "فهذا حديث لم يسمعه الزهري من أبي سلمة، وإنما سمعه من سليمان بن أرقم عن يحي بن أبي كثير، وبمعناه رواه الأوزاعي: عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة كذلك رواه محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة عن الزهري، وسليمان بن الأرقم متروك، والحديث عند غيره، عن يحي بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ كذلك رواه علي بن المبارك عن يحي بن أبي كثير، وبمعناه رواه الأوزاعي عن يحي بن أبي كثير، إلاَّ أن في حديث الأوزاعي: @**لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين!**، وكذلك رواه حماد بن زيد عن محمد بن الزبير، ورواه ابن أبي عروبة عن محمد بن الزبير، وقال: @**لا نذر في معصية الله!**".

(1) العلل الكبير، الترمذي، ص250.

هذا الكلام للإمامين الترمذي والبيهقي يدلّ على أنَّ الحديث معضل كون الزهري أسقط من إسناده راويين، خاصة وأنَّ الزهري قال فيه: "حدَّث أبو سلمة" و"بلغني عن أبي سلمة"، فالحديث بهذه القرينة ضعيف كما أشار إليه الترمذي وغير واحد من النقاد، لكن الرِّواية التي عند النسائي والتي صرَّح فيها الزهري بالتحديث، قال: "عن ابن شهاب قال: حدثنا أبو سلمة"، تُرجِّح صحة الحديث كما أشار إليه النسائي، وهي القرينة التي صحَّح بها الشيخ الألباني هذا الحديث، ووجَّه ذلك: بأنَّ الزهري حدَّث به مرة عن أبي سلمة، ومرة حدَّث عنه بالواسطة عنه، والله أعلم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني:

تصحيح الشيخ الألباني أحاديث ضعفها الإمام الترمذي لقدح في عدالة الرّواة

- **المبحث الأول: جهالة الرّاوي**
- **المبحث الثاني: كذب الرّاوي**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: جهالة الراوي

المطلب الأول: تعريف الجهالة

الفرع الأول: لغة

جاء في معجم مقاييس اللغة: "جهل: الجيم والهاء واللام أصلان، أحدهما خلاف العلم، والآخر الخِفّة، وخلاف الطُّمأنينة"[1].

والجهل: نقيض العلم، يقال جَهِلَهُ، جهلا، وجَهالَةً، وجَهِلَ عليه، والجَهَالة: أن تفعل فعلاً بغير العلم[2]. والمعروف في كلام العرب: جَهِلْت الشيء، إذا لم تعرفه[3].

والجهل على ثلاثة أضرب:

الأول: هو خلوُّ النفس من العلم، وهذا هو الأصل.

والثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه.

والثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل[4].

فالمجهول في اللغة هو: كل شيء غير معلوم الحقيقة، أو غير معلوم الوصف على وجه الدقة، أو في معرفته تردد وشك.[5]

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (مادة: جهل)، ج1، ص489.

(2) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت، 1421هـ-2000م، ج4، ص165، (مادة: جهل)، لسان العرب، ابن منظور، (مادة: جهل)، ج9، ص713.

(3) لسان العرب، ابن منظور، ج9، ص714.

(4) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، ت: محمد سيد كيلاني دار المعرفة-بيروت، ص102، تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، ت: محمود محمد الطناحي، وزارة الإعلام-الكويت، 1413هـ-1993م، ج28، ص255.

(5) منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد، محمد عبد النبي، إشراف: عبد العزيز العثيم، ص101، أحال فيها على عداب الحمش في رسالته للماجستير: الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل، ج2، ص864، انظر أيضا: الراوي المجهول مفهومه أنواعه أحكامه، محمد سعيد حوى، بحث مقدم في جامعة مؤتة كلية الشريعة، 1422هـ-2001م، ص5.

الفرع الثاني: اصطلاحا

عرّف الخطيب المجهول بقوله: "المجهول عند أصحاب الحديث، هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم، إلاَّ إنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه"[1]. وعرفه ابن عبد البر بأنه: "من لم يرو عنه إلا راو واحد فقط"[2].

والتعريف الذي أورده الخطيب البغدادي للمجهول، قد اعترض عليه غير واحد ممن كتب في المصطلح، كما أن الواقع الحديثي عند الأئمة النقاد يخالفه، فكم من راو حكموا عليه بالجهالة وقد روى عنه جماعة، وكم من راو حكموا عليه بالوثاقة وليس له إلا راو واحد، فالجهالة إذن غير مرتبطة بعدد الرواة بقدر ما هي مرتبطة بالشهرة ورواية الحفاظ، وقد فصل في ذلك الإمام ابن رجب، فقال بعد أن أورد كلام النقاد على بعض الرواة: "والظاهر أنه ينظر إلى اشتهار الرجل بين العلماء وكثرة حديثه، لا ينظر إلى مجرد رواية الجماعة عنه، وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة إنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات"[3].

وعرَّف صاحب مرعاة المفاتيح الجهالة بقوله: "هي عدم معرفة عين الراوي أو حاله، بأن لا يعلم فيه تجريح أو تعديل"، قال: "وأسبابها ثلاثة:

- كثرة نعوت الرّاوي، من اسم، أو كنية، أو لقب، أو حرفة، أو صفة، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله.

- كون الرّاوي مقلاً من الحديث، فلا تكثر الرواية والأخذ عنه.

- عدم تسمية الراوي اختصاراً من الراوي عنه، كأن يقول: أخبرني رجل أو شيخ أو فلان، ويسمى هذا القسم الأخير المبهم، وهو من لم يصرح باسمه، لأجل الاختصار ونحوه"[4].

---

(1) الكفاية، الخطيب، م1، ج3، ص290.

(2) منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل، محمد عبد النبي، ص104.

(3) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1، ص84-85.

(4) تحفة أهل الفكر في مصطلح أهل الأثر (آخر مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح)، أبو الحسن عبيد الله بن محمد الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية-الهند، د/ط، د/ت، ج1، ص395.

أقسام المجهول

أحدها: مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا، وروايته غير مقبولة عند الجماهير.

الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر وهو المستور، فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول.

الثالث: مجهول العين، وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعيّناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة[1].

أما ابن حجر فقد قسّم المجهول إلى قسمين: مجهول العين، ومجهول الحال، وهو المستور.

قال في النزهة: "فإن سمي الراوي، وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، وإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق، فمجهول الحال، وهو المستور"[2].

وإلى هذا التقسيم ذهب الشيخ الألباني.

فمجهول العين: هو الذي لم يرو عنه إلا واحد[3]، ومجهول الحال (المستور): هو الذي روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق[4].

أمّا من حيث الرد والقبول:

ـ فمجهول العين، لا يقبل حديثه إلاّ أن يوثقه غير من ينفرد به عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه، إذا كان متأهلاً لذلك.[5]

---

(1) علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، ص111-112، فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص202.

(2) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص135-136، وقد اختاره نور الدين عتر في منهج النقد في علوم الحديث، ص89.

(3) تمام المنة، الألباني، ص19.

(4) الباعث الحثيث، أحمد شاكر، ت: الألباني، ج1، 292.

(5) نزهة النظر، ابن حجر، ص135.

وقد نصَّ الخطيب البغدادي وغيره على أنّ رواية الاثنين عن المجهول ترفع عنه جهالة العين، ولا تثبت له عدالة ولا توثيقاً، وأنه لابد من التصريح بثقته، والنص على ذلك[1]، وإليه ذهب الشيخ الألباني[2].

ـ أما رواية مجهول الحال، ففي قبولها أقوال:

الأول: رد روايته مطلقاً، وهو مذهب الجمهور، بناءً على أنه لابد من التصريح بتوثيقه[3].

الثاني: قبولها مطلقاً، وهو منسوب إلى البزار والدارقطني، وبه يقول ابن حبان أيضاً[4].

الثالث: التوقف فيها، فلا تقبل ولا ترد حتى يتبين حاله، وهو مذهب إمام الحرمين الجويني، وأيده الحافظ ابن حجر، فقال: "والتحقيق أنّ رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال، لا يطلق القول بردّها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين."[5].

قال الشيخ الألباني: ويمكن أن يتبين لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه[6].

ـ وأما رواية المستور: ففي قبولها أربعة أقوال:

الأول: الرد مطلقًا، وبه قطع المحققون من الأصوليين، وجمهور المحدثين[7].

الثاني: القبول مطلقًا، وأشار إليه سُلَيْم الرازي الشافعي، ونسب إلى بعض الحنفية[8].

---

(1) الكفاية، الخطيب البغدادي، ج3، ص290.

(2) تمام المنة، الألباني، ص19.

(3) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، (المقدمة) ص28، فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص212-213.

(4) فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص213، وإلى هذا ذهب ابن القيم في زاد المعاد، ت: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط26، 1412هـ-1992م، ج5، ص38.

(5) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص135-136.

(6) تمام المنة، الألباني، ص19-20.

(7) النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية-الرياض، ط3، 1415هـ-1994م، ج1، ص408.

(8) فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص213-214. النووي مقدمة صحيح مسلم ص28.

وعلة قبول روايته: أنّ أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي، ولأنّ رواية الأخبار تكون عند من يعتذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر[1].

الثالث: التوقف في روايته، فلا تقبل ولا ترد حتى يتبين حاله، وإليه مال الجويني وتبعه ابن حجر[2].

الرابع: القبول ممن كان في الصدر الأول ورد من بعدهم، وهو قول الحنفية[3].

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية ذلك (وضع إحدى الرجلين على الأخرى مستلقيا).

قال أبو عيسى / : "حدثنا عبيد بن أسباط بن محمد القرشي قال: حدثنا أبي قال: حدثنا سليمان التيمي عن خداش عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: @**إذا استلقى أحدكم على ظهره فلا يضع إحدى رجليه على الأخرى!**.

هذا حديث رواه غير واحد عن سليمان التيمي، ولا يعرف خداش هذا من هو، وقد روى له سليمان التيمي غير حديث"[4].

هذا الحديث اشتهر من رواية سليمان التيمي، وقد تفرد بروايته عن خداش، لكنّ شيخه خداش هذا مجهول لا يعرف، وبه أعل الإمام الترمذي هذا الحديث.

تخريج الحديث

---

(1) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص112.

(2) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص135-136.

(3) فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص215، الراوي المجهول مفهومه أنواعه أحكامه، محمد سعيد حوى، ص21-22.

(4) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج4، ص474-475، ح2766، وانظر أرقام الأحاديث: 127/126، 732/731، 1186، 1332، 1380، 1563، 2177، 2684، 2823، 2893، 3095، 3205، 3260، 3442، 3577، 3612، 3787.

هـذا الحـديث أخرجـه: مـسلم في صـحيحه[1]، وأبـو داود في سـننه[2]، وابـن حبـان في صحيحه[3]، والحاكم في المستدرك[4]، وأبو يعلى الموصلي في مسنده[5]، والبزار في مسنده[6]، وأبو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار[7].

وقد صحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة[8]، وكذا في صحيح الجامع الصغير وزياداته[9]، وفي صحيح سنن أبي داود[10]، وصحَّحه في مشكاة المصابيح، وعزاه إلى الإمام مسلم[11].

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم، النووي، كتاب: اللباس والزينة، باب: النهي عن اشتمال الصماء والإحتباء في ثوب واحد، ج14، ص77.

(2) عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية-المدينة، ط2، 1388هـ-1968م، كتاب: الأدب، باب في الرجل يضع إحدى رجليه على الأخرى، ج13، ص214، ح4844.

(3) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ابن حبان، كتاب الزينة والتطيب، باب آداب النوم ج12، ص360-365، ح5551 و5554.

(4) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، كتاب الأدب، ج4، ص403، ح7782.

(5) المسند، أبو يعلى الموصلي، مسند جابر ﷺ، ج4، ص28، ح2031.

(6) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1399هـ-1979م، ج2، ص445، ح2072.

(7) شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، ت: محمد زهري النجار-محمد سيد جاء الحق، عالم الكتب-بيروت، ط1، 1414هـ-1994م، كتاب الكراهة، باب وضع إحدى الرجلين على الأخرى، ج4، ص277، ح6875-6880. وانظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مع النكت الظراف، الحافظ المزي، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، الدار القيمة، ج2، ص296، ح2703.

(8) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج3، ص254-255، ح1255، وكذلك: ج7، ص1531-1532، ح3567.

(9) صحيح الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي-دمشق، ط3، 1408هـ-1988م، ج2، ص1154، ح6835.

(10) صحيح سنن أبي داود، الألباني، كتاب الأدب، باب في الرجل يضع إحدى رجليه على الأخرى، ج3، ص194، ح4865.

(11) مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، ت: الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط2، 1399هـ-1979م، كتاب الآداب، باب الجلوس والنوم والمشي، ج3، ص1334، ح4709.

علة هذا الحديث كما ذكرها الإمام الترمذي: هي جهالة خداش، **وخداش** هو: **بن عياش العبدي البصري**، جهله الإمام الترمذي في الجامع، وقد روى له حديثين، ذكره ابن حبان في الثقات، وقد لينه الحافظ في التقريب[1]، وبه حكم عليه الشيخ الألباني أيضا[2].

أما باقي الرواة:

عبيد بن أسباط بن محمد القرشي أبو محمد الكوفي: قال عنه أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق[3].

أسباط بن محمد مولاهم أبو محمد القرشي الكوفي: والد عبيد بن أسباط، قال عنه يحي بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال يعقوب بن شيبة: كوفي ثقة صدوق، سئل عنه أبو داود فقال: ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ضعف في الثوري[4].

(1) الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية-الهند، ط1، 1402هـ-1982م، ج6، ص276، تهذيب الكمال، المزي، ج8، ص233، ت1681، المغني في الضعفاء، الذهبي، ت: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي-قطر، ج1، ص305، ت1904، التهذيب، ابن حجر، ج1، ص540، التقريب، ابن حجر، ص192، ت1705.

(2) الصحيحة، الألباني، ج5، ص193، ح2160، وانظر: معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الألباني جرحا وتعديلا، أحمد شكوكاني-صالح اللحام، دار ابن حزم_بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، ج1، ص627.

(3) الثقات، ابن حبان، ج8، ص432-433، التهذيب، ابن حجر، ج3، ص32، التقريب، ابن حجر، ص376، ت4358، الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط1، 1372هـ-1953م، ج5، ص402، ت1860، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة وحاشيته لسبط ابن العجمي، شمس الدين الذهبي، تخ: محمد عوامة-أحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن-جدة، ج1، ص688، ت3604.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2، ص332-333، ت:1263، التهذيب، ابن حجر، ج1، ص109، التقريب، ابن حجر، ص98، ت320، سؤالات ابن الجنيد ليحي بن معين، أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله ابن الجنيد، ت: احمد نور سيف، مكتبة الدار-المدينة، ط1، 1408هـ-1988م، ص75، سؤالات أبي عبيد الآجرّي أبا داود السجستاني، أبو عبيد محمد بن علي الآجرّي، ت: عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة-السعودية، ط1، 1418هـ-1997م، ج1، ص303، ت: 495، الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر العقيلي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية-بيروت ط1، ج1، ص119، ت144.

سليمان بن طرخان التيمي: من صغار تابعي أهل البصرة ومن حفاظهم، وثقه أحمد وابن معين، وذكره ابن رجب فيمن هو ثقة في نفسه ضعيف في بعض شيوخه، قال: "أحد أعيان الأئمة البصريين، قال أبو بكر الأثرم في كتاب الناسخ والمنسوخ : "كان التيمي من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة""، وصفه النسائي وغيره بالتدليس(1).

أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي: أحد التابعين، وهو من أحفظ الناس لحديث جابر، وثقه الجمهور، وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره، وقد ذكره العلائي في الطبقة الثالثة من المدلسين، وهم من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلاّ بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقاً، لم يرو له البخاري سوى حديث واحد في البيوع قرنه بعطاء عن جابر، وعلق له عدة أحاديث، واحتج به مسلم والباقون(2).

مناقشة: عبيد بن أسباط صدوق لا بأس به، أي أن حديثه حسن، وأبوه ثقة إلا في سفيان الثوري، وهذا ليس من رواية الثوري، أما التيمي فهو ثقة إلا ما يرويه عن قتادة وهذا الحديث ليس من روايته عنه، وخداش وهو علة هذا الحديث مجهول ولم يوثقه إلا ابن حبان وقد لينه الحافظ، أما أبو الزبير فهو ثقة على قول الجمهور، ولكنه مدلس ولم يقبل البعض روايته إلا أن يصرح بالسماع من جابر وقد صرح في هذه الرواية بالسماع من جابر في رواية عند أحمد في المسند.

إذن فحديث الباب ضعيف لأنّ علته خداش العبدي وهو مجهول كما قال الترمذي، وقد تفرد ابن حبان بتوثيقه، وحديث المجهول ضعيف إلا إذا أتى ما يعضده.

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج4، ص124، ت593، كتاب المدلسين، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي، ت: رفعت فوزي- ناقد حسين، دار الوفاء-المنصورة، ط1، 1415هـ-1995م، ص55، التبيين لأسماء المدلسين، سَبْط ابن العجمي، ت: يحي شفيق، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م، ص29، ت28، شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج2، ص631، طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، ت: عاصم القريوتي، مكتبة المنار-الأردن، ط1، ص33.

(2) الثقات، ابن حبان، ج5، ص351-352، الحافظ العلائي، جامع التحصيل، ص110، شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1، ص336-339، الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ت: يحي مختار غزاوي، دار الفكر-بيروت، ط3، 1409هـ-1988م، ج6، ص121-125، ت1629، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف-المغرب،1387هـ، ج12، ص143، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ص1184.

تصحيح الشيخ الألباني للحديث

قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة[1] بعد ذكره للحديث بلفظ: @**إذا استلقى أحدكم على ظهره فلا يضع إحدى رجليه على الأخرى!**: أخرجه الترمذي، قال: حدثنا عبيد بن أسباط بن محمد القرشي حدثنا أبي حدثنا سليمان التيمي عن خداش عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ فذكره، وقال: "هذا حديث رواه غير واحد عن سليمان التيمي، ولا يعرف خداش هذا من هو"، ثم ذكر له طرقا أخرى:

قال: "ورواه الطحاوي في "شرح المعاني"، من طريق أخرى عن التيمي به[2].

وأخرجه البزار في مسنده: حدثنا قيس بن آدم حدثنا جدي أزهر بن سعد عن سليمان التيمي عن خداش عن أبي الزبير عن جابر عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ فذكره، وقال: "قد روى مرة عن جابر عن النبي ﷺ، ولم يقل أحد عن جابر عن ابن عباس إلا أزهر، وخداش بصري لا نعلمه روى عنه إلاّ التيمي ومحمد بن ثابت البصري، وقد وثق"".

ثم قال معلقا عليه: "وقيس بن آدم لم أجد له ترجمة، وأمّا جده أزهر بن سعد فهو ثقة من رجال الشيخين، فلعل المخالفة ليست منه بل من حفيده".

وقد صوَّب الشيخ رواية خداش التي عند الترمذي، لأنَّه توبع عليها عند الإمام أحمد ومسلم، قال: "والصواب رواية القرشي عن التّيمي، فقد توبع عليها، فقال الإمام أحمد: حدثنا يحي بن سعيد عن عبيد الله بن الأخنس عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ فذكره"[3].

ثم ذكر له متابعا عند مسلم، قال: "وأخرجه مسلم، من طريق روح بن عبادة حدثني عبيد الله به، ولفظه: @**لا يستلقين أحدكم، ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى!**"[4].

---

(1) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج3، ص254-255، ح1255.

(2) وهي: حدثنا ابن أبي داود، قال: ثنا المقدمي قال: ثنا المعتمر عن أبيه (سليمان التيمي) عن خداش عن أبي الزبير عن جابر: @أن النبي ﷺ كره أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى!، وهو الحديث رقم 6879، ج4، ص277.

(3) المسند، أحمد بن حنبل، ج22، ص111، ح14198، ولفظه: @إذا جلس أو استلقى أحدكم فلا يضع رجليه إحداهما على الأخرى!، وفي الحديث 14178، عند الإمام أحمد صرح ابن الزبير بالسماع من جابر، وهي الرواية التي صححها الترمذي.

(4) الصحيح، مسلم بن الحجاج، ج14، ص77، وعبيد الله هو: ابن أبي الأخنس.

ثم أخرجه هو، والترمذي، وأحمد، والطحاوي، من طريق الليث عن أبي الزبير به بلفظ: @**نهى عن اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق على ظهره!**[1]. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

وأخرجه مسلم، وأحمد، من طريق: ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر به نحوه[2].

وكذا أخرجه أبو داود من طريق الليث وحماد عن أبي الزبير، جاء في السنن: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث (ح) وحدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن أبي الزبير عن جابر قال: @**نهى أن يضعَ** (وفي رواية: يرفعَ) **الرّجل إحدى رجليه على الأخرى**- زاد في الرواية الأخرى- **وهو مستلق على ظهره!**"[3].

قال الشيخ الألباني: "وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا: @**نهى أن يستلقي الرجل ويثني إحدى رجليه على الأخرى!**[4]، أخرجه الطحاوي، وابن حبان، من طريق: روح بن القاسم عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص عن عمر بن سعد بن أبي وقاص عنه"[5].

قلت (الشيخ الألباني): "وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين".

مناقشة:

الألباني أخرج هذا الحديث في الصحيحة من طريق خداش عن أبي الزبير، ثم أورد له متابعات عند أبي داود والطحاوي والبزار، كلُّها من رواية خداش عن أبي الزبير، وقد صوّب الألباني

---

(1) الصحيح، مسلم بن الحجاج، ج14، ص77، الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج4، ص475، ح2767، المسند، أحمد بن حنبل، ج23، ص88، ح14770، شرح معاني الآثار، أبو جعفر الطحاوي، ج4، ص277، ح6876.

(2) الصحيح، مسلم بن الحجاج، ج14، ص77، المسند، أحمد بن حنبل، ج22، ص83، ح14178.

(3) سنن أبي داود (بأحكام الألباني)، أبو داود، ص881، ح4865، وانظر: الصحيحة، م7ج3، ص1531-1532، ح3567.

(4) هذا اللفظ لابن حبان، أمّا الطحاوي فرواه بلفظ: عن رسول الله ﷺ: @أنه نهى أن يثني الرجل إحدى رجليه على الأخرى!.

(5) شرح معاني الآثار، أبو جعفر الطحاوي، ج4، ص277، ح6880، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان، ج12، ص365، ح5554.

رواية القرشي عن التّيمي والتي هي عند الترمذي، وفيها خداش مع كونه ضعيف عنده[1]، ولكنه صحَّح هذا الحديث لأنَّ خداشا توبع عليه، عند الإمام أحمد ومسلم، من طريق: عبيد الله بن الأخنس[2] عن أبي الزبير، الأولى من رواية يحي بن سعيد، والثانية من رواية روح بن عبادة، ثم أورد طريقا أخرى للحديث، عند مسلم، والترمذي، وأحمد، والطحاوي، من طريق الليث عن أبي الزبير بلفظ: @**نهى عن اشتمال الصماء والإحتباء في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق على ظهره!** وهو حديث صحيح أشار الترمذي إلى صحته في الجامع بقوله: "حديث حسن صحيح"، ومعلوم أنَّ رواية الليث عن أبي الزبير صحيحة، وقد تابع ابن جريج الليث على روايته بنحوه، وقد صرَّح فيه أبو الزبير بالسماع من جابر عند الإمام أحمد، ولديه تابع أيضا عند أبي داود في السنن: من طريق حماد والليث عن أبي الزبير، بنحو لفظ حديث الباب، ثم أورد له شاهدا من حديث أبي هريرة: @**نهى أن يستلقي الرجل ويثني إحدى رجليه على الأخرى!** أخرجه الطحاوي، وابن حبان، من طريق: روح بن القاسم عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص عن عمر بن سعد بن أبي وقاص عنه، وقال صحيح على شرط الشيخين.

وقد سئل الدارقطني في العلل عن حديث أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ: @**إذا استلقى أحدكم فلا يجعل إحدى رجليه على الأخرى!**، فقال: يرويه سليمان التيمي، واختلف عنه: فرواه عبثر، ومعتمر، وأسباط بن محمد، عن سليمان التيمي عن خداش عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، ورواه أزهر السمان عن سليمان التيمي عن أبي الزبير عن جابر عن ابن عباس عن النبي ﷺ. والأول أصح[3]، وعلى هذا يكون حديث خداش صحيحا، بالمتابعة التي ذكرها له الأئمة من طريق

---

(1) جاء ذلك في كلامه في الصحيحة على حديث: @ لن يدخل النار رجل شهد بدرا والحديبية!، ذكر رواية خالف فيها خداش باقي الرواة في لفظها فردها، وقال: "هو بهذا الاستثناء منكر عندي، لأن خداشا هذا مع كونه لين الحديث كما في التقريب، فقد أتى بهذه الزيادة دون الثقات الذين رووه عن أبي الزبير، فهي منكرة"، الصحيحة، ج5، ص191، ح2160.

(2) عبيد الله بن الأخنس: وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ كثيرا. أنظر ترجمته في: سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، ت: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم-المدينة، ط1، 1414هـ-1994م، سؤالات الآجري أبا داود السجستاني، أبو عبيد الآجري، ج1، ص382، ت719، سؤالات ابن الجنيد يحي بن معين، ابن الجنيد، ص272، الثقات، ابن حبان، ج7، ص147، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3، ص5.

(3) العلل، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تع: محمد الدباسي، دار ابن الجوزي-السعودية، ط1، 1427هـ، ج13، ص353، ت3238.

عبيد الله بن الأخنس، والتي صحَّح من أجلها الشيخ الألباني حديث الباب، ثم عضد ذلك بالحديث الصحيح الذي رواه الترمذي، وهو أيضا في صحيح مسلم، من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر.

الفرع الثاني: الحديث الثاني

رواه الإمام الترمذي في أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب (في فضل النبي ﷺ)

قال أبو عيسى / : "حدثنا بُندار قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا سفيان وهو الثوري عن ليث وهو ابن أبي سُليم قال: حدثني كعب قال: حدثني أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **@سلوا الله لي الوسيلة!**، قالوا: يا رسول الله وما الوسيلة؟ قال: **@أعلى درجة في الجنة لا ينالها إلا رجل واحد أرجو أن أكون أنا هو!**.

هذا حديث غريب وإسناده ليس بالقوي، وكعب ليس هو بمعروف، ولا نعلم أحدا روى عنه غير ليث بن أبي سُليم"[1].

علة هذا الحديث هو كعب الراوي عن أبي هريرة، لم يرو عنه غير الليث بن أبي سليم.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: عبد الرزاق في مصنفه[2]، والإمام أحمد في المسند من طريق عبد الرزاق[3]، وأبو يعلى في مسنده[4]،

---

(1) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج6، ص9، ح3612. وانظر أرقام الأحاديث: 127/126، 732/731، 1186، 1332، 1380، 1563، 2177، 2684، 2766، 2823، 2893، 3095، 3205، 3260، 3442، 3577، 3787.

(2) المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: حبيب عبد الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي-بيروت، ط2، 1403هـ-1983م، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ، ج2، ص216-217، ح3120.

(3) المسند، أحمد بن حنبل، ج13، ص40، ح7598، و: ج14، ص379، ح8770.

(4) مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، ج11، ص298، ح6414.

وكذا البزار في مسنده[1]،والهيثمي في مجمع الزوائد[2]، والمزي في تهذيب الكمال بإسناده إلى عبد الرزاق[3].

وقد صحَّح الشيخ الألباني هذا الحديث في صحيح الترمذي[4]، وفي المشكاة[5]، والجامع الصغير وزياداته[6]، والثمر المستطاب[7].

علة هذا الحديث هو **كعب المديني:** جهَّله الإمام الترمذي، وقال عنه أبو حاتم: "هو رجل وقع إلى الكوفة، روى عنه ليث بن أبي سليم، لا يعرف مجهول، لا أعلم روى عنه غير ليث وأبو عوانة حديثا واحدا"، أورده البخاري في التاريخ الكبير ولم يورد فيه جرحا ولا تعديلا، وقال الذهبي في الميزان: "شيخ مديني مجهول تفرد عنه ليث بن أبي سليم"، وقال ابن حجر في التقريب: "مجهول"[8]. أخرج له الترمذي حديثه في ذكر الوسيلة -وهو حديث الباب- وقد جهله، وبه أعل الحديث.

وروى له ابن ماجه حديث: @اللهم إني أعوذ بك من الجوع فإنه بئس الضجيع، وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة![9].

والراوي عنه هو **الليث بن أبي سليم بن زنيم الليثي:** أصله من أبناء فارس، كان مولده بالكوفة، وكان معلما بها، وكان من العبَّاد، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث

---

(1) كشف الأستار عن زوائد البزار، الهيثمي، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا سمع المؤذن، ج1، ص184، ح363.

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: عبد الله الدرويش، دار الفكر-بيروت، 1414هـ-1994م، كتاب الصلاة، ج2، ص94، ح1877، و: ج2، ص340، ح2871.

(3) تهذيب الكمال، المزي، ج24، ص197، ح4983.

(4) صحيح سنن الترمذي، الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1420هـ-2000م، ج3، ص484، ح3612.

(5) مشكاة المصابيح، التبريزي، ت: الألباني، كتاب الفضائل، باب فضائل سيد المرسلين، ج3، ص1606، ح5767.

(6) صحيح الجامع الصغير وزياداته، الألباني، ج1، ص679، ح3636.

(7) الثمر المستطاب، الألباني، كتاب الصلاة، ج1، ص187.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ج7، ص161، ت908، التاريخ الكبير، البخاري، دار الكتب العلمية-بيروت، د/ط، د/ت، م7، ص224، ت965، ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، ج3، ص412، ت6963.

(9) سنن ابن ماجه، ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب التعوذ من الجوع، ج5، ص64-65، ح3354. وإسناده: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا هريم عن ليث عن كعب عن أبي هريرة: الحديث.

به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه، تركه يحيى القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والظاهر أن الإمام الترمذي لا يضعفه، قال عنه في العلل الكبير: في كلامه على حديث: @عن عائشة أنها مشت في خف واحد!، "قال محمد: "كان أحمد بن حنبل يقول: ليث بن أبي سليم لا يفرح بحديثه، قال محمد: وليث بن أبي سليم صدوق"، وجاء في آخر العلل: قال محمد: "ليث بن أبي سليم صدوق إلاَّ أنه يغلط"، وكذا وثقه الهيثمي في مجمع الزوائد، قال عنه: "ثقة مدلس"، قال الشيخ الألباني: "وقول الهيثمي: "وهو ثقة ولكنه مدلس"، فهو من أوهامه، فليس بثقة ولا بمدلس، وإنما هو ضعيف لاختلاطه، وكثرة خطئه"[1].

أما باقي الرواة:

أبو بكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري الحافظ: والبندار: الحافظ، كان عالما بحديث البصرة، قال أبو حاتم: صدوق، وقال العجلي: ثقة كثير الحديث، وقال النسائي: صالح لا بأس به، وقال ابن حبان: كان يحفظ حديثه ويقرأه من حفظه، قال الذهبي في التذكرة: توفي في رجب سنة اثنتين وخمسين ومائتين رحمه الله تعالى، ولا عبرة بقول من ضعفه[2].

الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل البصري: وثقه ابن معين والعجلي، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الخليلي: متفق عليه زهدا وعلما وديانة واتقانا[3].

وسفيان الثوري: إمام الحديث في زمانه.

---

(1) العلل الكبير (بترتيب القاضي)، الترمذي، ت: السامرائي، عالم الكتب-بيروت، ط1، 1409هـ-1989م، ص293، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، ت: محمود إبراهيم، دار المعرفة-بيروت، د/ط، 1412هـ-1992م، ج2، ص231، مجمع الزوائد، الهيثمي، ج2، ص340، ح2871، الصحيحة، الألباني، ج5، ص36، ح2023.

(2) الثقات، ابن حبان، ج9، ص111، ت15470، معرفة الثقات، العجلي، ج2، ص233، ت1573، تهذيب الكمال، المزي، ج24، ص511، ت5086، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2، ص72، ت526، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج23، ص137، ت ، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ج9، ص61، ت52.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج4، ص463، معرفة الثقات، العجلي، ج1، ص472، تهذيب الكمال، المزي، ج13، ص281، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص280،.

مناقشة: من خلال تراجم رواة هذا الحديث نجد أن بندار فهو ثقة، و أبو عاصم متفق على وثاقته، وسفيان الثوري علم من أعلام السنة، أما ليث بن أبي سليم فقد ضعفه جمهور النقاد لسوء حفظه واختلاطه، ولكن الترمذي عندما نقل كلام شيخه البخاري لم يعقب عليه فليث بن أبي سليم حسن الحديث عند الإمام الترمذي، أما شيخه كعب المديني فهو مجهول باتفاق، إلا ما كان من تليين الحافظ له، وقد تبعه الشيخ الألباني على ذلك، إذن فالحديث ضعيف لجهالة كعب المديني راوي الحديث عن أبي هريرة، وحديث المجهول ضعيف إلا إذا أتى ما يعضده.

تصحيح الألباني للحديث:

قال الشيخ في هداية الرواة، بعدما أورد فيه تضعيف الترمذي للحديث: "ولكنه صحيح لغيره، وإن كان فيه ليث بن أبي سليم"، وقال الشيخ في الثمر المستطاب: باب الآذان، وفيه: وعلى من يسمع النداء أمور منها، ثالثا: أن يسأل له ﷺ بعد الصلاة عليه الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، قال ﷺ: **@وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة!.** فيه حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم وغيره.

قال: وفي الباب أحاديث أخرى:

أولا: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **@سلوا الله لي الوسيلة!**، قالوا: يا رسول الله وما الوسيلة؟ قال: **@أعلى درجة في الجنة لا ينالها إلا رجل واحد وأرجو أن أكون أنا هو!.**

قال الألباني: أخرجه الترمذي عن سفيان عن الليث -وهو ابن أبي سليم- ثني كعب ثني أبو هريرة، وقال: "هذا حديث غريب إسناده ليس بالقوي، وكعب ليس هو بمعروف، ولا نعلم أحدا روى عنه غير ليث بن أبي سليم".

قال الألباني: ومن هذا الوجه رواه أحمد كما في ابن كثير و(حادي الأرواح)، بلفظ: **@إذا صليتم علي فسلوا الله لي الوسيلة!** والباقي مثله.

مناقشة:

هذا الحديث رواه عبد الرزاق في المصنف، عن الثوري عن ليث عن كعب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **@إذا صليتم علي فسلوا الوسيلة!، قيل: وما الوسيلة يا رسول الله؟ قال: @أعلى درجة في الجنة لا ينالها إلا رجل واحد، وأرجو أن أكون أنا هو!.**

وهو نفس إسناد الترمذي إلا أنه زاد (إذا صليتم علي)، وعلته ضعف ليث، وجهالة كعب.

ورواه أحمد في المسند بإسنادين، الأول: من طريق عبد الرزاق.

والثاني قال: حدثنا حسين بن محمد حدثنا شريك عن ليث عن كعب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: @**صلوا علي فإنها زكاة لكم، واسألوا الله لي الوسيلة فإنها درجة في أعلى الجنة لا ينالها إلا رجل، وأرجو أن أكون أنا هو!.**

وإسناده ضعيف، شريك هو ابن عبد الله القاضي سيء الحفظ، وليث وهو ابن أبي سليم ضعيف، وكعب لم يرو عنه غير ليث ابن أبي سليم، فهو مجهول.

ورواه أبو يعلى في المسند، قال: حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا عمار بن محمد عن ليث بن أبي سليم عن كعب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: @**أكثروا الصلاة علي فإن صلاتكم علي زكاة لكم وسلوا لي الوسيلة!** فقيل: يا رسول الله وما الوسيلة؟ قال: @**أعلى درجة في الجنة ليس ينالها إلا رجل واحد من الناس، وأنا أرجو أن أكون أنا هو!.**

قال الهيثمي: "رواه أبو يعلى، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة مدلس"[1].

وقال: وأخرجه إسماعيل بن إسحاق الجهضمي في (فضل الصلاة على النبي) من طريق سليمان بن حرب حدثنا سعيد بن زيد عن ليث بهذا الإسناد، وأخرجه، من طريق محمد ابن أبي بكر ثنا معتمر عن ليث عن كعب عن النبي ﷺ، وهذا مرسل ضعيف لضعف الليث أيضا[2].

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: رواه البزار، وفيه **ذؤاد بن عُلبة وهو الحارثي** من أهل الكوفة كنيته أبو المنذر، يروى عن ليث ومطرف، روى عنه الفضل بن موسى، قال ابن حبان: "منكر الحديث جدا، يروي عن الثقات مالا أصل له وعن الضعفاء مالا يعرف"، ضعّفه ابن معين والنسائي وغيرهما، ووثقه ابن نمير، وقال موسى بن داود الضَّبي: حدثنا ذؤاد بن عُلبة وأثنى عليه خيرا، وقال ابن عدي: وهو في جملة الضعفاء ممن يكتب حديثه[3].

---

(1) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج2، ص340، ح2871.

(2) المسند، أبو يعلى الموصلي، ج11، ص298. (الهامش)

(3) المجروحين، ابن حبان، ج1، ص296.

وإسناد البزار: حدثنا محمد بن إسحاق البكالي ثنا عثمان بن سعيد ثنا ذؤاد ابن علبة عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة، وهذا الإسناد ليس فيه كعب، بل هو مروي عن مجاهد عن أبي هريرة بنحوه.

[نجد أنَّ كل من أخرج هذا الحديث بنحو لفظ الترمذي، أخرجه عن ليث عن كعب عن أبي هريرة، وتعدد الرواة بعد ذلك عن ليث، إلا ما كان من البزار فقد أخرجه عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة، وهي متابعة لكعب، إلا أنّ فيه ذؤاد بن عُلبة وهو ضعيف].

قال الشيخ الألباني وكأنه يشير إلى شواهد لهذا الحديث -في كلامه على أحاديث الباب-:

ثانيا: عن أبي سعيد الخدري مرفوعا: @**الوسيلة درجة عند الله ليس فوقها درجة، فسلوا الله أن يؤتيني الوسيلة!**.

أخرجه أحمد من طريق ابن لهيعة عن موسى بن وردان عنه وإسناده: حدثنا موسى بن داود عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان قال سمعت أبا سعيد الخدري، وموسى بن وردان: صدوق ربما أخطأ[1]، وكذلك رواه الطبراني في الأوسط، وزاد في آخره: (على خلقه)[2]، وإسناده: حدثنا أحمد بن رشدين قال حدثنا روح بن صلاح قال حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن عمارة بن غزية عن موسى بن وردان عن أبي سعيد الخدري، والزيادة عند أحمد قال: حدثنا يحيى بن محمد بن السكن قال: حدثنا محمد بن جهضم قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمارة بن غزية عن موسى بن وردان أنه سمع أبا سعيد الخدري.

قال الألباني: وهذا سند لا بأس به في الشواهد والمتابعات، وقد رواه ابن مردويه بإسنادين عن عمارة بن غزية عن موسى بن وردان به وفيه الزيادة، وعمارة بن غزية لا بأس به كما في التقريب، وهذه متابعة قوية لابن لهيعة، تدل على أنه قد حفظ الحديث، فهو إسناد جيد.

مناقشة:

(1) المسند، أحمد بن حنبل، ج18، ص306، ح11783، والترجمة في التقريب، ج1، ص554، ت7023.

(2) المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: قسم التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين-مصر، 1415هـ-1995م، ج1، ص89، ح263 و الزيادة في: ج2، ص126، ح1466،

الشيخ الألباني صحّح الحديث، مع إقراره بضعف ليث بن أبي سليم، ولم يتكلم عن كعب لا بجرح ولا تعديل، وجاء تصحيحه له -والله أعلم- لشواهده:

الأول: عن أبي سعيد الخدري مرفوعا: **@الوسيلة درجة عند الله ليس فوقها درجة، فسلوا الله أن يؤتيني الوسيلة!.** وقد أخرجه أحمد والطبراني: من طريق ابن لهيعة عن موسى بن وردان عنه، وهو سند صالح في المتابعات والشواهد سيما وقد جاء من طريق أخرى عن عمارة بن غزية عن موسى بن وردان به، وهي متابعة قوية لابن لهيعة، تدل على أنه قد حفظ الحديث، فهو إسناد جيد، وهو شاهد للجزء الأول من الحديث: **@سلوا الله لي الوسيلة!.**

والشاهد الثاني: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا علي، فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة**».

هذا الحديث أخرجه: مسلم في صحيحه، وأبو داود في سننه، النسائي في سننه، والترمذي في السنن، ابن حبان في صحيحه، ابن خزيمة في صحيحه، البيهقي في السنن الكبرى، الطبراني في الأوسط، مسند أحمد، مسند عبد بن حميد، مسند أبي عوانة، والطحاوي في شرح معاني الآثار[1].

إذن فحديث الباب ضعيف، تقوّى بالشواهد التي أوردها الشيخ تصحيحا منه للحديث بها.

(1) صحيح مسلم ج4، ص85، سنن أبي داود،ج1، ص144، ح523، سنن الترمذي،ج6، ص10، ح3614، صحيح ابن حبان، ج4، ص589، ح1690-1691، صحيح ابن خزيمة، ج1، ص218 ح418، السنن الكبرى، ج1، ص510 ح1642، سنن النسائي بشرح السيوطي (المجتبى)، أبو عبد الرحمن النسائي، ت: مكتب التراث، دار المعرفة-بيروت، د/ط،د/ت، ج2، ص355، ح678، مسند أحمد بن حنبل، ج11، ص128، ح6568، شرح معاني الآثار:ج1، ص143، ح63565، المعجم الأوسط، ج9، ص133، ح9335.

المبحث الثاني: كذب الراوي

المطلب الأول: تعريف الكذب

الفرع الأول: لغة

قال ابن فارس: "الكاف والذال والباء، أصلٌ صحيح يدل على خلاف الصِّدق، وتلخيصه أنَّه لا يبلُغ نهاية الكلام في الصِّدق، وكذّبت فلاناً: نسبته إلى الكذب[1].

الفرع الثاني: اصطلاحا

واصطلاحاً: هو الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، عمداً كان أو سهواً.

فلا يشترط لتسمية الكلام كذباً كونه صدر من قائله عمداً، بل مجرد الإخبار على خلاف الواقع يسمّى كذباً، بدليل قوله ﷺ: @**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار!.**

ووجه الاستدلال من الحديث حيث قيّد الكذب بالتعمُّد، فدلَّ على أنَّ هناك كذبا آخر، إلا أنه لا وعيد فيه وهو السهو والغلط، خلافاً للمعتزلة الذين يرون اشتراط العمدية لتسمية الكلام كذباً، ولذا يثبتون واسطة بين الصدق والكذب وهي كلام ليس بصدق ولا كذب.

حكم الكذب على رسول الله ﷺ:

أجمع من يُعتد بقوله من المسلمين على تحريم الكذب على رسول الله ﷺ، والحكم بأنه من كبائر الذنوب، لما تواتر عنه ﷺ من قوله: @**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار!.**

بل نقل أبو المعالي الجويني عن أبيه تكفير من يضع الحديث، لكن أبا المعالي ضعَّف هذا القول وقال: "إنه لم يره لأحد من الأصحاب، وأنه هفوة عظيمة".

ونقل الذهبي عن ابن الجوزي قوله: "ولا ريب أن الكذب على الله وعلى رسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض، وإنما الشأن في الكذب عليه فيما سوى ذلك".

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج5، ص167. (مادة كذب)

ولا عبرة بما ذهب إليه محمد بن كرَّام السجستاني[1]، من إباحة وضع الأحاديث المتضمنة للترغيب في الطاعة والتنفير من المعصية، دون ما يتعلق به حكم من أحكام الشريعة، مؤولين حديث من كذب عليّ بقولهم: "إنا نكذب له ولسنا نكذب عليه"، ولا شك أنَّ هذا القول متهافت، وهو أقل من أن يرد عليه، والبرهان على خلافه أظهر وأشهر.

رواية الكاذب:

إذا تقرر هذا، فمن كذب على رسول الله ﷺ عمداً في حديث واحد فسق، ورُدَّت روايته كلها، وبطل الاحتجاج بها جميعاً.

توبة الكاذب:

فإن تاب من الكذب على رسول الله ﷺ، فقد اختلف العلماء في قبول روايته على قولين:

الأول: ذهب الإمام أحمد بن حنبل، وأبو الحميدي شيخ البخاري، وأبو بكر الصيرفي، إلى أنَّ توبته لا تؤثر في ذلك ولا تقبل روايته أبداً، بل يحتم جرحه دائماً.

الثاني: ويرى آخرون أنَّ توبته صحيحة، وروايته مقبولة إذا صحت توبته، ورجّحه النووي وقال: "إنه الجاري على قواعد الشرع"، وقاسه على رواية الكافر إذا أسلم، وضعَّف الرأي الأول.

التهمة بالكذب:

عرّف الحافظ ابن حجر في النزهة تهمة الراوي بالكذب: بأن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرِف بالكذب في كلامه العادي وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.

---

(1) محمد بن كرام السجستاني العابد المتكلم شيخ الكرامية، ساقط الحديث، على بدعته أكثر عن حميد والجويباري ومحمد بن تميم السعدي وكانوا كذابين، قال بن حبان: "خذل حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها"، وكان يقول: الإيمان هو نطق اللسان بالتوحيد، مجرد عن عقد قلب، وعمل جوارح، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن، ومن بدع الكرامية قولهم في المعبود تعالى أنَّه جسم لا كالأجسام، وأن النبي تجوز منه الكبائر سوى الكذب، مات بالشام في صفر سنة خمس وخمسين ومائتين. أنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج11، ص523، ت146، لسان الميزان، ابن حجر، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط1، 1423هـ-2002م، ج7، ص461، ت7336.

أسباب اتهام الراوي بالكذب:

1- أن لا يروي ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة.

2- أن يعرف الراوي بالكذب في كلامه، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

ومتى اتهم الراوي بالكذب ترك حديثه.

قال الإمام مالك: "لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلن بالسفه، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به.[1]

المطلب الثاني: نموذج تطبيقي

رواه الترمذي في أبواب الجمعة عن رسول الله ﷺ، باب في استقبال الإمام إذا خطب.

قال أبو عيسى / : "حدثنا عباد بن يعقوب الكوفي قال: حدثنا محمد بن الفضل بن عطية عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: **"كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا"**. وفي الباب عن ابن عمر.

وحديث منصور، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن الفضل بن عطية، ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيف ذاهب الحديث عند أصحابنا"[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: أبو يعلى في المسند[3]، وأبو نعيم في الحلية[4].

---

(1) تحقيق الرغبة في تحقيق النخبة، عبد الكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج-الرياض، ط1، 1426هـ، ص102-104.

(2) الجامع الكبير، الترمذي ج1، ص516، ح509، ليس في الباب غير هذا الحديث.

(3) المسند، أبو يعلى، ج9، ص281، ح5410.

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1409هـ-1988م، ج4، ص236.

وصحَّحه الألباني في الصحيحة[1].

علة هذا الحديث هو: **محمد بن الفضل بن عطية أبو عبد الله المروزي مولى بني عبس:** سكن بخارى، كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار، كان أبو بكر بن أبي شيبة شديد الحمل عليه، يقول وكان ابن معين يقول: الفضل بن عطية الخراساني ثقة، وهو والد محمد بن الفضل، ولم يكن محمد بثقة كان كذابا، وقال الدارقطني في العلل: "متروك الحديث"[2].

تصحيح الألباني:

قال الألباني في السلسة الصحيحة: في كلامه على حديث: @**كان إذا صعد المنبر أقبلنا بوجوهنا إليه!**. أخرجه البخاري في الكبير، وابن حبان في الثقات من طريق محمد بن القاسم عن مطيع الغزال عن أبيه عن جده مرفوعا، أورداه في ترجمة مطيع هذا، روى ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه وثقه، وعن أبي زرعة أنه قال : "كوفي لا بأس به" .

وذكر أنه روى عن الشعبي، وعنه يحيى بن سعيد القطان ووكيع، ويعلى بن عبيد أخرج له ابن منده من طريق مطيع بن فلان بن مطيع بن الحكم عن أبيه عن جده الأعلى الحديث المذكور أولا.

وجملة القول أنَّ مطيعا الغزال هو غير مطيع الأنصاري عند ابن أبي حاتم وأبيه، وظاهر صنيع البخاري وابن حبان أنهما واحد، لأنهما لم يذكرا غيره، وهو الذي ساقا له عن أبيه عن جده هذا الحديث، فعلة الحديث إما ممن فوقه وهو ظاهر كلام ابن حبان حيث قال عقبه: "روى عنه محمد بن القاسم وأهل الكوفة، لست أعرف أباه ولا جده، والخبر ليس بصحيح من طريق أخرى، فيعتبر به".

وأمَّا من الراوي عنه محمد القاسم، وهو أبو إبراهيم الأسدي الكوفي، روي عن ابن معين أنه قال: "ثقة، قد كتبت عنه"، وعن أبي حاتم قال: "ليس بقوي، لا يعجبني حديثه"، وبالغ بعضهم في الطعن فيه، فقال أحمد في العلل: "يكذب، أحاديثه أحاديث موضوعة، ليس بشيء".

---

(1) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج5، ص110، ح2080.

(2) المجروحين، ابن حبان، ج2، ص278، العلل، الدارقطني، ج5، ص140.

قال الألباني: فهو علة هذا الحديث، وأمَّا قول ابن حبان : "والخبر ليس بصحيح من طريق آخر"، ففيه نظر لأنَّه قد جاء من طرق يقوي بعضها، بعضا مع شاهد لها في (صحيح البخاري).

مناقشة:

الشيخ الألباني في كلامه على هذا الحديث أشار إلى رواية الترمذي ولم يتعرض لها بنقد ولا موافقة، والأرجح أنه موافق للترمذي، في تضعيف الحديث، لكن أتى له بشاهد عند البخاري في الصحيح وفي الأدب المفرد.

قال الدارقطني في العلل، وقد سئل على حديث علقمة عن عبد الله: "إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا"، فقال اختلف فيه وأورد إسناد الترمذي وضعَّف الحديث من طرقه كلها لأن فيها محمد بن الفضل.

لكن الألباني لم يصحِّح حديث الباب بل حتى لم يتكلم عليه كشاهد، بل صحَّح الحديث بشواهد أخرى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث:

تصحيح الشيخ الألباني أحاديث ضعفها الإمام الترمذي لقدح في ضبط الرّواة

- **المبحث الأول: سوء الحفظ**
- **المبحث الثاني: الاختلاط والتغيّر**
- **المبحث الثالث: الخطأ والوهم**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: سوء الحفظ

المطلب الأول: تعريف سوء الحفظ

الفرع الأول: الحفظ لغة

قال ابن فارس: "الحاء والفاء والظاء، أصل واحد يدل على مراعاة الشيء"[1].

والحفظ نقيض النِّسيان وهو التعاهُد وقلَّة الغفلة، وحَفِظت الشيء حِفْظاً أي حرسته، وحَفِظته أيضا بمعنى استظهرته، والتحفُّظ: قلة الغفلة في الكلام والتيقُّظ من السقطة، ورجل حافظ وقوم حُفَّاظ: وهم الذين رُزِقوا حِفظ ما سمعوا وقلما ينسون شيئاً يعونه[2].

الفرع الثاني: اصطلاحا

الحفظ في الاصطلاح: ضبط الصور المدركة، أو هو تأكد المعقول واستحكامه في العقل، ويقال تارة لهيئة النفس التي بها يثبت ما يؤدي إليه التفهم، وتارة لضبط الشيء في النفس ويضاده النسيان، وتارة لاستعمال تلك القوة فيقال حفظت كذا حفظا، ثم استعمل في كل تفقد وتعهد ورعاية[3].

والمراد به هنا ما يقابل النسيان، وهو ضبط الشيء في النفس، والقدرة على استحضاره عند الحاجة إليه.

وسوء الحفظ: قلّته ورداءته.

وسيء الحفظ: هو من لم يُرَجَّح جانب إصابته على جانب خطئه[4]، فلا يقال لمن وقع له الخطأ مرة أو مرتين إنه سيء الحفظ، لأن الإنسان ليس بمعصوم من الخطأ، فعن سفيان الثوري قال:

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج2، ص87.

(2) لسان العرب، ابن منظور، م2 ج11 ص929.

(3) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، ت: محمد رضوان، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر-دمشق، ط1، 1410هـ، ج1، ص285، التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان-بيروت، 1985م، ص94.

(4) نزهة النظر، ابن حجر، ص138.

"ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك"[1].

وسوء الحفظ من الأسباب القادحة في صحة الحديث، وهو على قسمين:

الأول: إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذُّ، على رأيِ بعض أهل الحديث، وروايته مردودة، لضعف الراوي بسبب عدم غلبة الظن لحفظه ما روى، والضبط شرط لقبول الرواية.

الثاني: إذا كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدَمِها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلط، والحكم فيه: أنّ ما حَدَّث به قبل الاختلاط إذا تَمَيَّز قُبِل، وإذا لم يتميز تُوُقِّفَ فيه، وكذا مِن اشتبه الأمر فيه، وإنما يُعرف ذلك باعتبارِ الآخذين عنه: فمنهم من سمع منه قبل الاختلاط فقط، ومنهم من سمع بعد الاختلاط فقط، ومنهم من سمع في الحالين، فحديث الأول مقبول، وحديث الثاني مردود، والثالث فيه تفصيل[2].

ومتى تُوبع سيء الحفظ بمُعْتَبَر كأن يكونَ فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنا لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع[3].

يقول الشيخ الألباني في ذلك: "الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق ما لم يشتد ضعفها، وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا، ولكن ليس على إطلاقه، بل هو مقيد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئا من سوء حفظهم، لا تهمة في صدقهم أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه"[4].

---

(1) الكفاية، الخطيب البغدادي، م1، ج5، ص428.

(2) نزهة النظر، ابن حجر العسقلاني، ص138-139، تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، عبد الكريم الخضير، ص166.

(3) نزهة النظر، ابن حجر، ص139.

(4) السلسلة الصحيحة، ج1، ص3، تمام المنة، ص31، أنظر: علوم الحديث للألباني، عصام موسى هادي، ص27-28.

وقال السيوطي: "إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة، لا يلزم أن يحصل من مجموعها حُسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين، زال بمجيئه من وجه آخر وصار حسنًا"[1].

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الرضاع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات.

قال أبو عيسى / : "حدثنا نصر بن علي قال: حدثنا عيسى بن يونس عن مجالد عن الشعبي عن جابر عن النبي ﷺ قال: @**لا تلجوا على المغيبات، فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم!** قلنا: ومنك؟ قال: @**ومنِّي، ولكنَّ الله أعانني عليه، فأسلم!**.

هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد تكلم بعضهم في مجالد بن سعيد من قبل حفظه"[2].

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: الإمام أحمد في المسند[3]، والدارمي في سننه[4]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار[5]، وأخرج الشطر الأول منه ابن أبي شيبة في مصنفه[6].

---

(1) تدريب الراوي، جلال الدين السيوطي، ص257.

(2) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج2، ص462-463، ح1172، وانظر أرقام الأحاديث: 113، 170، 243، 343/342، 364، 414، 489، 513، 629، 647، 879، 1018، 1119، 1341، 1401، 1984، 2185، 2264، 2416، 2527، 2654، 3163، 3339، 3752.

(3) المسند، أحمد بن حنبل، مسند جابر، ج22، ص226، ح14324، و: ج23، ص418، ح15278.

(4) سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت: حسين سليم أسد، دار المغني-الرياض، ط1، 1421هـ-2000م، كتاب الرقاق، باب الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، ج3، ص1831، ح2824.

(5) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ج1، ص103، ح110. أنظر: تحفة الأشراف، المزي، ج2، ص207، ح2349.

(6) المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، ت: حمد الجمعة، محمد اللحيدان، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1425هـ، 2004م، كتاب النكاح، باب ما قالوا في الرجل يدخل على المغيبة، ج6، ص339، ح17833.

وصححه الشيخ الألباني في: صحيح سنن الترمذي[1]، وقال في تعقيبه عليه: "صحيح، الطرف الأول يشهد له ما قبله، وسائره في الصحيح"، وأورده في ضعيف الجامع الصغير وزيادته[2]، وقال معلقا عليه: "قد صح جلُّه مفرقا".

ترجمة رجال السند:

علة هذا الحديث كما قال الترمذي هو مجالد وهو: **مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الهمداني** أبو عمرو ويقال أبو عمير ويقال أبو سعيد الكوفي، ضعفه البخاري والنسائي ويحي بن معين، وقال أحمد: مجالد ليس بشيء، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به، وكان ابن مهدي يقول: "حديث مجالد عند الأحداث يحيي بن سعيد وأبي أسامة ليس بشيء ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره"، قال الحافظ: مجالد بن سعيد ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، مات سنة أربع وأربعين، وقال الألباني: "ضعيف لسوء حفظه، ولا بأس به في الشواهد"[3].

وقد أوضح الترمذي سبب ضعف مجالد، فقال في العلل: "وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد، وعبد الله بن لهيعة وغيرهما، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة، فإذا تفرد أحد من هؤلاء بحديث، ولم يتابع عليه لم يحتج به، كما قال أحمد بن حنبل: "ابن أبي ليلى لا يحتج به"، إنما عنى إذا تفرد بالشيء، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد في الإسناد أو نقص أو غير الإسناد، أو جاء بما يتغير فيه الْمعنى، فأمَّا من أقام الإسناد وحفظه وغيَّر اللفظ، فإنَّ هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير به المعنى"[4].

---

(1) صحيح سنن الترمذي، الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1420هـ-2000م، م1، ص598، ح1172.

(2) ضعيف الجامع الصغير وزيادته، الألباني، ص905، ح6272.

(3) التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمود إبراهيم، دار المعرفة-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م، ج2، ص74، الضعفاء الصغير، ت: محمود زايد، دار المعرفة-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م، ص116، ت368، المجروحين، ابن حبان، ج2، ص343، ت1037، الضعفاء والمتروكين، النسائي، ج1، ص223، ت579، أحوال الرجال، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، ت: السامرائي، ص89، ت126، الكامل، ابن عدي، ج8، ص168، ت1901، التقريب، ابن حجر، ج2، ص520، ت6478، الإرواء، الألباني، ج2، ص39، ج3، ص384.

(4) الجامع الكبير، الترمذي، ج6، ص239، وانظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1، ص130.

أما باقي رجال السند:

نصر بن علي بن نصر الجهضمي، ثقة ثبت، طُلب للقضاء فامتنع، مات سنة خمسين أو بعدها[1].

عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، كوفي نزل الشام مرابطا، ثقة مأمون، مات سنة سبع وثمانين وقيل سنة إحدى وتسعين[2].

عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو، ثقة مشهور فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد المائة وله نحو من ثمانين[3].

إذن إسناد هذا الحديث ضعيف لضعف مجالد.

تصحيح الشيخ الألباني للحديث:

الشيخ الألباني لم يصحح الحديث لسنده بل صرح أنه ضعيف، وذلك لضعف مجالد بن سعيد، وليس هناك ما يعضد روايته، لذلك أورده في ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ثم هو صححه لشواهده، قال في سنن الترمذي، "صحيح، الطرف الأول يشهد له ما قبله، وسائره في الصحيح".

والحديث الذي أشار إليه الألباني هو: قال الإمام الترمذي في الجامع: "حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير عن عقبة بن عامر أنّ رسول الله ﷺ قال: **@إياكم والدخول على النساء!**، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله، أفرأيت الحمو؟ قال: **@الحمو الموت!**. وفي الباب عن عمر، وجابر، وعمرو بن العاص، حديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح"[4]، وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان، وهو شاهد للجزء الأول من الحديث.

---

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر، ص561، ت7120.

(2) المرجع نفسه، ص441، ت5341.

(3) المرجع نفسه، ص287، ت3092.

(4) الجامع، البخاري، ت: محب الدين الخطيب وجماعة، المكتبة السلفية-القاهرة، ط1، 1400هـ، ج3، ص395، ح5232، صحيح مسلم، مسلم، ج14، ص153-154، الكبرى، النسائي، ج8، ص272-273، ح9272، الجامع الكبير، الترمذي، ج2، ص462، ح1171، الكبرى، البيهقي، ج7، ص145-146، ح13518، المسند، أحمد بن حنبل، ج28، ص580، ح 17347، المصنف، ابن أبي شيبة، ج6، ص340، ح17837.

أما باقي الحديث فيشهد له حديث صفية زوج النبي ﷺ، وحديث أنس ﷺ، في الصحيحين وغيرهما: "كان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرُحن، فقال لصفية بنت حيي: **@لا تعجلي حتى أنصرف معك!**، وكان بيتها في دار أسامة، فخرج النبي ﷺ معها، فلقيه رجلان من الأنصار، فنظرا إلى النبي ﷺ ثم أجازا، وقال لهما النبي ﷺ: **@تعاليا إنها صفية بنت حيي!**، قالا: سبحان الله يا رسول الله، قال: **@إنَّ الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم، وإني خشيت أن يلقي في أنفسكما شيئا!**[1].

قال حسين سليم أسد، في تعليقه على حديث الباب في سنن الدارمي: "إسناده ضعيف لضعف مجالد بن سعيد، ولكن يشهد لأوله حديث عمرو بن العاص، وفيه: **@نهانا أن ندخل على المغيبات!**[2]، ويشهد لباقيه حديث أنس في الصحيح، وحديث صفية المتفق عليه"[3].

الفرع الثاني: الحديث الثاني

رواه الإمام الترمذي في أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة البروج.

قال أبو عيسى / : "حدثنا عبد بن حميد، قال: حدثنا روح بن عبادة، وعبيد الله بن موسى، عن موسى بن عبيدة، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **@اليوم الموعود يوم القيامة، واليوم المشهود يوم عرفة، والشاهد يوم الجمعة، وما طلعت الشمس ولا غربت على يوم أفضل منه، فيه ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يدعو الله بخير إلا استجاب الله له، ولا يستعيذ من شيء إلا أعاذه الله منه!**.

---

(1) الجامع الصحيح، البخاري، ج2، ص68-69، ح2038-2039، ح3281، ح7171، صحيح مسلم، مسلم، ج14، ص155-157، السنن، أبو داود، ج2، ص140-141، ج4، ص133-134، السنن، ابن ماجه، ج3، ص247، ح1779.

(2) الجامع الكبير، الترمذي، ج4، ص482، ح2779، المسند، أحمد بن حنبل، ج29، ص296، ح 17761، وص356، ح 17823، المسند، أبو يعلى الموصلي، ج13، ص332، ح7348، المصنف، ابن أبي شيبة، ج6، ص340، ح17838، المصنف، عبد الرزاق، ج7، ص137-138، ح12542، مجمع الزوائد، الهيثمي، ج8، ص92، ح12826، وقال الهيثمي: رواه الترمذي إلاّ أنه جعل مكان فاطمة أسماء، رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، إلا أنَّ أبا صالح لم يسمع من فاطمة، وقد سمع من عمرو.

(3) سنن الدارمي، الدارمي، ت: حسين سليم أسد، ج3، ص1831. (الهامش)

هذا حديث، لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد وغيره من قبل حفظه، وقد روى شعبة، وسفيان الثوري، وغير واحد من الأئمة عن موسى بن عبيدة.

وحدثنا علي بن حجر، قال: حدثنا قران بن تمام الأسدي، عن موسى بن عبيدة، بهذا الإسناد نحوه.

وموسى بن عبيدة الربذي يكنى أبا عبد العزيز، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه"[1].

علة هذا الحديث هي سوء حفظ موسى بن عبيدة، وبه ضعف الترمذي هذا الحديث.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: البيهقي في السنن الكبرى[2]، والطبراني في الأوسط[3]، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن رافع إلا أيوب تفرد به موسى"، وابن عدي في الكامل[4]، قال ابن عدي: "وهذا الحديث العهد فيه على موسى بن عبيدة".

وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة[5]، وصحيح الجامع الصغير وزيادته[6].

ترجمة رجال السند:

علة هذا الحديث هو موسى بن عبيدة وهو: **موسى بن عبيدة بن نشيط بن عمرو بن الحارث الربذي أبو عبد العزيز المدني**، ضعفه الدارقطني، وابن المديني، وابن القطان، وأحمد، وابن

---

(1) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج5، ص361-362، ح3339، وانظر أرقام الأحاديث: 113، 170، 243، 343/342، 364، 414، 489، 513، 629، 647، 879، 1018، 1119، 1172، 1341، 1401، 1984، 2185، 2264، 2416، 2527، 2654، 3163، 3752.

(2) السنن الكبرى، البيهقي، ج3، ص242، ح5564.

(3) المعجم الأوسط، الطبراني، ج2، ص18، ح1087.

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ج2، ص44، ح281.

(5) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج4، ص4، ح1502.

(6) الجامع الصغير وزيادته، الألباني، ج1، ص1363، ح8201.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

معين، وقال الترمذي عن البخاري: "أنا لا أكتب حديث مجالد، ولا موسى بن عبيدة"، وضعفه الترمذي من قبل حفظه، وقال ابن حبان: "وكان من خيار عباد الله نسكا وفضلا وعبادة وصلاحا، إلا أنَّه غفل عن الإتقان في الحفظ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهما، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل، وإن كان فاضلا في نفسه"، وقال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها لموسى بن عبيدة، عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة، والضعف على رواياته بيِّن"، وعن الجوزجاني، قلت لأحمد: "إنَّ موسى قد روى عنه سفيان وشعبة، يقول أبو عبد العزيز الربذي"، قال: "لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه"، وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق ضعيف الحديث جدا، ومن الناس من لا يكتب حديثه لوهائه وضعفه وكثرة اختلاطه، وكان من أهل الصدق"[1].

وباقي رجال السند:

عبد بن حميد بن نصر الكشي أبو محمد: ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان ممن جمع وصنف ومات سنة تسع وأربعين ومائتين"، قال ابن حجر في التهذيب: "ثقة حافظ".[2]

روح بن عبادة بن العلاء القيسي أبو محمد البصري: وثقه يحي بن معين، وقال أبو حاتم: صالح محله الصدق، وقال ابن حجر: ثقة فاضل له تصانيف، مات سنة خمس أو سبع ومائتين[3].

عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي أبو محمد الكوفي: قال عنه ابن أبي حاتم: صدوق حسن الحديث، وضعفه الإمام أحمد ثم خرج عنه، قال الحافظ في التقريب: ثقة كان يتشيع[4].

---

(1) الجامع، الترمذي، ج2، ص462، ح1167، العلل، الترمذي، ص101، المجروحين، ابن حبان، ج2، ص234، العلل، الدارقطني، ج11، ص339، ح2323، الكامل، ابن عدي، ج6، ص337، سؤالات، ابن الجنيد، ص383، ت449، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8، ص151، ت686، الضعفاء، العقيلي، ج4، ص160، ت1732، أحوال الرجال، الجوزجاني، ج1، ص126، ت208، تهذيب الكمال، المزي، ج29، ص104، ت6280.

(2) الثقات، ابن حبان، ج8، ص401، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص641.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص498، ت2255، التقريب، ابن حجر، ج1، ص211، ت1962.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص334، ح1582، العلل، أحمد بن حنبل، ج1، ص91، التقريب، ابن حجر، ج1، ص375، ح4345.

أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري المدني: نزيل برقة، ويعرف بأيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يعتبر بحديثه من غير حديث موسى عنه"، جاء في التهذيب: "أيوب بن خالد ليس حديثه بذاك، تكلم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه"، قال ابن حجر في التقريب: فيه لين[1].

عبد الله بن رافع أبو رافع مولى أم سلمة: قال أبو زرعة: مديني ثقة، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الحافظ في التقريب: ثقة[2].

هذا الإسناد جميع رجاله ثقات، إلاَّ موسى بن عبيدة وهو سيء الحفظ، وأيوب بن خالد وفيه لين، فالحديث ضعيف لهذا.

تصحيح الشيخ الألباني للحديث:

قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة[3]:@**أفضل الأيام عند الله يوم الجمعة!.**

هكذا أورده السيوطي في (الجامع الصغير)، من رواية البيهقي عن أبي هريرة، وقال المناوي في شرحه: "إسناده حسن".

وفيه بُعد عندي، فقد أخرجه الترمذي من طريق موسى بن عبيدة عن أيوب بن خالد عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة مرفوعا، وابن عبيدة ضعيف وقد تفرد به كما أفاد ابن عدي، وأورده السيوطي في (الجامع الكبير) كما ذكره في (الصغير)[4] لكن بزيادة: @**وهو الشاهد، والمشهود يوم عرفة، واليوم الموعود يوم القيامة!.**

وهكذا ذكره ابن أبي حاتم في (العلل): من طريق الزَّبدي عن أيوب بن خالد أنَّ أوس الأنصاري حدثه عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به دون قوله:

---

(1) الثقات، ابن حبان، ج4، ص25، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1، ص202، تقريب التهذيب، ص118، ح610.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص53، ت247، معرفة الثقات، العجلي، ج2، ص28، ت879، الثقات، ابن حبان، ج5، ص30، التقريب، ابن حجر، ص302، ت3305.

(3) الصحيحة، الألباني، ج4، ص4، ح1502.

(4) صحيح الجامع الصغير وزيادته، الألباني، ج1، ص1363، ح8201.

@**واليوم الموعود ... !**، وقال: "قال أبي: هذا خطأ، إنما هو أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ"[1].

قال الألباني: يعني كما رواه موسى بن عبيدة، فيبدو من مجموع ما تقدم أنَّ مدار الحديث عليه، فأنَّى له الحسن؟، لكن يشكُل عليه أن أبا حاتم رجح إسناده على إسناد الزبيدي، وهذا ثقة، والأول ضعيف، فكيف يرجح روايته عليه؟ وهذا مما يلقي في البال أن يكون المرجح عنده، من غير طريق موسى بن عبيدة، فلعل البيهقي أخرجه في (الشعب) من غير طريقه وفيه بُعد، والله أعلم.

نعم حديث الترجمة صحيح، فقد رواه شعبة قال: "سمعت العلاء يحدث عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: @**ما تطلع الشمس بيوم ولا تغرب بأفضل أو أعظم من يوم الجمعة، وما من دابة إلا تفزع ليوم الجمعة .... !** الحديث.

أخرجه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة نحوه، وهو رواية لأحمد، وأخرجه الحاكم، من وجه ثالث عن أبي هريرة مختصرا، وقال: "صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجاه من حديث الزهري بغير هذا اللفظ"[2].

قال الألباني: ثم وجدت لتمام حديث موسى بن عبيدة شاهدا من حديث أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: @**اليوم الموعود يوم القيامة، وإن الشاهد يوم الجمعة، وإن المشهود يوم عرفة ويوم الجمعة ذخره الله لنا، وصلاة الوسطى صلاة العصر!**. أخرجه الطبراني[3] عن هاشم بن مرثد، وابن جرير في (التفسير)[4] عن محمد بن عوف، قالا: حدثنا محمد

---

(1) المرجع نفسه، ج2، ص252، ح583.

(2) المسند، أحمد بن حنبل، ج15، ص552، ح9896، الصحيح، مسلم بن الحجاج، ج6، ص141-142، وإسناده عن أبي الزناد (ح)ابن شهاب الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: @خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة!، المسند، أحمد بن حنبل، ج15، ص113، ح9207، وح10970، المستدرك، أبو عبد الله الحاكم، كتاب الجمعة، ج1، ص404-405، ح1032.

(3) المعجم الكبير، الطبراني، ج3، ص338، ح3458.

(4) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: عبد الله التركي، هجر-القاهرة، ط1، 1422هـ-2001م، ج24، ص266، تفسير سورة البروج.

ابن إسماعيل بن عياش حدثني أبي حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

قلت (الألباني): وهذا إسناد رجاله ثقات، باستثناء ابن إسماعيل (وهو: **محمد بن إسماعيل بن عياش**: روى عن أبيه روى عنه محمد بن عوف وأبو زرعة، قال ابن أبي حاتم: "لم يسمع من أبيه شيئا حملوه على أن يحدث عنه فحدث". وقال أبو زرعة : "ابن إسماعيل كان لا يدري أمر الحديث"، وقال الآجري: سئل أبو داود عن محمد بن إسماعيل بن عياش، فقال: "لم يكن بذاك، فقد رأيته، ودخلت حمص غير مرة وهو حي، وسألت عمرو بن عثمان عنه فدفعه"[1])، ثم هو منقطع بين شريح ابن عبيد وأبي مالك الأشعري، ومحمد بن إسماعيل بن عياش.

قال الهيثمي[2]: "وهو ضعيف"، وبيَّن وجهه الحافظ في (التقريب)[3] بقوله: "عابوا عليه أنَّه حدث عن أبيه بغير سماع"، لكنه أفاد في "التهذيب" فائدة هامة فقال: "وقد أخرج أبو داود عن محمد بن عوف عنه عن أبيه عدة أحاديث، لكن يروونها بأنَّ محمد بن عوف رآها في أصل إسماعيل"[4].

قلت (الألباني): فإذا صح هذا، فرواية ابن عوف عنه قوية، لأنَّها مدعمة بموافقتها لما وجده ابن عوف في أصل إسماعيل، وهي وجادة معتبرة، كما لا يخفى على المهرة.

وبالجملة فالحديث بهذا الشاهد حسن، والله أعلم.

مناقشة:

الشيخ الألباني، صحَّح حديث: @**أفضل الأيام عند الله يوم الجمعة!**، وذلك بشاهد له عند مسلم وغيره، وهو تصحيح منه لشطر من الحديث: @**وما طلعت الشمس ولا غربت على يوم أفضل منه!**، ثم هو ضعَّف حديث الباب الذي عند الترمذي، لأنَّ أسانيده كلها مدارها على

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7، ص189، ت1078، السؤالات، الآجري، ج2 ص231، ت1691، تحفة التحصيل، العراقي، ج1، ص274

(2) مجمع الزوائد، الهيثمي، كتاب التفسير، سورة البروج، ج7، ص286، ح11480.

(3) التقريب، ابن حجر، ص468، ت5735.

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3، ص514.

موسى بن عبيدة، وهو ضعيف، لكنه وجد شاهداً لتمامه: وهو: @**اليوم الموعود يوم القيامة، وإن الشاهد يوم الجمعة، وإن المشهود يوم عرفة، ويوم الجمعة ذخره الله لنا، وصلاة الوسطى صلاة العصر!** ليس من طريق موسى بن عبيدة الربذي، ولكن من طريق محمد بن إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف، وسبب ضعفه أنه يروي عن أبيه، ولم يسمع منه، لكن وجد الشيخ فائدة عند الحافظ ابن حجر عن الإمام أبي داود أنَّه أخرج عن محمد بن عوف عنه عن أبيه عدة أحاديث، وقال: "لكن يروونها بأنَّ محمد بن عوف رآها في أصل إسماعيل"، ولأن موسى بن عبيدة سيء الحفظ فإنَّ حديثه ينجبر، ولذلك صحح الشيخ الألباني حديثه بهذا الإسناد المنقطع، قال الألباني: "فإذا صح هذا، فرواية ابن عوف عنه قوية، لأنها مدعمة بموافقتها لما وجده ابن عوف في أصل إسماعيل، وهي وجادة معتبرة، كما لا يخفى على المهرة".

ومن خلال ترجمة محمد بن إسماعيل، نجد أنَّ الأئمة وصفوه بالضعف، وأنه لم يسمع من أبيه، حتى أبو داود الذي خرج حديثه، ضعَّفه.

وكما قال الشيخ: فإن صح هذا، وإن لم يصح فالحديث على ضعفه، وهو ما تميل إليه النفس، لأنَّ محمد بن إسماعيل بن عياش ضعيف، ولم يصحح الأئمة رواية عوف عنه، مع أنه رآها في أصل كتابه عن أبيه، مع أنهم لا يخفى عليهم مثل هذا، والله أعلم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: الاختلاط والتغير

المطلب الأول: تعريف الاختلاط والتغير

الفرع الأول: لغة

خَلَطَ الشيء بالشيء يَخْلِطُه خلطاً، وخَلَّطه فاختلط مَزَجَه، والتخْلِيطُ في الأمر الإفساد فيه، واختلط فلان أي فسد عقله، ورجل خِلْط بيِّن الخَلاطَة: أحمق مُخالَط العقل، واختلط عقله فهو مُخْتَلِط إذا تغيَّر عقله، ومنه قولهم خولط فلان في عقله مُخالَطة إذا اختلَّ عقله[1].

الفرع الثاني: اصطلاحا

الاختلاط كما عرفه ابن حجر: "هو سوء الحفظ الطارئ على الرَّاوي، إمَّا لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء[2].

وعرَّفه السخاوي قال: "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إمَّا بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن وسرقة مال، أو ذهاب كتب، أو احتراقها"[3].

وهو فن عزيز مهم، وفائدة ضبطهم للمختلطين تمييز المقبول من غيره، ولذا لم يُذكر الضعفاء منهم لأنَّهم غير مقبولين بدونه.

فالاختلاط إذاً من أسباب الطعن في رواية الراوي، الراجع إلى خلل في الضبط، وعليه فلا يعلَّ من روايته إلا ما تُحقّق عدم ضبطه فيه، أو اشتبه الأمر فيه.

وحديث المختلط لا يخلو من ثلاث حالات:

---

(1) لسان العرب، ابن منظور، ص1229-1232، مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي، ت: حمزة فتح الله، مؤسسة الرسالة-بيروت، 1414هـ-1994م، ص184، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ-2004م، ص250. (مادة خلط)

(2) نزهة النظر، ابن حجر، ص139.

(3) فتح المغيث، السخاوي، ج4، ص459، علوم الحديث، ابن الصلاح، ص391، الكفاية في معرفة علم أصول الرواية، الخطيب البغدادي، م1، ج5، ص403، اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر، محمد عبد الرؤوف المناوي، ت: أبو عبد الله السعودي، الناشر مكتبة الرشد-الرياض، ج2، ص476، تدريب الراوي، السيوطي، ج2، ص501.

الحالة الأولى: ما ثبت أنه حدّث به قبل الاختلاط، وله صورتان:

الأولى: ما جاء من طريق مَن تحمّل عنه قبل الاختلاط فقط، كقدماء أصحابه والرواة الذين لم يدركوا زمن اختلاطه، أو أدركوه ولم يرووا عنه في تلك الحالة.

الثانية: ما جاء من طريق من تحمّل عنه في الحالتين قبل الاختلاط وبعده.

الحالة الثانية: ما ثبت أنه حدَّث به بعد الاختلاط.

الحالة الثالثة: ما اشتبه الأمر فيه، وهو ما رواه من طريق من لم يُعرف زمنُ تحمّله عنه، أهو قبل الاختلاط أم بعده، وكذلك مَن تحمّل عنه في الحالتين ولم يتميز هذا من ذاك.

وإنما تُردُّ رواية المختلط في الحالتين الثانية والثالثة دون الأولى، وهذا أيضاً بشرط ألاَّ يوجد له متابع أو شاهد معتبر، قال ابن حبان: "وأمَّا المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري، وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما، فإنَّا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا، إلاَّ أنا لا نعتمد من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأنَّ حكمهم -وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحُمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدّم عدالتهم- حكمُ الثقة، إذا أخطأ أنَّ الواجب ترك خطئه إذا عُلم، والاحتجاج بما نعلم أنَّه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء"[1].

فهذا يوضّح أنَّ حديث المختلط إذا كان معروفاً ومستوياً فهو مقبول -وإن حدّث به في حال الاختلاط- وذلك إذا وافق الثقات.

التفريق بين الاختلاط والتغيّر:

التغير هو: رقة في الحفظ كما يحصل من أجل الشيخوخة وكبر السِّن.

قال المعلمي في التنكيل: "التغيير أعمُّ من الاختلاط"[2].

---

(1) صحيح ابن حبان، ابن حبان، ج1، ص161.

(2) التنكيل، المعلمي، ج1، ص435.

وقد فرق بينهما الشيخ الألباني وبيَّن حكمهما، قال: "التَّغير ليس جرحا مسقطا لحديث من وصف به، إلاَّ عند الترجيح، وأمَّا من وصف بالاختلاط فحديثه ضعيف، إلاَّ إذا عرف أنه حدث به قبل الإختلاط"[1].

ولازم هذا التفريق، أنَّ الذي أصابه التغير لا يعامل معاملة المختلط، ووجه ذلك أنَّ التغير لا يؤثِّر على مرويات الرَّاوي، لقلة ما يحصل بسببه من الأوهام والأغلاط، حاله حال الثقة الذي قد يهم، فيُتَجنَّب ما تُحُقِّق أنه وهِم فيه وأخطأ، ويقبل باقي حديثه ولا يتوقف في قبولها، بخلاف الاختلاط الذي يجعل المتصف به لا يعقل ما يحدِّث به، فيُجيب فيما سُئل، ويحدِّث كيف شاء، فيختلط حديثه الصحيح بحديثه السقيم[2].

قال الذهبي في ترجمة هشام بن عروة: "أحد الأعلام، حجة إمام، لكن في الكبر تناقَص حفظُه، ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطّان، من أنّه وسُهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، نعم الرجل تغيّر قليلا ولم يبق حفظه كهو في حال الشَّبيبة فنسي بعض محفوظه أو وهم، فكان ماذا، أهو معصوم من النسيان، ولما قدم العراق في آخر عمره حدّث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيع، ولكبار الثقات"[3].

فتغيُّر الحفظ من طبيعة البشر، وذلك من موجبات تقدم السن، فمنهم من لا يختل إلا بدرجة يسيرة جداً، لا تؤثر في إنزاله عن مرتبة تمام الضبط، ومنهم من يحصل له الاختلال، لكنه لا يزال متماسكاً، فكأنَّه نزل من تام الضبط إلى خفيف الضبط، ومن الرواة من يختل حفظهم إلى درجة أن يكثر هذا الاختلال فيكون مختلطاً، وقد اعتنى العلماء بهذا الأمر، ونبهوا عليه[4].

---

(1) الضعيفة، ج8، ص366، علوم الحديث للألباني، عصام موسى هادي، ص69.

(2) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، عمر بشير علي، وقف السلام الخيري-الرياض، ط1، 1425هـ-2005م، ج1، ص403-404.

(3) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج4، ص301-302، ت9233، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، سبط ابن العجمي، ت: علاء الدين رضا، دار الحديث-القاهرة، ص359، ت112.

(4) دروس في التخريج ودراسة الأسانيد، حاتم بن عارف الشريف، دروس صوتية.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في نظرة الفجاءة

قال أبو عيسى / : "حدثنا علي بن حُجر قال: أخبرنا شريك، عن أبي ربيعة، عن ابن بريدة، عن أبيه، رفعه قال: @**يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإنَّ لك الأولى وليست لك الآخرة!.**

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث شريك"[1].

هذا الحديث ضعيف الإسناد، وذلك لأنَّ فيه شريك وهو ابن عبد الله القاضي، وهو ضعيف اختلط فساء حفظه.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: أبو داود في السنن[2]، وأحمد في المسند[3]، البيهقي في السنن الكبرى[4]، وشعب الإيمان[5]، والحاكم في مستدركه[6]، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، والطحاوي في شرح معاني الآثار[7].

وصححه الشيخ الألباني في: صحيح سنن أبي داود[8]، صحيح الجامع الصغير وزيادته[9]،

---

(1) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج4، ص ص481، ح2777، وانظر أرقام الأحاديث: 637، 1622، 2707، 2903، 3046، 3641، 3844، 3944.

(2) سنن أبي داود مع المعالم أبو داود السجستاني، ، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر،ج3، ص222.

(3) المسند، أحمد بن حنبل، ج38، ص95، ح22991، و: ص129، ح23021.

(4) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب النكاح، باب ما جاء في نظر الفجاءة، ج7، ص144-145، ح13515.

(5) شعب الإيمان، البيهقي، ت: زغلول، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1421هـ-2000م، باب في تحريم الفروج، ج4، ص364، ح5421-5422.

(6) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، كتاب النكاح، ج2، ص231، ح2847.

(7) شرح معاني الآثار، الطحاوي، كتاب النكاح، باب الرجل يريد أن يتزوج، ج3، ص15، ح4288-4289،

(8) صحيح سنن أبي داود، الألباني، كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر، ج6، ص364، ح1865.

(9) الجامع الصغير وزيادته، الألباني، ج2، ص1316، ح7953.

جلباب المرأة المسلمة[1]، صحيح الترغيب والترهيب[2]، غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام[3].

ترجمة رجال الإسناد:

علة هذا الحديث هو شريك وهو: **شريك بن عبد الله بن الحارث بن شريك بن عبد الله النخعي** القاضي بواسط ثم الكوفة: وثقه العجلي وابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال: "كان في آخر أمره يخطئ فيما روى، تغيَّر عليه حفظه، فسماع المتقدمين ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة"، وقد اجتنب يحي بن سعيد القطان الرواية عنه وضعفه، وقال ابن معين: "شريك صدوق ثقة، إلاَّ أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه"، وقال الدارقطني: "ليس شريك بالقوي فيما تفرد به"، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن شريك وأبي الأحوص أيهما أحب إليك؟ قال: "شريك وقد كان له أغاليط"، قال: وسألت أبا زرعة عن شريك يحتج به؟ فقال: "كان كثير الحديث، صاحب وهم يغلط أحيانا"، وقال ابن عدي: "الغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة، إنما أُتي فيه من سوء حفظه"، وضعفه الترمذي، قال: "وشريك بن عبد الله كثير الغلط والوهم"، نسبه عبد الحق في الأحكام إلى التدليس، وسبقه إلى وصفه به الدارقطني[4].

والغالب في من يضعف شريكا أنَّه يذكر خفة ضبطه وكثرة أوهامه وتغير حفظه بعد اختلاطه، ولكنَّه مع ذلك يبقى من أهل الصدق والستر، ولا تزول عنه رتبة الاحتجاج بحديثه إلاَّ إذا انفرد، استشهد به البخاريّ في الجامع الصحيح، وروى له مسلم في المتابعات، والأربعة.

---

(1) جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، محمد ناصر الدين الألباني، دار السلام، 2002م، ص77.

(2) صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، كتاب النكاح، الترغيب في غض البصر، ج2، ص398، ح1903.

(3) غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، الألباني، ص132، ح183.

(4) العلل الكبير، الترمذي، ص70، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج4، ص365، ت1602، معرفة الثقات، العجلي، ج1، ص453، ت727، الضعفاء، العقيلي، ج2، ص193، ت718، الكامل، ابن عدي، ج4، ص6، ت888، أحوال الرجال، الجوزجاني، ص92، ت134، الاغتباط، ابن سبط العجمي، ص170، ت52، التذكرة، الذهبي، ج1، ص232، ت218، الضعفاء والمتروكين، جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م، ص39، ت1623، التقريب، ابن حجر العسقلاني، ص266، ت2787، تعريف أهل التقديس، ابن حجر، ص33، ت56.

أما باقي الرواة:

علي بن حُجر بن إياس السعدي المروزي: نزيل بغداد، ثم مرو، قال النسائي: ثقة مأمون حافظ، وقال الخطيب: كان صادقا متقنا حافظا، قال الذهبي: وله أدب وشعر، وله تصانيف منها: كتاب أحكام القرآن، توفي في منتصف جمادى الأولى سنة أربع وأربعين ومائتين[1].

أبو ربيعة عمر بن ربيعة أبو ربيعة الإيادي: قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، وقال يحيى بن معين: كوفي ثقة، قال الحافظ: مقبول[2].

عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي: قاضى مرو، وثقه ابن معين وأحمد وأبو حاتم والعجلي، وهو متفق على الاحتجاج به، قال الحافظ في التقريب: ثقة، توفي خمس عشرة ومائة[3].

من خلال تراجم رواة الحديث، نجد أنَّ علة الحديث هي: ضعف شريك لاختلاطه، وكثرة غلطه، وكذلك شيخه أبو ربيعة، ضعفه ابن أبي حاتم، فالحديث ضعيف كما قال الترمذي.

تصحيح الشيخ الألباني للحديث:

قال الشيخ الألباني في صحيح أبي داود: "عن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: @**يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإنَّ لك الأولى، وليست لك الآخرة !**، حديث حسن، وقال الترمذي: "حسن غريب"، وصححه الحاكم، على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

إسناده: حدثنا إسماعيل بن موسى أخبرنا شريك عن أبي ربيعة عن ابن بريدة عن أبيه.

قال الألباني: وهذا إسناد ضعيف، لكن له طريق أخرى، حسنته من أجلها.

---

(1) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2، ص450، ت457، التقريب، ابن حجر، ص399، ت4700.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6، ص109، ت575، الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج2، ص209، ت2460، لسان الميزان، الذهبي، ج4، ص306، ت855، التقريب، ابن حجر، ص639، ت8093.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص13، ت61، الثقات، العجلي، ج2، ص22، ت857، التذكرة، الذهبي، ج1، ص102، ت95، تهذيب الكمال، المزي، ج14، ص328، ت3179، التقريب، ابن حجر، ص297، ت3227.

فقد أخرج الطحاوي، في كتابيه، والحاكم، وأحمد، من طريق: حماد بن سلمة حدثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن سلمة بن أبي الطفيل عن علي بن أبي طالب أنَّ النبي ﷺ قال له: فذكر الحديث. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

قال الألباني: وفيه ابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه، لكنَّ الحديث حسن بهذين الطريقين، ويشهد له الحديث الذي بعده.

وهو حديث جرير بن عبد الله قال: @سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة ؟ فأمرني ﷺ أن أصرف بصري! وهو صحيح أخرجه مسلم.

مناقشة:

وافق الشيخ الألباني الإمام الترمذي في تضعيف حديث الباب، لأنّ في سنده شريك وقد تفرد به، لكنَّ الألباني صححه بشاهد له عن محمد بن إسحاق وهو مدلس، وحديث سيء الحفظ ينجبر إذا جاء من طريق أخرى، ثم بشاهد عند مسلم من حديث جابر، والله أعلم.

الفرع الثاني: الحديث الثاني

رواه الإمام الترمذي في أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب مناقب عمرو بن العاص رضي الله عنه.

قال أبو عيسى / : "حدثنا قتيبة قال حدثنا ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: **@أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص!**.

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلاَّ من حديث ابن لهيعة عن مشرح، وليس إسناده بالقوي"[1].

هذا الحديث ضعيف الإسناد، وذلك لأنَّ فيه ابن لهيعة، وهو ضعيف اختلط فساء حفظه.

تخريج الحديث:

(1) الجامع الكبير، الترمذي، ج6، ص158-159، ح3844، وانظر أرقام الأحاديث: 637، 1622، 2707، 2777، 2903، 3046، 3641، 3944.

أخرجه الإمام أحمد في المسند[1]، والطبراني في الكبير[2].

وحسنه الشيخ الألباني في الصحيحة[3]، وفي صحيح الجامع [4]، ومشكاة المصابيح[5].

دراسة رجال الإسناد:

علة هذا الحديث هو ابن لهيعة وهو: **عبد الله بن لهيعة بن عقبة أبو عبد الرحمن الحضرمي الغافقي:** قاضي مصر، قال ابن حبان: "كان شيخا صالحا، ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا يقولون إنَّ سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة، فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء"، وقال: "قد سبرت أخبار بن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثير، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى، عن أقوام رآهم بن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به"، وقال بن معين: "ليس حديثه بذلك القوي، والسماع منه واحد القديم والحديث"، وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن بن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: "آخره وأوله سواء، إلاَّ أنَّ ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه"، وذكره ابن حجر في المدلسين، وقال: "صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية بن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين"[6].

---

(1) المسند، أحمد بن حنبل، ج28، ص629، ح17413.

(2) المعجم الكبير، الطيراني، ج17، ص307، ح845.

(3) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج1، ص288، ح155.

(4) صحيح الجامع الصغير وزيادته، الألباني، ج1، ص227، ح971.

(5) مشكاة المصابيح، التبريزي، ت: الألباني، ج3، ص1358، ح6236.

(6) التاريخ الكبير، البخاري، ج5، ص182، ت574، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص145، ت682، المجروحين، ابن حبان، ج1، ص504-505، ت532، الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص153، ت363، الكامل، ابن عدي، ج4، ص144، ت977، الاغتباط، ابن العجمي، ص190، ت58، طبقات المدلسين، ابن حجر، ص54، ت140، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص319، ت3563.

أما باقي الرواة:

قتيبة بن جميل ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغلاني: كان من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن وانتحالها، كتب عنه أحمد ويحيى وخلف وابن أبي شيبة وأبو خيثمة وأضرابهم من العراقيين، وثقه ابن معين، وأثنى عليه الإمام أحمد، وقال: "هو من آخر من سمع من ابن لهيعة"، قال الحافظ: ثقة ثبت، مات سنة أربعين[1].

مشرح ابن هاعان المعافري، أبو مصعب، المصري: وثقه العجلي، وابن معين، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "مشرح بن هاعان من أهل مصر، يروي عن عقبة بن عامر، يخطئ ويخالف"، وقال في المجروحين: "يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يتابع عليها، روى عنه ابن لهيعة والليث وأهل مصر، والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات والاعتبار بما وافق الثقات"، قال ابن حجر: "مقبول، (أي عند المتابعة) مات سنة ثمان وعشرين"[2].

فحديث الباب ضعيف لضعف ابن لهيعة، وكذا مشرح ابن هاعان، فهو صحيح الحديث ما لم يتفرد، فإذا انفرد أو خالف الثقات فهو ضعيف لا يعتبر به.

تصحيح الشيخ الألباني:

قال الشيخ الألباني في الصحيحة: حديث: @**أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص!.**

رواه الروياني في (مسنده) من طريق ابن أبي مريم وعبد الله بن وهب أنبأنا ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة مرفوعا.

ورواه أحمد حدثنا أبو عبد الرحمن حدثنا ابن لهيعة حدثني مشرح بن هاعان قال، سمعت عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7، ص140، ت784، الثقات، ابن حبان، ج9، ص20، التقريب، ابن حجر، ص454، ت5522.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8، ص431، ت1973، المجروحين، ابن حبان، ج2، ص367، ت1066، الثقات، ابن حبان، ج5، ص452، معرفة الثقات، العجلي، ج2، ص279، ت1728، التقريب، ابن حجر، ص532، ت6679.

ورواه الترمذي حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة به. وقال: "حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان، وليس إسناده بالقوي"، ومشرح بن هاعان وثَّقه ابن معين وغيره، وضعَّفه بعضهم، وهو حسن الحديث عندي، وابن لهيعة وإن كان ضعيفا لسوء حفظه، فإنَّ رواية العبادلة عنه تصحح حديثه كما جاء في ترجمته، وهذا من رواية اثنين منهم، وهما: أبو عبد الرحمن واسمه عبد الله بن يزيد المقري، وعبد الله بن وهب.

قال الألباني: ويشهد للحديث ما يأتي: "ابنا العاص مؤمنان هشام وعمرو".

أخرجه عفان بن مسلم: حدثنا حماد بن سلمة حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه، وأحمد، وابن سعد، من طريق عفان به، وكذلك أخرجه الحاكم، ثم أخرجه أحمد، وابن سعد، وأبو علي الصواف، وابن عساكر، من طرق أخرى عن حماد به[1]، وهذا سند حسن، وسكت عليه الحاكم والذهبي، ومن عادتهما أن يصححا هذا الإسناد على شرط مسلم.

وله شاهد: خرجه ابن عساكر من طريق ابن سعد حدثنا عمر بن حكام بن أبي الوضاح حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن عمر مرفوعا، ورجاله ثقات غير ابن حكام هذا فلم أعرفه، ثم استدركت فقلت: هو عمرو بالواو سقط من قلمي أو من ناسخ ابن عساكر، وعمرو ابن حكام معروف بالرواية عن شعبة وهو ضعيف، إلا أنه مع ضعفه يكتب حديثه كما قال ابن عدي، فهو صالح للاستشهاد به.

مناقشة:

الشيخ الألباني ضعف حديث الباب لأنَّ فيه ابن لهيعة وهو يضعف حديثه إذا انفرد به، ولم يكن من رواية العبادلة عنه، ولكنه صحَّحه بشاهد له عند الروياني، والإمام أحمد من طريق عبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقري، وهما من العبادلة الذين كان سماعهم صحيح من ابن لهيعة، لذلك صحح الشيخ الحديث بناءا على سماعهم الصحيح منه، ثم أتى له بشاهد آخر، فيه محمد ابن عمرو بن حزم، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.

فبهذه الشواهد حسن الشيخ الألباني حديث الباب.

---

(1) المسند، أحمد بن حنبل، ج13، ص409، ح8042، ج14، ص80، ح8338، وص286، ح8641-8642، المستدرك، الحاكم، ج3، ص555، ح5977، المعجم الكبير، الطبراني، ج22، ص177، ح461.

المبحث الثالث: الخطأ والوهم

المطلب الأول: تعريف الخطأ والوهم

الفرع الأول: لغة

أولا: الخطأ

قال ابن فارس: "الخاء والطاء والحرف المعتلّ والمهموز، يدلُّ على تعدّي الشيء والذَّهاب عنه، يقال أخطأ إذا تعدّى الصَّواب، وخَطِئ يخطأُ، إذا أذْنب، وهو قياسُ الباب، لأنَّه يترك الوجه الخير"[1].

قال ابن منظور: "الخَطأُ والخَطاءُ ضدُّ الصواب، وأخطأ يُخطئ إذا سلك سبيل الخطأ عمدا وسهوا، ويقال: خطئ بمعنى أخطأ، وقيل خطئ إذا تعمَّد، وأخطأ إذا لم يتعمد، ويقال لمن أراد شيئاً ففعل غيره أو فعل غير الصواب أخطأ، ورجل خَطَّاءٌ إذا كان ملازما للخطايا غير تارك لها، والمُخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره، والخاطِئُ من تعمَّد لما لا ينبغي"[2].

ثانيا: الوهم

وَهِم-بكسر الهاء- غَلِط وسَها، والوَهْمُ: من خطرات القلب، والجمع أَوْهام، وتَوَهَّمَ الشيء تخيَّله وتمثَّلَه، كان في الوجود أو لم يكن، وتَوهَّمْتُ الشيء وتفَرَّسْتُه، وتَوسَّمْتُه، وتَبَيَّنْتُه بمعنى واحد، وتوهمت في كذا وأوهمته أي أغفلته، والتُّهَمة الظن[3].

الفرع الثاني: اصطلاحا

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج2، ص198.(مادة خطوأ)

(2) لسان العرب، ابن منظور، م2، ج15، ص1192. (مادة أخطأ)

(3) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج6، ص149، العين، الفراهيدي، ج4، ص100، لسان العرب، ابن منظور، ص4933، المعجم الوسيط، ص1060. (مادة وهم)

أولا: الخطأ

الخطأ في الاصطلاح: هو ما ليس للإنسان فيه قصد[1].

ثانيا: الوهم

والوهم في الاصطلاح: هو رواية الحديث على سبيل التوهم، أي بناء على الطرف المرجوح، المقابل للظن[2].

وبيان ذلك أنَّ للعلم ينقسم إلى أربعة أقسام: القسم الأول منه: اليقين: وهو الذي يقتضي حصول تمام العلم، بحيث لا يبقى الإنسان متردداً في معلومه، ويليه الظن: وهو حصول جمهور العلم، بحيث يكون الحصول أرجح لدى الإنسان من خلافه، والشك: هو استواء الطرفين، فيبقى الإنسان متردداً بين الأمرين، واقفاً بينهما حائراً، والوهم: هو مقابل الظن، أي: الاحتمال المرجوح[3].

فإذا كان الوهم هو الغالب على رواية الراوي تُرك حديثه، أمَّا الوهم اليسير فإنَّه لا يضر ولا يخلو عنه أحد، ثم ما كل من له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكر كثير من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة، أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم، أن يعرف أنَّ غيرهم أرجح منهم وأوثق، إذا عارضهم أو خالفهم[4].

قال ابن مهدي: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وأخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه[5].

فالخطأ يشمل الوهم، وهما من الأسباب القادحة في صحة الحديث.

---

(1) التعريفات، الجرجاني، ص104.

(2) تحقيق الرغبة، عبد الكريم الخضير، ص109.

(3) شرح الكوكب المنير (مختصر التحرير)، محمد بن أحمد الفتوحي، ت: محمد الزحيلي-نزيه حماد، مكتبة العبيكان-الرياض، 1413هـ-1993م، ج1، ص 74-75.

(4) قواعد في علوم الحديث، ظفر أحمد التهانوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية-حلب، ط5، 1404هـ-1984م، ص 275.

(5) الكفاية، الخطيب البغدادي، م1، ج5، ص427.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ.

قال أبو عيسى / : "حدثنا هنَّاد، قال: حدثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: @**إنَّ للصلاة أولاً وآخراً، وإنَّ أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر، وإنَّ أول وقت صلاة العصر حين يدخل وقتها، وإنَّ آخر وقتها حين تصفرُّ الشمس، وإنَّ أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وإنَّ آخر وقتها حين يغيب الأُفقُ، وإنَّ أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الأُفقُ، وإنَّ آخر وقتها حين ينتصف الليل، وإنَّ أول وقت الفجر حين يطلع الفجر، وإنَّ آخر وقتها حين تطلع الشمس!**. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو.

سمعت محمدا يقول: "حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فُضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فُضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فُضيل.

وحدثنا هنَّاد قال: حدثنا أبو أسامة عن أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن مجاهد قال: "كان يقال: إنَّ للصلاة أولاً وآخراً، فذكر نحو حديث محمد بن فضيل، عن الأعمش، نحوه بمعناه"[1].

هذا الحديث ضعيف، ضعَّفه الترمذي لأنَّ محمد ابن فضيل أخطأ فيه.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: البيهقي في السنن الكبرى[2]، الدارقطني في السنن[3]،

---

(1) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج1، ص197-199، ح151، وانظر أرقام الأحاديث: 635، 1010، 1050، 1433، 1532.

(2) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة باب آخر وقت العشاء، ج1، ص552، ح1760

(3) السنن، الدارقطني، كتاب الصلاة، باب إمامة جبريل، ج1، ص492، ح1030.

أحمد في المسند[1]، ابن أبي شيبة في مصنفه[2]، الطحاوي في مشكل الآثار[3]، العقيلي في الضعفاء[4]، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف[5].

وصحَّحه الألباني في: الصحيحة[6]، والجامع الصغير وزيادته[7].

دراسة رجال الإسناد:

علة هذا الحديث هو **محمد بن فضيل بن غزوان أبو عبد الرحمن الضبي مولاهم الكوفي:** قال أبو زرعة: "هو صدوق من أهل العلم"، وقال أحمد: "محمد بن فضيل كان يتشيع وكان حسن الحديث"، وثقه يحيى بن معين، وابن حبان، والعجلي، وقال أبو حاتم: "شيخ"، وضعفه ابن المبارك، وكذا الجوزجاني وقال: "زائغ عن الحق"، قال البخاري: "مات سنة خمس وتسعين ومائة"[8].

أما باقي الرواة:

هناد بن السري بن مصعب أبو السري التميمي الكوفي العابد الوراق، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وسُئل الإمام أحمد عمن نكتب بالكوفة ؟ فقال: "عليكم بهناد"، وقال قتيبة: "ما رأيت وكيعا يعظم أحدا تعظيمه هنادا، ثم يسأله عن الأهل"، وقال الذهبي في التذكرة: "هناد بن السري بن مصعب، الحافظ القدوة الزاهد، شيخ الكوفة، أبو السري التميمي الدارمي

(1) المسند، أحمد بن حنبل، ج12، ص94، ح7172

(2) المصنف، ابن أبي شيبة، كتاب الصلاة، باب جميع مواقيت الصلاة، ج1، ص207، ح3238.

(3) شرح معاني الآثار، الطحاوي، كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة، ج1، ص149، ح907

(4) الضعفاء، العقيلي، ج4، ص119

(5) التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي، ج2، ص14، ح349.

(6) الصحيحة، الألباني، م4، ص272.

(7) الجامع الصغير وزيادته، الألباني، ج1، ص435، ح2178.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8، ص57، ت263، معرفة الثقات، العجلي، ج2، ص250، ت1635، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي، ت: أبو لبابة حسين، دار اللواء- الرياض، ط1، 1406هـ-1986م، ج2، ص674، ت562، الضعفاء، العقيلي، ج4، ص118، ت1678، أحوال الرجال، الجوزجاني، ص62، ت63، التقريب، ابن حجر، ص502، ت6227.

المحدث، له مصنف كبير في الزهد"، مات يوم الأربعاء آخر يوم من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين ومائتين[1].

الأعمش سليمان ابن مهران أبو محمد مولى بنى كاهل الكوفي: وهو أحد الأئمة في الحديث الحفاظ الأثبات، وثقه ابن معين، وابن حبان، والعجلي، قال أبو حاتم: "الأعمش ثقة يحتج بحديثه"، وكان أبو زرعة يقول: "سليمان الأعمش إمام"، وكان مدلسا مشهور به، قال الذهبي: "كان يدلس، ما نقموا عليه إلا التدليس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان، فإنَّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"، وقال أبو داود: "الأعمش والزهري وقتادة، لا يقاس بهم أحد"، وقال العجلي: "ولد في السنة التي قتل فيها حسين بن على سنة إحدى وستين، ومات الأعمش سنة تسع وأربعين ومائة، وكان الأعمش ثقة ثبتا في الحديث، وكان كثير الحديث، وكان عالما بالقرآن رأسا فيه، وكان فصيحا لا يلحن حرفا، وكان عالما بالفرائض، ولم يكن في زمانه من طبقته أكثر حديثا منه، وكان فيه تشيع"[2].

ذكوان أبو صالح السمان الزيات التيمي: مولى جويرية بنت الحارث الغطفاني، قال الإمام أحمد: "أبو صالح من أجلة الناس وأوثقهم، ومن أصحاب أبي هريرة، وقد شهد الدار يعنى زمن عثمان رضي الله عنه وهو ثقة ثقة"، قال يحي بن معين: "مديني مولى غطفان ثقة"، وقال أبو حاتم: "أبو صالح ذكوان، صالح الحديث يحتج بحديثه"، وسئل عنه أبو زرعة فقال: "مديني ثقة مستقيم الحديث"، قال الحافظ في التقريب: "ثقة ثبت، مات سنة إحدى ومائة"[3].

رجال هذا الحديث ثقات، وعلته وهم محمد بن فضيل، ومحمد بن فضيل ثقة.

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج9، ص119، ت501، التذكرة، الذهبي، ج2، ص507، ت522، التقريب، ابن حجر، ص574، ت7320.

(2) التاريخ الكبير، البخاري، ج4، ص37، ت1886، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج4، ص146، ت630، الثقات، ابن حبان، ج4، ص302، ت3014، معرفة الثقات، العجلي، ج1، ص434، ص676، التعديل والتجريح، أبو الوليد الباجي، ج3، ص1116، ت1320، التبيين لأسماء المدلسين، ابن سبط العجمي، ص31، ت30، ميزان الاعتدال، الذهبي، ج2، ص224، ت3517.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص450، ت2039، التقريب، ابن حجر، ص203، ت1841.

تصحيح الألباني للحديث:

قال الشيخ الألباني في الصحيحة، بعد ذكره للحديث بلفظ الترمذي: "أخرجه الترمذي، والطحاوي، والدارقطني، والبيهقي، وأحمد، من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد أعلُّوه بأنَّ غير ابن فضيل من الثقات، قد رووه عن الأعمش عن مجاهد مرسلا، وهذه ليست علة قادحة، لاحتمال أن يكون للأعمش فيه إسنادان: أحدهما عن أبي صالح عن أبي هريرة، والآخر عنه عن مجاهد مرسلا، ومثل هذا كثير في أحاديث الثقات، فمثله لا يرد به الحديث، لاسيما وكل ما فيه قد جاء في الأحاديث الصحيحة، فليس فيه ما يستنكر، والله أعلم"[1].

وقال الشيخ أحمد شاكر: "وأراد الترمذي برواية أثر مجاهد أن يذكر إسناده، ليدل على الرواية التي رآها البخاري صوابا، وهي أنَّ هذا الحديث موقوف من كلام مجاهد".

وكذلك فعل البيهقي، فقد روى هذا الأثر بإسناده من طريق زائدة عن الأعمش عن مجاهد، ثم قال: "وكذلك رواه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري وأبو زبيد عبثر بن القاسم عن الأعمش عن مجاهد"[2].

ولم ينفرد البخاري بتعليل حديث ابن فضيل المرفوع بأثر مجاهد الموقوف، فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه في العلل أنه قال: "هذا خطأ، وهم فيه ابن فضيل، يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد قوله"[3].

ونقل البيهقي عن العباس بن محمد الدوري قال: "سمعت يحيى بن معين يضعف حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، أحسب يحيى يريد: إنَّ للصلاة أولا وآخرا، وقال: إنما يروى عن الأعمش عن مجاهد"[4].

---

(1) الصحيحة، الألباني، م4، ص272.

(2) السنن الكبرى، البيهقي، ج1، ص553، ت1761.

(3) العلل، ابن أبي حاتم، علل أخبار رويت في الصلاة، مسألة 273، ج2، ص144-145.

(4) السنن الكبرى، البيهقي، ج1، ص553.

وهذا التعليل منهم خطأ، لأنَّ محمد بن فضيل ثقة حافظ، قال ابن المديني: "كان ثقة ثبتا في الحديث"، ولم يطعن فيه أحد إلا برميه بالتشيع، وليست هذه التهمة مما يؤثر في حفظه وتثبته، وقد رد ابن حزم هذا التعليل وقال: "وما يضر إسناد من أسند إيقاف من أوقف".

ونقل الزيلعي في نصب الراية عن ابن الجوزي أنَّه قال في التحقيق: "ابن فُضيل ثقة يجوز أن يكون الأعمش قد سمعه من مجاهد مرسلا وسمعه من أبي صالح مسندا".

ونقل أيضا عن ابن القطان قال: "ولا يبعد أن يكون عند الأعمش طريقان: إحداهما مرسلة، والأخرى مرفوعة، والذي رفعه صدوق من أهل العلم، وثقه ابن معين"[1].

قال أحمد شاكر: "والذي أختاره أن الرواية المرسلة أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة، ولا تكون تعليلا لها أصلا"[2].

مناقشة:

الألباني صحَّح الحديث، اعتمادا منه على ثقة محمد بن فضيل، فرجح أنَّ روايته من باب زيادة الثقة وهي مقبولة هنا، لأنَّ محمد من الثقات الأثبات، ولاسيما وكل ما فيه قد جاءت به الأحاديث الصحيحة، وهذا تصحيح منه بشواهد الحديث المروية في الصحيحين وغيرهما، أمَّا الشيخ أحمد شاكر فصحح الحديث عملا منه بقاعدته في أنَّ زيادة الثقة مقبولة مطلقا.

وفي هذا الكلام نظر، فالموقوف علَّة للمرفوع إن ثبت برواية الثقات الأثبات، فالوقف هو المحفوظ والرفع شذوذ، وهذا ما عليه الأئمة النقاد، وهذا الحديث قد ضعَّفه جمع، منهم: البخاري، وأبو حاتم، والدارقطني، والبزار، ورجَّحوا الرواية الموقوفة، فمن خلال القرائن المحتفة بالحديث: من تفرد ابن فضيل، وهو ممن لا يحتمل تفردهم، وعدم مشاركة الرواة عن الأعمش بن فضيل في رفعه، لم يعتبروه محفوظا، بل ضعَّفوا الرواية المرفوعة، وأعلُّوها بالموقوفة.

(1) نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد الزيلعي، ت: محمد عوامة، دار القبلة-جدة، د/ط، د/ت، ج1، ص230-231.

(2) السنن، الترمذي، ت: أحمد شاكر، ج1، ص285، ح151.

الفرع الأول: الحديث الثاني

رواه الإمام الترمذي في أبواب الجنائز عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في المشي أمام الجنازة

قال أبو عيسى / : حدثنا أبو موسى محمد بن المثنَّى قال: حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس: **@أنَّ النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان، كانوا يمشون أمام الجنازة!**.

سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: "هذا حديث خطأ، أخطأ فيه محمد بن بكر، وإنَّما يُروى هذا الحديث عن يونس عن الزهري **@أنَّ النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة!**، قال الزُّهري: "وأخبرني سالم، أنَّ أباه كان يمشي أمام الجنازة".

قال محمد: هذا أصح"[1].

علة هذا الحديث، خطأ محمد بن بكر في وصل الحديث، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: ابن ماجه في سننه[2]، وأبي يعلى في المسند[3]، والطحاوي في شرح معاني الآثار[4].

وصححه الألباني في: إرواء الغليل، وأحكام الجنائز[5].

دراسة رجال الإسناد:

(1) الجامع الكبير، الترمذي، ج2، ص322، ح1010، وانظر أرقام الأحاديث: 151، 635، 1050، 1433، 1532.

(2) السنن، ابن ماجه، ج3، ص37، ح1483.

(3) مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، ج6، ص291، ح3608.

(4) شرح معاني الآثار، الطحاوي، ج1، ص481-482، ح2755-2756.

(5) إرواء الغليل، الألباني، ج3، ص186، ح739، أحكام الجنائز، الألباني، ص95.

علة هذا الحديث هو **محمد بن بكر بن عثمان البرساني أبو عثمان البصري:** وثقه ابن معين، أبو داود، وابن حبان، والعجلي، قال أبو حاتم: "شيخ محله الصدق"، وقال النسائي في سننه: "ليس بالقوي"، وقال الحافظ: "صدوق قد يخطئ"، مات بالبصرة سنة ثلاث ومائتين[1].

أما باقي الرواة:

محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس أبو موسى العنزي البصري المعروف بالزمن: وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث صدوق"، وقال النسائي: "لا بأس به كان يغير في كتابه، كان صاحب كتاب لا يقرأ إلا من كتابه"، وقال الخطيب: "كان صدوقا ورعا فاضلا عاقلا، وكان ثقة ثبتا احتج سائر الأئمة بحديثه"، مات سنة اثنتين وخمسين[2].

يونس بن يزيد أبو يزيد الأيلي القرشي: وثقه ابن معين والعجلي، وكان الإمام أحمد سيء الرأي فيه جداً، وقال وكيع: رأيت يونس الأيلي وكان سيء الحفظ، لم يكن يعرف الحديث، وقال ابن المبارك وابن مهدي: إنَّ كتابه صحيح، وعن وكيع قال: لقيت يونس بن يزيد بمكة فجهدت به الجهد على أن يقيم حديثاً فلم يقدر عليه، وسئل أبو زرعة عن يونس بن يزيد فقال: "لا بأس به"، وسئل عنه في غير الزهري فقال: "ليس بالحافظ"، مات بمصر سنة تسع وخمسين[3].

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري أبو بكر: الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، قال ابن حبان: "رأى عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار، وكان فقيها فاضلا روى عنه الناس، مات سنة أربع وعشرين ومائة في ناحية الشام"[4].

---

(1) التاريخ الكبير، البخاري، ج1، ص48، ت96، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7، ص212، ت1175، معرفة الثقات، العجلي، ج2، ص233، ت1575، الثقات، ابن حبان ، ج7، ص442، التعديل والتجريح، أبو الوليد الباجي، ج2، ص621، ص460، التهذيب، ابن حجر، ج3، ص522، التقريب، ابن حجر، ص470، ت5760.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8، ص95، ت409، الثقات، ابن حبان، ج9، ص111، تهذيب الكمال، المزي، ج26، ص359، ت5579.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج9، ص247، ت1042، شرح العلل، ابن رجب، ج2، ص597-598، التهذيب ج4، ص474.

(4) الثقات، ابن حبان، ج5، ص349، التقريب، ابن حجر، ص506، ت6296.

فعلة هذا الحديث هي خطأ محمد بن بكر، وهو مختلف في توثيقه، ثم هو قد جاء بما لم يأت به الثقات عن الزهري.

تصحيح الألباني للحديث:

أخرج الشيخ الألباني في إرواء الغليل، حديث ابن عمر: @**رأيت النبي ﷺ وأبا بكر يمشون أمام الجنازة!**، وذكر تخريجه، وصحح رواية ابن عيينة، ونفى الوهم عن الجميع، وتوجيه الاختلاف: بأنَّ الزُّهري كان يرسله مرة ويسنده أخرى، وكل نقل ما سمع.

ثم قال: "وللحديث شاهد من رواية أنس بن مالك قال: @**كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان يمشون أمام الجنازة!**. أخرجه الترمذي، وابن ماجه، والطحاوي: من طريق محمد بن بكر البرساني أنبأنا يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن أنس، وقال الترمذي: "سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هذا خطأ، أخطأ فيه محمد بن بكر، وإنما يروي هذا الحديث عن يونس عن الزهري: "أنَّ النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة".

قال الألباني: محمد بن بكر مع أنَّه ثقة محتج به في الصحيحين، فانَّه لم يتفرد به، بل تابعه أبو زرعة قال: أنبأنا يونس بن يزيد، لكن زاد في آخره: "وخلفها"، أخرجه الطحاوي بسند صحيح.

مناقشة:

في معرض تعليقه على حديث الباب عند أبي يعلى، قال حسين أسد: "لقد تابع محمد بن بكر على وصله أبو زرعة، فقد أخرجه الطحاوي، من طريق ربيع الجيزي، وابن أبي داود، قالا: حدثنا يونس بن يزيد به، وفي آخره: "كانوا يمشون أمام الجنازة وخلفها"، ويشهد له حديث ابن عمر: عند الطيالسي، وأحمد، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقد أعلَّه قوم بالإرسال، فقال البيهقي في السنن: "واختلف فيه على عقيل، ويونس بن يزيد، فقيل عن كل واحد منهما عن الزهري، موصولا، وقيل مرسلا، ومن وصله واستقر على وصله ولم يختلف عليه فيه هو سفيان، وهو حجة ثقة"[1].

(1) مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، ت: حسين سليم أسد، ج6، ص292، ح3609.

فهذه المتابعة من أبي زرعة لمحمد بن بكر، وتصحيح البيهقي لرواية ابن عيينة، شواهد تعضد حديث الباب، وهو ما أشار إليه الألباني في كلامه على تصحيح رواية ابن عيينة، إلا أنه قال: "ولا علة له عندي، إلاَّ أن يكون الزهري لم يسمعه من أنس"، أي أنه لم يصحح هذا الطريقة بصورة قطعية.

أما في تعليل الرواية الموصول، فقد قال الدارقطني في العلل، وقد سئل عن حديث الزُّهْرِي عن أنس: @**أنَّ النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة!**، قال: يرويه يونس بن يزيد الأيلي، واختُلِف عنه: فرواه محمد بن بكر البرساني، ووهب الله بن راشد، وبكر بن مضر، عن يونس عن الزُّهْرِي عن أنس، وخالفهم ابن وهب فرواه عن يونس عن الزُّهْرِي عن سالم عن أبيه.

فرواية الحديث عن الزهري عن أنس، لم تأت إلاَّ من رواية يونس بن يزيد الأيلي.

واختُلف على الزُّهْرِي في روايته عن سالم، منهم من أسنده عنه، ومنهم من وقفه على ابن عمر، وأرسله عن الزُّهْرِي عنِ النَّبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر.

والصحيح عن الزُّهْرِي قول من قال: عن سالم عن أبيه أنه كان يمشي، وقد مشى رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر، لأنَّ الحفاظ رووه عن الزُّهْرِي عن سالم: أنه رأى ابن عُمَر، وهو الصواب[1].

وقال ابن عبد البر في التمهيد: "كذلك رواه محمد بن بكر البرساني عن يونس عن الزهري عن أنس، وهذا خطأ لا شك فيه، لا أدري ممن جاء، وإنَّما رواية يونس لهذا الحديث عن الزهري عن سالم مرسلا، وبعضهم يرويه عنه عن الزهري عن سالم عن أبيه مسندا، والذين يروونه عنه مرسلا أكثر وأحفظ"[2].

فتبين من خلال كلام الدارقطني، وابن عبد البر، -بعدما أوردا جميع أسانيد الحديث عن الزهري، وتكلما عن كل واحد منها-، أنَّ الرواية المرسلة عن الزهري هي الأصح، وهو ما رجَّحه جمع من الحفاظ، كأحمد والبخاري وابن المبارك والنسائي والخطيب وغيرهم.

(1) العلل، الدارقطني، ج12، ص179.

(2) التمهيد، ابن عبد البر، ج12، ص92-93.

الفصل الرابع:

تصحيح الشيخ الألباني أحاديث ضعفها الإمام الترمذي لعلل في المتون

- **المبحث الأول: الشّذوذ**
- **المبحث الثاني: النّكارة**
- **المبحث الثالث: الاضطراب**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: الشذوذ

المطلب الأول: تعريف الشذوذ

الفرع الأول: لغة

قال ابن فارس: "الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارَقة، وشذ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شذوذا[1].

والشاذ: المنفرد أو الخارج عن الجماعة وما خالف القاعدة أو القياس، وسمَّى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره، شاذًّا، وشذَّ الرجل إذا انفرد عن أَصحابه، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ[2].

الفرع الثاني: اصطلاحا

اختلف في تعريف الشاذ على أقوال:

عرّفه الشافعي رحمه الله بقوله: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة مالا يروي غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس"[3].

وعرّفه أبو يعلى الخليلي بقوله: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذّ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به[4].

وعرَّفه الحاكم: "أنَّ الشاذ هو حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة"[5].

وملخص الأقوال: أنَّ الشافعي قيَّد الشاذ بقيدين: الثقة، والمخالفة لمن هو أرجح منه.

والحاكم قيده بالثقة فقط.

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج3، ص180. (مادة شذ)

(2) لسان العرب، ابن منظور، ص2219، (مادة شذذ)، المعجم الوسيط، ص476، (مادة شذ).

(3) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص375، علوم الحديث، ابن الصلاح، ص76.

(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، ج1، ص176.

(5) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، ص375.

والخليلي لم يقيده بشيء، لكن قال: "فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به".

ويؤيده قول ابن الصلاح في المقدمة: "وإطلاق الحكم على التَّفرد بالرد، أو النَّكارة، أو الشذوذ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث".

وقال الحافظ ابن حجر: "والحاصل من كلامهم أنَّ الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ: الصحيح وغير الصحيح، فكلامه أعم، وأخص منه كلام الحاكم، لأنَّه يقول: "إنه تفرد الثقة" فيخرج تفرد غير الثقة، فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ، وأخص منه كلام الشافعي، لأنه يقول: "إنه تفرد الثقة بمخالفة من هو أرجح منه"، ويلزم عليه ما يلزم على قول الحاكم، لكن الشافعي صرح بأنه مرجوح، وأن الراوية الراجحة أولى، لكن هل يلزم من ذلك عدم الحكم عليه بالصحة؟"[1].

وعرفه الشَّيخ الألباني بقوله: "والحديث الشَّاذ ما رواه الثقة مخالفا لمن هو أوثق منه، أو أكثر عددا"[2].

والشذوذ علة يرد بها الحديث.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما يقول العاطس إذا عطس.

قال أبو عيسى / : "حدثنا حميد بن مسعدة قال: حدثنا زياد بن الربيع قال: حدثنا حضرمي مولى آل الجارود عن نافع أنَّ رجلا عطس إلى جنب ابن عمر فقال: "الحمد لله، والسلام على رسول الله"، قال ابن عمر: وأنا أقول: "الحمد لله والسلام على رسول الله"، وليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ، علَّمنا أن نقول: @**الحمد لله على كل حال!**.

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، ج2، ص652-653.

(2) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج2، ص13.

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث زياد بن الربيع"[1].

هذا الحديث شاذ تفرد زياد بن الربيع بروايته على هذا الوجه.

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: الحاكم في المستدرك[2]، والبيهقي في شعب الإيمان[3]، والمزي في تهذيب الكمال[4].

صححه الألباني في: الإرواء[5]، وصحيح الأدب المفرد[6]، والمشكاة، وقال: إسناده جيد[7].

دراسة رجال الإسناد:

حميد بن مسعدة بن المبارك السامي الباهلي أبو علي: قال أبو حاتم : "كتبت حديثه في سنة نيف وأربعين ومائتين، فلما قدمت البصرة كان قد مات، كتب عنه أبو زرعة وأصحابنا وهو صدوق"، وقال النسائي في أسماء شيوخه: "ثقة"، مات سنة أربع وأربعين ومائتين[8].

---

(1) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج4، ص454-455، وانظر أرقام الأحاديث: 73، 119/118، 139، 241، 269، 372، 423، 447، 452، 542، 587، 597، 687، 730، 815، 845، 924، 957، 960، 1007/ 1008، 1016، 1128، 1248، 1260، 1365، 1395، 1455، 1484، 1491، 1492، 1600، 1604، 1624، 1626، 1679، 1681، 1726، 1766، 1770، 1899، 1904، 1978، 1979، 1997، 2003، 2221، 2223، 2239، 2260، 2302، 2402، 2443، 2531، 2641، 2682، 2695، 2738، 2790، 2814، 2835، 2844، 2882، 2995، 3036، 3049، 3088، 3116، 3165، 3183، 3122، 3186، 3265، 3331، 3338، 3357، 3358، 3667، 3747، 3799، 3905، 3936.

(2) المستدرك، أبو عبد الله الحاكم، كتاب الأدب، ج4، ص399، ح7772.

(3) شعب الإيمان، البيهقي، ج7، ص24، ح9327.

(4) تهذيب الكمال، المزي، ج6، ص553.

(5) الألباني، إرواء الغليل، ج3، ص244، ح780.

(6) صحيح الأدب المفرد، الألباني، مكتبة الدليل-السعودية، د/ط، د/ت، باب كيف يبدأ العاطس، ص345، ح714.

(7) المشكاة، الألباني، ج3، ص1341، ح4744.

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص229، ت1007، الثقات، ابن حبان، ج8، ص197، التهذيب، ابن حجر، ج3، ص43.

زياد بن الربيع أبو خداش اليحمدي: قال فيه أحمد: "شيخ بصري ليس به بأس، من الشيوخ الثقات"، وقال ابن عدي: "ولا أرى بأحاديثه بأسا"، وثقه الدارقطني، وضعَّفه البخاري: "وقال في إسناده نظر"، مات سنة خمس وثمانين ومائة[1].

حضرمي مولى الجارود بن عجلان: ويقال مولى بني جذيمة بن عبيد العيشي روى عن نافع روى عنه زياد بن الربيع وسكين بن عبد العزيز ، ذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن حجر قي التقريب مقبول[2].

نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عبد الله المدني: أصابه عبد الله في بعض غزواته، قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث"، وقال البخاري: "أصح الأسانيد مالك عن نافع عن بن عمر"، وقال مالك بن أنس: "كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر، لا أبالي أن لا أسمعه من غيره"، وسُئل الإمام أحمد: إذا اختلف سالم ونافع في ابن عمر، من أحب إليك؟ قال: "ما أتقدم عليهما"، وقال النسائي ثقة، مات سنة سبع عشرة ومائة[3].

حميد بن مسعدة صدوق، زياد بن الربيع وثقه غير واحد وضعَّفه البخاري، حضرمي ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر مقبول حين يتابع، ونافع أحد الأعلام، فالإسناد ضعيف لتفرد زياد بن الربيع به عن حضرمي، وتفرد حضرمي عن نافع به.

تصحيح الألباني للحديث:

تكلم عليه الألباني ضمن كلامه على حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: @**إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، وليقل أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم!**. صحيح.

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص531، ت2401، الثقات، ابن حبان، ج6، ص325، الضعفاء، العقيلي، ج2، ص76، ح523، الكامل، ابن عدي، ج3، 195، ت696، سؤالات الحاكم للدارقطني، الحاكم، ص209، ت232.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص302، ت1346، الثقات، ابن حبان، ج6، ص249، التقريب، ابن حجر، ص171، ت1395.

(3) التاريخ الكبير، البخاري، ج8، ص84، ت2270، تهذيب الكمال، المزي، ج29، ص298، ت6373.

رواه أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة به[1]، وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، لكن قوله "على كل حال"، شاذ في هذا الحديث.

فقد أخرجه البخاري في صحيحه[2]، وفي (الأدب المفرد) بدونها، فقال: حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة به.

بل أخرجه في (الأدب المفرد) بسند أبي داود بدونها، فقال: حدثنا موسى بن إسماعيل به.

وكذلك أخرجه أحمد وابن السني من طريق النسائي والإسماعيلي وأبو نعيم في (المستخرج)، من طرق أخرى عن عبد العزيز بن أبي سلمة به، دون الزيادة أيضا، فهي شاذة قطعا، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في (الفتح)[3].

وأخرجه الخطيب[4]، من طريق حبيب كاتب مالك بن أنس حدثنا عبد الله بن عامر عن عبد الله بن دينار به، لكن حبيب هذا قال ابن أبي حاتم: قال أبي: "متروك الحديث، روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة"[5].

بيد أنَّ هذه الزيادة صحيحة لورودها في أحاديث أخرى، من رواية ابن عمر، وعلي بن أبي طالب، و أبي أيوب الأنصاري، وسالم بن عبيد:

- أما حديث ابن عمر: فيرويه نافع: أنَّ رجلا عطس إلى جنب ابن عمر، فقال: الحمد لله والسلام على رسول الله، قال ابن عمر: "وأنا أقول: الحمد لله والسلام، على رسول الله، وليس هكذا علمنا رسول الله ﷺ، علمنا أن نقول: **@الحمد لله عل كل حال!**.

---

(1) السنن، أبو داود السجستاني، تع: الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، د/ط،د/ت، ص909، ح5033.

(2) الصحيح (مع فتح الباري)، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: عبد القادر شيبة، ط1، 1221هـ-2001م، كتاب الأدب، باب إذا عطس كيف يشمت، ج14، ص119، ح6224

(3) تكلم عليها كلها الحافظ في الفتح، كتاب الأدب، باب الحمد للعاطس، ج14، ص106، ح6221.

(4) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م، ج8، ص559، ت4035.

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص100، ت466.

أخرجه الترمذي، والحارث بن أبي أسامة في مسنده، والحاكم وقال: "صحيح الإسناد غريب"، وقال الترمذي : "غريب لا نعرفه إلا من حديث زياد بن الربيع".

قلت: وهو ثقة من رجال البخاري، وبقية الرجال ثقات فالإسناد صحيح.

- وأما حديث علي فيرويه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: @**إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال، وليقل له من عنده: يرحمك الله، ويرد عليهم: يهديكم الله ويصلح بالكم!.**

أخرجه الترمذي، والحاكم، وأحمد، وأبو نعيم في (الحلية)، وهذا سند رجاله ثقات لكن ابن أبي ليلى[1] سيء الحفظ، وقد كان يضطرب في إسناده، فتارة يجعله من مسند علي، كما في هذه الرواية، وتارة يجعله من مسند أبي أيوب الأنصاري.

وفي رواية لأحمد: من طريق يحي عن ابن أبي ليلى به عن علي، وزاد في آخره: "فقلت له: عن أبي أيوب؟ قال: علي رضي الله عنه).

- وأما حديث سالم بن عبيد: فيرويه عنه رجل من آل خالد بن عرفطة عن آخر قال: "كنت مع سالم بن عبيد في سفر، فعطس رجل فقال: "السلام عليكم"، فقال: "عليك وعلى أمك"، ثم سار فقال: "لعلك وجدت في نفسك"، قال: "ما أردت أن تذكر أمي"، قال: " لم أستطع إلا أن أقولها، كنت مع رسول الله ﷺ في سفر، فعطس رجل فقال: السلام عليك، فقال: @عليك وعلى أمك!، ثم قال: @**إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، أو الحمد لله رب العالمين، وليقل له: يرحمكم الله أو يرحمك الله** - شك يحي- **وليقل: يغفر الله لي ولكم!.**

أخرجه أحمد عن هلال بن يساف عن الرجل. ورواه أبو داود والترمذي، والحاكم، وابن السني، عن هلال عن سالم، بإسقاط الرجلين، وبعضهم أسقط أحدهما، وذكر الحاكم أنَّ هلالا لم يدرك سالما فالإسناد ضعيف لانقطاعه أو لجهالة الواسطة بينهما.

---

(1) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن، صدوق سيء الحفظ جدا، مات سنة ثمان وأربعين. أنظر: التقريب، ابن حجر، ص493، ت6081.

وقال الألباني في صحيح الأدب المفرد: " أخرجه الترمذي وغيره بإسناد صحيح، كما في الإرواء.

وأمَّا ما رواه البيهقي في (الشعب) عن نافع عن ابن عمر خلاف رواية الترمذي هذه فهي منكرة، فيها عبَّاد بن زياد الأسدي، ترك حديثه موسى الحمال، وقال ابن عدي: "له مناكير"، وفيه أبو إسحاق وكان اختلط".

ورواية البيهقي التي أشار إليها الألباني هي: أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنا أبو عبد الله الصفار نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا عباد بن زياد الأسدي نا زهير عن أبي إسحاق عن نافع قال: عطس رجل عند ابن عمر فحمد الله، فقال له ابن عمر: "قد بخلت فهلا حيث حمدت الله صليت على النبي ﷺ"[1].

وقال البيهقي عقب روايته لإسناد زياد بن الربيع بعد هذا، "الإسنادان الأولان أصح من رواية زياد بن الربيع، وفيهما دلالة على خطأ رواية ابن الربيع، وقد قال: "البخاري فيه نظر"".

ثم قال الألباني: "وله عنده طريق آخر فيه أحمد بن عبيد-قال الحافظ: "لين الحديث"- نا عمر بن حفص بن عمر، لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً.

ولزيادة "على كل حال" الواردة في رواية التِّرمذي شواهد خرجتها في الإرواء، وكذلك زيادة "يغفر الله لنا ولكم"، بأسانيد فيها مقال يعطيها مجموعها قوة".

مناقشة:

حديث الباب أعلَّه الترمذي بتفرد زياد بن الربيع بروايته على ذلك الوجه، وزياد بن الربيع ثقة، لكنَّه تفرد بإسناده ومتنه.

والشيخ الألباني قد صحَّح حديث أبي هريرة الذي عند أبي داود، وذلك لأنَّه جاء في الصحيحين، دون زيادة: "على كل حال"، فاعتبرها شاذَّة لأنَّها ليست عند البخاري، ثم هو صحَّحها لأنَّها جاءت من طريق زياد بن الربيع وهي التي عند الترمذي، فصحح الإسناد لذاته، قال في المشكاة: "إسناده جيد"، وفي الإرواء: أخرجه الحاكم وقال: "صحيح الإسناد غريب"، وقال

(1) شعب الإيمان، البيهقي، ج7، ص24، ح9325.

الترمذي : "غريب لا نعرفه إلا من حديث زياد بن الربيع"، قال الألباني: "وهو ثقة من رجال البخاري، وبقية الرجال ثقات فالإسناد صحيح".

فالشيخ الألباني صحَّح الحديث لأنَّ زياد ثقة ولم يأت بما يخالف الثقات، ثم أتى بشواهد صحَّح فيها هذه الزيادة لكنَّها ضعيفة، تنجبر ببعضها البعض.

لكن زياد بن الربيع مختلف فيه وهو ممن لا يحتمل تفرده، ثم هو قد تفرد بزيادة لم يأت بها الثقات، فالزيادة شاذة كما أشار إليه الترمذي، أما الشواهد: فحديث ابن عمر فيه زياد قد تفرد به، وحديث علي فيه ابن أبي ليلى سيء الحفظ وكان يضطرب في إسناده، وحديث سالم بن عبيد فيه رجل مجهول، فهذه الشواهد لا تنهض بهذا الحديث للصحة.

الفرع الثاني: الحديث الثاني

رواه الإمام الترمذي في أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الشعراء.

قال أبو عيسى / : "حدثنا عبد الله بن أبي زياد قال: حدثنا أبو زيد عن عوف عن قسامة بن زهير قال حدثنا الأشعري قال: "لما نزل (O P Q R) [الشعراء:214] وضع رسول الله ﷺ أصبعيه في أذنيه فرفع من صوته، فقال: @**يا بني عبد مناف، يا صباحاه!**.

هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث أبي موسى.

وقد رواه بعضهم عن عوف، عن قسامة بن زهير، عن النبي ﷺ مرسلا، ولم يذكروا فيه عن أبي موسى، وهو أصح، ذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه من حديث أبي موسى"[1].

هذا الحديث تفرد به أبو زيد فرواه مرسلا، ورواه غيره ولم يذكروا فيه عن أبي موسى.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان في صحيحه[2]، وأبو عوانة في مسنده[3].

---

(1) الجامع الكبير، أبو عيسى الترمذي، ج5، ص249، ح3186.

(2) الصحيح، ابن حبان، ج14، ص488، ح6551.

(3) مسند أبي عوانة، أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، دار المعرفة-بيروت، ج1، ص89، ح271

وصححه الألباني في: صحيح سنن الترمذي[1]، وقال: حسن صحيح.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني أبو عبد الرحمن الكوفي: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "قدمت الكوفة وكان مستترا، فلم أكتب عنه وذلك في سنة خمس وخمسين ومائتين، ثم رجعنا من الحج وقد توفي، سئل أبي عنه فقال: صدوق، مات سنة خمس وخمسين ومائتين[2].

سعيد بن أوس أبو زيد النحوي وهو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن أبى زيد الأنصاري: سئل عنه يحي بن معين فقال: "كان صدوقا"، وكان أبو حاتم يجمل القول ويقول هو صدوق، وقال الساجي: "كان قدريا ضعيفا غير ثبت"، وقال ابن حبان: "يروي عن ابن عون ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بما انفرد به من الأخبار ولا اعتبار إلاَّ بما وافق فيه الثقات"، وقال الحاكم: "كان ثقة ثبتا"، وقال عبد الواحد في مراتب النحويين: "كان ثقة مأمونا عندهم، ويذكر بالتشيع، وكان من أهل العدل، وكان الخليل رجع إلى قوله"، مات سنة أربع عشرة[3].

عوف بن أبي جميلة أبو سهل العبدي الهجري: كان يتشيع، قال الإمام مسلم: "وإذا وازنت بين الأقران كابن عون وأيوب، مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني، وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أنَّ ابن عون وأيوب صاحباهما، إلاَّ أنَّ البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة"، وقال النسائي: ثقة ثبت، مات سنة ست وأربعين ومائة[4].

---

(1) صحيح سنن الترمذي، الألباني، ص297، ح3186.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص38، ت169، الثقات، ابن حبان، ج8، ص364، تهذيب الكمال، المزي، ج14، ص427، ت3231.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج4، ص4، ت12، المجروحين، ابن حبان، ج1، ص324، التهذيب، ابن حجر، ج4، ص4، التقريب، ابن حجر، ص233، ت2272.

(4) التاريخ الكبير، البخاري، ج7، ص58، ت264، ميزان الإعتدال، الذهبي، ج3، ص305، ت6530.

قسامة بن زهير المازني التميمي البصري: عن قال يحي بن معين: "قسامة بن زهير ثقة"، وقال العجلي: "بصري تابعي ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: "كان ثقة إن شاء الله"، وتوفي في ولاية الحجاج[1].

تصحيح الألباني للحديث:

الألباني صحَّح هذا الحديث لأنَّ أصله عند البخاري، من طريق أبو اليمان عن شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قام رسول الله ﷺ، حين أنزل الله عز وجل: (O P Q) ، قال : @**يا معشر قريش اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئا، ...!** الحديث[2].

قال ابن حجر: "قوله @فإني نذير لكم! أي منذر، ووقع في حديث قبيصة بن محارب وزهير بن عمرو عند مسلم وأحمد، فجعل ينادي: @**إنمَّا أنا نذير وإنما مثلي ومثلكم كرجل رأى العدو فجعل يهتف: يا صباحاه، يعني ينذر قومه!**، وفي رواية موسى بن وردان عن أبي هريرة عند أحمد، قال: @**أنا النذير، والساعة الموعد!**، وعند الطبري من مرسل قسامة بن زهير قال: بلغني أنه ﷺ وضع أصابعه في أذنه ورفع صوته، وقال: @**يا صباحاه!**، ووصله مرة أخرى، عن قسامة عن أبي موسى الأشعري، وأخرجه الترمذي موصولا أيضا.

يعني أنَّ حديث الباب جاء مرسلا وموصولا وهي الرِّاوية التي رجَّحها الترمذي، وأعلَّ بها الرواية المرسلة وهي حديث الباب، قال الترمذي: " ذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه من حديث أبي موسى".

والخطأ ممن هو دون عوف، لأنَّ الترمذي قد صحَّح حديث عوف عن قسامة بن زهير في الجامع في غير موضع، وإنَّما صحَّح الألباني هذا الحديث لأنَّ لفظه جاء عند مسلم، ومعناه صحَّ من عدة طرق عند البخاري ومسلم وغيرهما.

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7، ص147، ت817، معرفة الثقات، العجلي، ج2، ص218، ت1523، التهذيب، ابن حجر، ج8، ص338.

(2) الصحيح مع الفتح، البخاري، كتاب التفسير، باب وأنذر عشيرتك الأقربين، ج8، ص370، ح4585-4586

المبحث الثاني: النكارة

المطلب الأول: تعريف النكارة

الفرع الأول: لغة

يقول ابن فارس: "النون والكاف والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على خلاف المعرفة التي يَسكن إليها القلب، ونَكِرَ الشَّيء وأنكَره: لم يَقبله قلبه ولم يعترف به لسانه[1]، وأنكر: الشيء جهله.

والمنكر اسم مفعول من الإنكار، والمُنكَرُ من الأَمر خلاف المعروف، وكلُّ ما قبَّحه الشرع وحَرَّمَهُ وكرهه فهو مُنْكَرٌ[2].

الفرع الثاني: اصطلاحا

قال البرديجي المنكر هو: "الفرد الذي لا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه ولا من غيره"[3].

قال ابن الصلاح معلقا: "وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث"[4].

قال ابن حجر في النكت: "وهذا ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد، لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده"[5].

وقال ابن الصلاح في تعريفه: " المنكر ينقسم إلى قسمين، الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات، والثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده"[6].

---

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج5، ص476. (مادة نكر)

(2) لسان العرب، ابن منظور، م6، ج49، ص4539، المعجم الوسيط، ص951. (مادة نكر)

(3) المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ت: جاويد عبد العظيم، 1403هـ، ص127.

(4) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص80.

(5) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، ج2، ص674.

(6) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص81-82.

قال السخاوي في التفصيل في حد الشاذ والمنكر والفرق بينهما: "وقد فصَل بينهما شيخنا، حيث قرَّر أنَّ المعتمد في تعريف الشَّاذ اصطلاحا أنَّه: "ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه"، وفي تعريف المنكر: "ما رواه غير المقبول مخالفا للثقات"، فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف مع ذلك كان أشدَّ في شذوذه، وربما سمَّاه بعضهم منكرا، وإن بلغ الشاذ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في البقية والضبط، كان المرجوح شاذا، وهو القسم الثاني، وهو المعتمد في تسميته، وأمَّا إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ، أو الضعف في بعض شيوخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهدا فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف مع ذلك فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين، قال: فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ وأنَّ كلاً منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة"[1].

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية

الفرع الأول: الحديث الأول

رواه الإمام الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة.

قال أبو عيسى / : "حدثنا قتيبة، قال: حدثنا شريك عن أبي اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنَّه قال في المستحاضة: @**تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تحيض فيها، ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة، وتصوم وتصلي!**.

وحدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا شريك نحوه بمعناه.

هذا حديث قد تفرد به شريك، عن أبي اليقظان.

وسألت محمدا عن هذا الحديث فقلت: عدي بن ثابت عن أبيه عن جده جد عدي ما اسمه؟ فلم يعرف محمد اسمه.

(1) النكت، ابن حجر، ج2، ص674-675.

وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين: أنَّ اسمه دينار، فلم يعبأ به"[1].

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه: أبو داود في السنن[2]، ابن ماجه في السنن[3]، والبيهقي في الكبرى[4]، ابن أبي شيبة في المصنف[5]، الطبراني في الكبير[6]، ابن عدي في الكامل[7]، والمزي في تهذيب الكمال[8].

وصححه الألباني في : صحيح أبي داود[9]، والإرواء[10].

---

(1) الجامع الكبير، الترمذي ج1، ص168-169، ح126-127، وانظر أرقام الأحاديث: 223، 238، 242، 345، 296، 419، 431، 469، 482، 578، 579، 604، 606، 609، 618، 629، 638، 646، 679، 682، 870، 1020، 1026، 1045، 1077، 1084، 1186، 1281، 1287، 1295، 1330، 1332، 1380، 1398، 1473، 1525، 1563، 1564، 1640، 1775، 1776، 1852، 1872/1873، 1919، 1964، 2008، 2054، 2094/2095، 2108، 2109، 2133، 2144، 2155، 2167، 2197، 2212، 2261، 2267، 2317، 2332، 2352، 2400، 2407، 2436، 2458، 2499، 2517، 2521، 2538، 2544، 2601، 2650/2651، 2670، 2699، 2727، 2758، 2834، 2854، 2909، 2957، 3100، 3132، 3154، 3163، 3195، 3202، 3205، 3261، 3270، 3291، 3310، 3364، 3370، 3382، 3424، 3428، 3431، 3442، 3479، 3524، 3525، 3544، 3577، 3585، 3599، 3604، 3665، 3678، 3679، 3732، 3734، 3739، 3740، 3763، 3790، 3805، 3843، 3844، 3912/3913، 3915، 3787.

(2) سنن أبي داود (بأحكام الألباني)، أبو داود السجستاني، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، ص57، ح297.

(3) سنن ابن ماجه، ابن ماجه، ج1، ص494، ح625.

(4) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحيض، باب المستحاضة تغسل عنها أثر الدم، ج1، ص511، ح1633-1634.

(5) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة، ج1، ص235، ح1374.

(6) المعجم الكبير، الطبراني، ج22، ص386، ح962.

(7) الكامل، ابن عدي، ج5، ص16، ت888.

(8) تهذيب الكمال، المزي، ج4، ص386، ت837.

(9) صحيح أبي داود (الأم)، الألباني، ج2، ص93.

(10) الإرواء، الألباني، ج1، ص224-225.

دراسة رجال الإسناد:

قتيبة بن جميل ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغلاني: كان من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن وانتحالها، وثقه ابن معين، وأثنى عليه الإمام أحمد، وقال: "هو من آخر من سمع من ابن لهيعة"، قال الحافظ: ثقة ثبت، مات سنة أربعين[1].

شريك بن عبد الله بن الحارث بن شريك بن عبد الله النخعي القاضي بواسط ثم الكوفة: وثقه العجلي وابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، قال: "كان في آخر أمره يخطئ فيما روى، تغيَّر عليه حفظه، فسماع المتقدمين ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة"، وضعفه الترمذي، قال: "وشريك بن عبد الله كثير الغلط والوهم"[2].

أبو اليقظان عثمان بن عمير البجلي الكوفي الأعمى: ضعفه الدارقطني، وابن معين، وأحمد، وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، قال أبو حاتم: "ضعيف، منكر الحديث كان شعبة لا يرضاه"، قال ابن حبان في المجروحين: "وهو الذي يقال له عثمان بن قيس الأعمى، كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به، فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات، ولا الذي انفرد به عن الأثبات، لاختلاط البعض بالبعض[3].

عدي بن ثابت الأنصاري: جده أبو أمه عبد الله بن يزيد، وثقه الإمام أحمد، وقال أبو حاتم: "هو صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم"، وسُئل عنه يحيى فقال: "كان يفرط في التشيع"، مات سنة ست عشرة ومائة[4].

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7، ص140، ت784، الثقات، ابن حبان، ج9، ص20، التقريب، ابن حجر، ص454، ت5522. (وقد تقدمت ترجمته).

(2) العلل الكبير، الترمذي، ص70، الثقات، العجلي، ج1، ص453، ت727، الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ص39، ت1623، التقريب، ابن حجر، ص266، ت2787. (وقد تقدمت ترجمته).

(3) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، ج1، ص483، ت1109، البخاري، التاريخ الكبير، ج6، ص245، ت2295، العلل، الدارقطني، ج9، ص89، سؤالات ابن الجنيد، ابن الجنيد، ص402، ت543، المجروحين، ابن حبان، ج1، ص335، ت661، الجرح والتعديل ابن أبي حاتم، ، ج6، ص161، ت884.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7، ص2، ت5، الضعفاء، العقيلي، ج3، ص372، ت1411، التقريب، ابن حجر، ص388، ت4539.

ثابت الأنصاري: والد عدي بن ثابت، قال البخاري في حديث المستحاضة، في ترجمة ثابت: "مثله ولا يتابع عليه"، قال ابن حجر: مجهول الحال"[1].

جد عدي بن ثابت: قال أبو بكر البرقاني، قلت لأبي الحسن الدارقطني: شريك عن أبي اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده كيف هذا الإسناد؟ قال: "ضعيف"، قلت: من جهة من؟ قال: "أبو اليقظان ضعيف"، قلت: فيترك؟ قال: "لا، يخرج رواه الناس قديما"، قلت له: عدي بن ثابت بن من قال: "قد قيل بن دينار، وقيل أنه يعني جده أبو أمه وهو عبد الله بن يزيد الخطمي، ولا يصح من هذا كلَّه شيء"، وقال الترمذي: "سألت محمدا عن هذا الحديث، فقلت: عدي بن ثابت عن أبيه عن جده، جد عدي ما اسمه؟ فلم يعرف محمد اسمه، وذكرت لمحمد قول يحي بن معين: أنَّ اسمه دينار، فلم يعبأ به، وقال أبو علي الطوسي: جدُّ عدي مجهول لا يعرف، ويقال اسمه دينار ولا يصح"[2].

علي بن حُجر بن إياس السعدي المروزي: نزيل بغداد، ثم مرو، قال النسائي: ثقة مأمون حافظ، وقال الخطيب: كان صادقا متقنا حافظا، قال الذهبي: وله أدب وشعر، وله تصانيف منها: كتاب أحكام القرآن، توفي في منتصف جمادى الأولى سنة أربع وأربعين ومائتين[3].

عدي بن ثابت ثقة صدوق، أما: شريك وأبو القطان وثابت أبو عدي وكذا جده ضعفاء، ثم هو قد أعله الترمذي، بتفرد شريك عن أبو اليقظان به، فالحديث ضعيف لضعف هؤلاء الرواة، وقد تفرد به ضعيف فهو منكر.

تصحيح الألباني للحديث:

قال الألباني في صحيح أبي داود: "عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في المستحاضة: @**تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتصلي، والوضوء عند كل صلاة** -زاد في رواية: **وتصوم وتصلي**-!. حديث صحيح.

---

(1) التاريخ الكبير، البخاري، ج2، ص161، ت2055، التقريب، ابن حجر، ص133، ت836.

(2) تهذيب الكمال، المزي، ج4، ص385، ت837.

(3) تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2، ص450، ت457، التقريب، ابن حجر، ص399، ت4700.

إسناده: حدثنا محمد بن جعفر بن زياد وأنا عثمان بن أبي شيبة قال نا شريك عن أبي اليقظان عن عدي بن ثابت. قال أبو داود: "وزاد عثمان: "وتصوم وتصلي".

وهذا إسناد ضعيف: شريك سيئ الحفظ، وأبو اليقظان اسمه عثمان بن عمير، وهو ضعيف، وثابت- والد عدي- مجهول الحال، كما في (الميزان)، و(التقريب)، وأما ابن حبان، فذكره في (الثقات) على قاعدته، وأما جد عدي فلم يعرف.

والحديث أخرجه الترمذي، والدارمي، وابن ماجه، والطحاوي، والبيهقي: من طرق عن شريك به، وقال الترمذي: "تفرد به شريك عن أبي اليقظان، وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقلت: عدي بن ثابت عن أبيه عن جده، جدُّ عدي ما اسمه؟ فلم يعرف محمد اسمه، وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين: إنَّ اسمه دينار؟ فلم يعبأ به".

قال الألباني: لكنَّه من باب الصحيح لغيره، لأنَّ له شاهدا من حديث عائشة رضي الله عنها: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ، فذكر خبرها، قال: **@ثم اغتسلي، ثم توضئي لكل صلاة وصلي!**. حديث صحيح. وقد أخرجه البخاري وابن حبان في "صحيحيهما"، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

إسناده: حدثنا عثمان بن أبي شيبة: نا وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة.

ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير أنَّ حبيب بن أبي ثابت مدلس، وقد عنعنه، وقد اتفق علماء الحديث على أنه لم يسمع من عروة ابن الزبير شيئا، فعلة الحديث الانقطاع ليس إلا.

ثم تكلَّم على هذا الانقطاع، وأتى له بشواهد تعضده.

مناقشة:

حديث الباب ضعيف، كما أعلَّه الترمذي بتفرد شريك به، وهو ضعيف وتفرده لا يحتمل من مثله فحديثه منكر، إضافة إلى وجود مجاهيل في السند، والألباني أعلَّ هذا السند بضعف رواته، ونقل كلام الترمذي عليه موافقة له في تضعيفه، لكنَّه صحَّحه لغيره بشاهد له عند البخاري، وابن حبان، وقال عنه الترمذي: حسن صحيح، وهذا تصحيح للحديث بالشواهد، وكثرة الطرق.

الفرع الثاني: الحديث الثاني

رواه الإمام الترمذي في أبواب الزكاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في زكاة العسل.

قال أبو عيسى / : "حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري قال: حدثنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن صدقة بن عبد الله عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **@في العسل، في كل عشرة أزق، زق!.**

وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي سيارة المُتَعِي، وعبد الله بن عمرو.

حديث ابن عمر في إسناده مقال، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء، وصدقة بن عبد الله ليس بحافظ، وقد خولف صدقة بن عبد الله في رواية هذا الحديث عن نافع"[1].

هذا الحديث من رواية صدقة وهو ضعيف خولف في روايته فحديثه منكر.

تخريج الحديث:

الترمذي في العلل الكبير[2]، والبيهقي في الكبرى[3]، وابن عدي في الكامل[4]، والطبراني في الأوسط[5]، والبغوي في شرح السنة[6].

وصححه الألباني في: الإرواء[7]، وصحيح الجامع الصغير[8].

دراسة رجال الإسناد:

---

(1) الجامع الكبير، الترمذي، ج2، ص17-18، ح629.

(2) العلل الكبير، الترمذي، ص102، ح175

(3) الكبرى، البيهقي، ج4، ص221، ح7457.

(4) الكامل، ابن عدي، ج5، ص115، ح924.

(5) المعجم الأوسط، الطبراني، ج4، ص339، ح4375.

(6) شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، ت: شعيب الأرنؤوط والشاويش، المكتب الإسلامي-بيروت، ط2، 1403هـ-1983م، كتاب الزكاة، باب زكاة العسل، ج6، ص44، ح1581.

(7) الإرواء، الألباني، ج3، ص287، ح810.

(8) صحيح الجامع الصغير، الألباني، ج2، ص782، ح4252.

محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي الحافظ أبو عبد الله النيسابوري الإمام: قال ابن أبي حاتم: "ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين، وسئل أبو حاتم عنه فقال: "ثقة، إمام زمانه"، وقال أبو زرعة: "هو إمام من أئمة المسلمين"، وقال احمد: "ما رأيت أحدا أعلم بحديث الزهري منه، ولا أصح كتابا منه، وهو عندي إمام في الحديث"، وقال الخطيب: "كان أحد الأئمة العارفين والحفاظ المتقنين والثقات المأمونين صنف حديث الزهري وجوَّده"، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين[1].

عمرو بن أبي سلمة أبو حفص التنيسي: ضعفه يحي بن معين، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، قال الحافظ: "صدوق له أوهام، مات سنة، ثلاث عشرة ومائتين"[2].

صدقة بن عبد الله السمين أبو معاوية الدمشقي: ضعفه ابن معين، وقال أحمد: "ما كان من حديثه مرفوعا فهو منكر، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل، وهو ضعيف جدا"، وسئل عنه أبو زرعة فقال "كان شاميا قدريا لينا"، وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: "صدقة السمين محله الصدق، وأنكر عليه رأي القدر فقط"، قال ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يشتغل بروايته إلاَّ عند التعجب"، وقال النسائي: "ليس بشيء"[3].

موسى بن يسار الدمشقي: قال أبو حاتم: "هو شيخ مستقيم الحديث"، قال الحافظ في التقريب: "مقبول"[4].

نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عبد الله المدني: قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث"، وقال البخاري: "أصح الأسانيد مالك عن نافع عن بن عمر"، وقال مالك بن أنس: "كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن بن عمر، لا أبالي أن لا أسمعه من غيره"، وسُئل الإمام أحمد: إذا اختلف سالم ونافع في بن عمر، من أحب إليك؟ قال: "ما أتقدم عليهما"، وقال النسائي ثقة، مات سنة سبع عشرة ومائة[5].

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8، ص125، ت561، التهذيب، ابن حجر، ج3، ص728.

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6، ص235، ت1304، التقريب، ابن حجر، ص422، ح5043.

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج4، ص429، ت1889، المجروحين، ابن حبان، ج1، ص374.

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8، ص167، ت741، التقريب، ابن حجر، ص554، ت7025.

(5) التاريخ الكبير، البخاري، ج8، ص84، ت2270، تهذيب الكمال، المزي، ج29، ص298، ت6373.

هذا الحديث رواه صدقة، وهو مع ضعفه خالف فيه، فهو منكر.

تصحيح الألباني:

تكلم الألباني في الإرواء على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: **"أنَّ رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل، من كل عشر قرب قربة من أوسطها".**

وهو ضعيف فيه ابن لهيعة، ولكن عضده بشواهد منها حديث الباب، قال: "وله شاهد من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: @في العسل في كل عشرة أزق، زق!. أخرجه الترمذي، والطبراني، وأخرجه البيهقي.

ثلاثتهم من طريق صدقة ابن عبد الله عن موسى بن يسار عن نافع عنه، وقال البيهقي: "تفرد به صدقة بن عبد الله السمين، وهو ضعيف قد ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما، وقال أبو عيسى الترمذي: "سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال: "هو عن نافع عن النبي ﷺ مرسل"، وقال الترمذي: "في إسناده مقال، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء، وصدقة بن عبد الله ليس بحافظ، وقد خولف صدقة بن عبد الله في رواية هذا الحديث عن نافع".

ثم روى بسنده عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال: "سألني عمر بن عبد العزيز عن صدقة العسل، قال: قلت: ما عندنا عسل نتصدق منه ولكن أخبرنا المغيرة بن حكيم أنه قال: ليس في العسل صدقة، فقال عمر: عدل مرضي فكتب إلى الناس أن توضع، يعني عنهم".

قال الألباني: والمغيرة بن حكيم تابعي ثقة، وما ذكره من النفي لم يرفعه إلى النبي ﷺ هذه فهو مقطوع، ولو رفعه لكان مرسلا، فليس يعارض بمثله حديث عمرو بن شعيب بعد أن ثبت عنه لا سيما، وهو مثبت وله ذلك الشاهد عن نافع عن ابن عمر.

هو وإن كان ضعيف السند فمثله لا بأس به في الشواهد، لا سيما وقد أثبت له البخاري أصلا من حديث نافع مرسلا، والله أعلم.

وفي الباب شواهد أخرى منها عن أبي هريرة مختصرا مرفوعا بلفظ: "في العسل العشر". رواه العقيلي في (الضعفاء) وضعفه. انتهى كلام الألباني.

مناقشة:

جاء في سنن البيهقي عندما أخرج حديث صدقة قال: "تفرد به هكذا صدقة بن عبد الله السمين، وهو ضعيف قد ضعَّفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما، وقال أبو عيسى الترمذي: "سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: هو عن نافع عن النبي ﷺ مرسل".

وقال في الحديث الذي بعده عن سليمان بن موسى عن أبي سيارة المتعي، قال: "وهذا أصح ما روى في وجوب العشر فيه وهو منقطع، قال أبو عيسى الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا، فقال: "هذا حديث مرسل، وسليمان بن موسى لم يدرك أحدا من أصحاب النبي ﷺ، وليس في زكاة العسل شيء يصح، قال البخاري: "وعبد الله بن محرر متروك الحديث، يعني بذلك تضعيف روايته عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا في العسل.

فالبخاري عندما قال هو عن نافع عن النبي ﷺ مرسلا، لم يقصد تصحيح الحديث، لأنَّه قال: "وليس في زكاة العسل شيء يصح".

والشيخ الألباني، قد ضعَّف حديث الباب الذي يرويه صدقة، لكنَّه جعله شاهدا لا بأس به لحديث عمرو بن شعيب المتقدم، وإن كان في سنده ابن لهيعة فهو شاهد يقويه، لأن أسانيده ضعيفة ضعفا غير شديد يخرجها إلى حد التقوي ببعضها والاحتجاج بها.

لكن جزْم البخاري والترمذي أنه لا يصح في هذا الباب شيء يرجح ضعف الحديث، لا سيما وحديث الباب انفرد به صدقة وقد ضعَّفه النقاد جدا فهو ممن لا يحتمل تفرده، وتابعه ابن لهيعة وهو سيء الحفظ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: الاضطراب

المطلب الأول: تعريف الاضطراب

الفرع الأول: لغة

الاضطراب: هو اختلال الأمر وتحركه على غير انتظام، يقال اضطرب الأمر: اختلّ، واضطرب البرق في السحاب: تحرك، واضطرب الموج: ضرب بعضه بعضا، واضطرب الحبل بين القوم: إذا اختلفت كلمتهم وتباينت آراؤهم[1].

الفرع الثاني: اصطلاحا

الاضطراب في الحديث علة خفية، لا يطلع عليها إلاَّ من هو من أهل المعرفة بالحديث وقوانينه.

والحديث المضطرب: هو الحديث الذي يُروي على أوجه مختلفة متقاربة[2].

قال ابن الصلاح: "المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنَّما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أمَّا إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى، بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه"[3].

وقال السخاوي في فتح المغيث: "مضطرب الحديث بكسر الراء اسم فاعل من اضطرب، ما قد ورد حال كونه مختلفا من راو واحد، بأن رواه مرة على وجه، وأخرى على آخر مخالف له، بأن يضطرب فيه في لفظ متن أو في صورة سند رواته ثقات، إمَّا باختلاف في وصل وإرسال، أو في إثبات راو وحذفه، أو غير ذلك، وربما يكون في السند والمتن معا، هذا كله إن اتضح فيه تساوي

---

(1) مختار الصحاح، زين الدين الرازي، ص378، القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الهيئة المصرية للكتاب، 1398هـ-1978م، ج1، ص95، المعجم الوسيط، ص536.

(2) تدريب الراوي، السيوطي، ج1، ص428.

(3) علوم الحديث، ابن الصلاح، ص93-94.

الاختلاف بحيث لم يترجح منه شيء، أو لم يمكن الجمع، أمَّا إن رجح بعض الوجوه على غيره بأحفظية أو أكثرية ملازمه للمروي عنه، أو غيرهما من وجوه الترجيح لم يكن حينئذ مضطربا، والحكم للراجح منهما"[1].

فالاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره بأنَّ راويه لم يضبط، والحديث المضطرب لا يسمى مضطربا إلاَّ إذا تحقق فيه شرطان، وهما:

أولا: اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينهما، فهذا وإن لم نجزم بخطأ أحد من رواته، لكن الخطأ موجود من راو أو أكثر من غير تعيين.

ثانيا: تساوي الروايات في القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

أمَّا إذا ترجحت إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمع بينها بشكل مقبول، فإنَّ صفة الاضطراب تزول عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة في حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات في حالة إمكان الجمع بينها.

والمضطرب ينقسم بحسب موقع الاضطراب فيه إلى أقسام:

مضطرب السند، وهو الأكثر، ومضطرب المتن، والاضطراب فيهما معا.

قال الخطيب في الكفاية: "واضطراب السند، أن يذكر راويه رجالا فيلبس أسماءهم وأنسابهم ونعوتهم، تدليسا للرواية عنهم، وإنما يفعل ذلك غالبا في الرواية عن الضعفاء، وقد يرجح أحد الخبرين، بأن يكون مرويا في تضاعيف قصة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل، لأنَّ ما يرويه الواحد مع غيره أقرب في النفس إلى الصحة مما يرويه الواحد عاريا عن قصة مشهورة، وقد يرجح أيضا بضبط راويه وحفظه وقلة غلطه، لأنَّ الظن يقوى بذلك"[2].

ولأهل الحديث في الحديث المضطرب نظرتان:

الأولى: من جهة الاضطراب، فالاضطراب وحده موجب لضعف الراوي، لأنَّه دليل على عدم ضبط الراوي.

---

(1) فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص70.

(2) الكفاية، الخطيب البغدادي، م2، ج13، ص561.

الثانية: من جهة الراوي، فالراوي إمَّا أن يكون في مرتبة القبول أو الاعتبار أو الترك.

- فإن كان في مرتبة القبول (ثقة أو صدوق)، واضطرب في الحديث ولم يضبطه، ضعف الحديث لعدم ضبطه لذلك الحديث بعينه، لا لضعفه.

- وإن كان الراوي في مرتبة الاعتبار (الضعيف المنجبر)، واضطرب في الحديث، ضعف الحديث لأمرين: لضعف راويه، ولاضطرابه فيه.

- وإن كان الراوي في مرتبة الترك (الضعيف الذي لا ينجبر) واضطرب في الحديث، ضعف الحديث ضعفا شديدا لأمرين: لشدة ضعف راويه، ولاضطرابه فيه[1].

المطلب الثاني: نموذج تطبيقي

رواه الإمام الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب في الاستنجاء بالحجرين.

قال أبو عيسى / : "حدثنا هناد، وقتيبة قالا: حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: خرج النبي ﷺ لحاجته، فقال: @**التمس لي ثلاثة أحجار!**، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: @**إنَّها رِكس!**.

وهكذا روى قيس بن الربيع هذا الحديث، عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله، نحو حديث إسرائيل.

وروى معمر وعمار بن رُزَيق عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله.

وروى زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه الأسود بن يزيد عن عبد الله.

وروى زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله.

وهذا حديث فيه اضطراب.

---

(1) المقترب في بيان المضطرب، أحمد بن عمر بازمول، دار الخراز-السعودية، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م، ص57-58.

حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئا؟ قال: لا.

سألت عبد الله بن عبد الرحمن: أي الروايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء.

وسألت محمدا عن هذا؟ فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله أشبه، ووضعه في كتاب الجامع.

وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل وقيس عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله، لأنَّ إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع.

وسمعت أبا موسى محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن أبي إسحاق، إلاَّ لِمَا اتكلت به على إسرائيل لأنَّه كان يأتي به أتم.

وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك لأنَّ سماعه منه بآخرة.

وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير، فلا تبالي أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق.

وأبو إسحاق اسمه عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني.

وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، لم يسمع من أبيه ولا يعرف اسمه"[1].

فعلة هذا الحديث هي اضطراب الرواة فيه عن أبي إسحاق.

تخريج الحديث:

(1) الجامع الكبير، الترمذي، ج1، ص67-69، ح17، وانظر أرقام الأحاديث: 55، 170، 317، 732/731، 1032، 1279، 1385، 1851، 2061، 2104، 2741، 3403.

هذا الحديث أخرجه: الإمام أحمد في المسند[1]، وابن أبي شيبة في المصنف[2]، والطبراني في المعجم الكبير[3]، والدارقطني في العلل[4].

دراسة رجال السند:

حدثنا هناد، وقتيبة قالا: حدثنا وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله

هناد بن السري بن مصعب أبو السري التميمي الكوفي العابد الوراق، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ثقة، وسُئل الإمام أحمد عمن نكتب بالكوفة ؟ فقال: "عليكم بهناد"، وقال قتيبة: "ما رأيت وكيعا يعظم أحدا تعظيمه هنادا، ثم يسأله عن الأهل"، وقال الذهبي في التذكرة: "هناد بن السري بن مصعب، الحافظ القدوة الزاهد، شيخ الكوفة، أبو السري التميمي الدارمي المحدث، له مصنف كبير في الزهد"، مات يوم الأربعاء آخر يوم من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين ومائتين[5].

قتيبة بن جميل ابن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغلاني: كان من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن وانتحالها، كتب عنه أحمد ويحيى وخلف وابن أبي شيبة وأبو خيثمة وأضرابهم من العراقيين، وثقه ابن معين، وأثنى عليه الإمام أحمد، وقال: "هو من آخر من سمع من ابن لهيعة"، قال الحافظ: ثقة ثبت، مات سنة أربعين[6].

وكيع بن الجراح بن مليح بن عدى أبو سفيان الرُؤاسي من قيس عيلان الكوفي: الثقة الحافظ العابد أحد الأئمة الأعلام، قال أحمد بن حنبل: "ما رأيت أحدا أوعى للعلم من وكيع بن الجراح ولا أشبه بأهل النسك منه"، وقال على بن المديني: "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، ثم

---

(1) المسند، أحمد بن حنبل، ج6، ص210، ح3685، ج7، ص434،ح4435.

(2) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة، ج1، ص283، ح1654

(3) الطبراني، المعجم الكبير، ج10، ص73، ح9952.

(4) العلل، الدارقطني، ج5، ص33، ح29-32

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج9، ص119، ت501، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج2، ص507، ت522، تقريب التهذيب، ابن حجر، ص574، ت7320.

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7، ص140، ت784، الثقات، ابن حبان، ج9، ص20، التقريب، ابن حجر، ص454، ت5522.

صار علم هؤلاء الستة، إلى اثني عشر، ثم انتهى علم هؤلاء الاثني عشر إلى ستة إلى يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وعبد الله بن المبارك ويحيى بن آدم"، قال يحيى ابن معين: "وكيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه"، مات وكيع سنة سبع وتسعين ومائة[1].

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو يوسف الكوفي: الإمام الحافظ، سمع جده وجوّد حديثه وأتقنه، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول: "إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري"، قال إسرائيل عن نفسه: "كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن"، وسئل أحمد عن شريك وإسرائيل، قال: "إسرائيل كان يؤدي ما سمع، كان أثبت من شريك، قيل: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: "إسرائيل لأنَّه صاحب كتاب"، وقال: "إسرائيل كان شيخا ثقة، وجعل يعجب من حفظه"، وقال أبو حاتم: "إسرائيل ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق"، وكان يحيى بن سعيد لا يروي عن إسرائيل ولا عن شريك، وكان يستضعف عاصما الأحول، وكان يروي عن من هو دونهم مجالد بن سعيد، وقال ابن عدي: "وحديثه الغالب عليه الاستقامة وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به"، قال الذَّهبي: "وكان حافظًا حجة صالحا خاشعا، من أوعية العلم، ولا عبرة بقول من ليّنه فقد احتج به الشيخان"، وقال الحافظ في التقريب: "ثقة تكلم فيه بلا حجة"، قال البخاري: "مات سنة ستين ومائة"[2].

عمرو بن عبد الله بن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي: تابعي كبير مشهور بالتدليس، وثقه ابن معين، وسأل أحمد، أيما أحب إليك أبو إسحاق أو السدي؟ فقال: "أبو إسحاق ثقة، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بآخرة"، وقال أبو حاتم: "أبو إسحاق السبيعي ثقة وأحفظ من أبي الشيباني، ويشبه بالزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال"، وقد قيل لشعبة: سمع

(1) التاريخ الكبير، البخاري، ج8، ص179، ت2618، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج1، ص219. ابن حبان، الثقات، ج7، ص562، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج1، ص306، ت284

(2) التاريخ الكبير، البخاري، ج2، ص56، ت1669، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2، ص330، ت1258، الثقات، ابن حبان، ج6، ص79، الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ج1، ص421، ت237، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج1، ص158، ت201، التقريب، ابن حجر، ص104، ت401.

أبو إسحاق من مجاهد؟ قال: "ما كان يصنع هو بمجاهد، كان هو أحسن حديثا من مجاهد ومن الحسن وابن سيرين"، قال الذهبي في الميزان: "السبيعي من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنَّه شاخ ونسي ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلا"، قال الحافظ: "ثقة مكثر عابد، اختلط بآخرة مات سنة تسع وعشرين ومائة"[1].

عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلي أبو عبيدة الكوفي: ويقال اسمه كنيته، قال شعبة عن عمرو بن مرة سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا؟ قال: لا، وقال الترمذي: "لا يعرف اسمه ولم يسمع من أبيه شيئا"، ذكره بن حبان في الثقات وقال: "لم يسمع من أبيه شيئا"، وقال ابن أبي حاتم في المراسيل قلت لأبي: "هل سمع أبو عبيدة من أبيه، قال يقال إنه لم يسمع"، وقال الترمذي في العلل الكبير: قلت لمحمد أبو عبيدة ما اسمه؟ فلم يعرف اسمه، وقال: "هو كثير الغلط"[2].

قد أعل الترمذي هذا الحديث بالاضطراب على أبي إسحاق السبيعي، ورجال الإسناد كلهم ثقات، إلاَّ ما كان من أبي عبيدة أنَّه لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود.

تصحيح الشيخ الألباني للحديث:

الظاهر أنَّ الشيخ الألباني صحَّح الإسناد الذي عند البخاري، واعتبر أنَّ هذه الطريق ضعيفة منقطعة، لأنَّ فيها أبو عبيدة وهو لم يسمع من أبيه.

قال الألباني في السلسلة الضعيفة، عند كلامه على علة حديث: "وإذا تبين هذا فالمحفوظ في هذا الحديث أنَّه من رواية أبي عبيدة عن ابن مسعود، فهو على هذا إسناد ضعيف منقطع، قال المنذري في (الترغيب): "أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، وقيل: سمع"، والصواب الأول، فقد قال شعبة عن عمرو بن مرة: سألت أبا عبيدة، هل تذكر من عبد الله شيئا؟ قال: لا.

---

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6، ص242، ت1347، ميزان الاعتدال، الذهبي، ج3، ص270، ت6393، الاغتباط، سبط ابن العجمي، ص273، ت80، التبيين لأسماء المدلسين، ص160، ت58، التقريب، ابن حجر، ص423، ت5065.

(2) المراسيل، ابن أبي حاتم، ت: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة-بيروت، 1397م، ص165، العلل الكبير، الترمذي، ص101، ح173، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص268.

وقال الترمذي: "لا يعرف اسمه، ولم يسمع من أبيه شيئا"، وكذلك قال ابن حبان: "إنه لم يسمع من أبيه شيئا"، وبهذا جزم الحافظ المزي في (تهذيب التهذيب)، وتبعه الحافظ في (تهذيبه)[1].

مناقشة:

روى الترمذي هذا الحديث في الجامع من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود، ثم ذكر له عدة روايات: عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه، وعن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله، وعن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله

وقد تابع إسرائيل في روايته قيس بن الربيع، وهي الرواية التي صححها الترمذي.

وروى زهير بن معاوية هذا الحديث عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأسود بن يزيد عن عبد الله، وتابعه عليها زكريا بن أبي زائدة، وهي الرِّواية التي صححها البخاري.

وطريق أخرى رواها معمر[2] وعمار بن رُزَيق[3] عن أبي إسحاق عن علقمة عن عبد الله.

وقد رجح الترمذي رواية إسرائيل، لأنَّه أثبت في أبي إسحاق، وقد تابعه عليها، قيس بن الربيع[4]، ثم هو ضعَّف رواية زهير التي عند البخاري، بأنَّ زهير هذا مع وثاقته، فإنَّ سماعه من أبي إسحاق بآخره لما اختلط، وإسرائيل أثبت من سمع عن أبي إسحاق.

---

(1) السلسلة الضعيفة، الألباني، ج3، ص230.

(2) معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري: عده علي بن المديني وأبو حاتم فيمن دار الإسناد عليهم، وقال الميموني عن أحمد: ما انضم أحدا إلى معمر إلا وجدت معمرا يتقدمه في الطلب، كان من أطلب أهل زمانه للعلم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان فقيها حافظا متقنا ورعا، مات سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين ومائة". انظر: التهذيب، ابن حجر، ج4، ص125.

(3) عمار بن رزيق الضبي التميمي أبو الأحوص الكوفي: وثقه بن معين وأبو زرعة وابن المديني وأحمد، وأبو حاتم: لا بأس به، مات سنة تسع وخمسين ومائة. أنظر: التهذيب، ابن حجر، ج3، ص201.

(4) قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي، وثقه شعبة، قال البخاري في التاريخ الصغير: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن قيس بن الربيع، وكان عبد الرحمن حدثنا عنه ثم تركه"، وقد وهن ابن معين أمره، قال الحافظ في التقريب: "صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به". انظر ترجمته في: التاريخ الصغير، البخاري، ج2، ص172، ت2190، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج1، ص150، التقريب، ابن حجر، ص457، ح5573.

أمَّا رواية زهير التي عند البخاري، فهي من رواية أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عبد الله.

وتابعه عليها زكريا بن أبي زائدة، وعلة هذه الرواية كما قال الترمذي، أن زهيرا سمع من أبي إسحاق في آخره.

قال المباركفوري في التحفة، معلقا على ما أعلَّ به الترمذي رواية زهير ورجح به رواية إسرائيل: "في كل من هذه الوجوه الثلاثة نظر، فما قال في الوجه الأول، فهو معارض بما قال الآجري سألت أبا داود عن زهير وإسرائيل في أبي إسحاق فقال: زهير فوق إسرائيل بكثير، وما قال في الوجه الثاني: من متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل، فإنَّ شريكا القاضي تابع زهيرا، وشريك أوثق من قيس، وأيضا تابع زهيرا إبراهيم بن يوسف عن أبيه، وبن حماد الحنفي، وأبو مريم، وزكريا بن أبي زائدة، وما قال في الوجه الثالث، فهو معارض بما قال الذهبي في الميزان: قال أحمد بن حنبل: "حديث زكريا وإسرائيل عن أبي إسحاق لين سمعا منه بآخره"، فظهر الآن أنَّه ليس لترجيح رواية إسرائيل وجه صحيح، بل الظاهر أنَّ الترجيح لرواية زهير التي رجَّحها البخاري"[1].

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري: "حكى ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أنَّهما رجحا رواية إسرائيل، وكأن الترمذي تبعهما في ذلك، والذي يظهر أنَّ الذي رجحه البخاري هو الأرجح، وبيان ذلك أنَّ مجموع كلام هؤلاء الأئمة مشعر بأنَّه الراجح على الرّوايات كلَّها، أما طريق إسرائيل وهي عن أبي عبيدة عن أبيه وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعا أو رواية زهير وهي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن بن مسعود فيكون متصلا، وهو تصرف صحيح لأنَّ الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد، وإذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب في الحديث منفية، لأنَّ الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربا إلا بشرطين أحدهما: استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح، وثانيهما مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين أو يغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه، فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب، ويتوقف على الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك، وههنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحاق

(1) تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج1، ص86.

فيه، لأنَّ الروايات المختلفة عنه لا يخلو إسناد منها من مقال، غير الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير وعن إسرائيل، مع أنه يمكن رد أكثر الطرق إلى رواية زهير، والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير، لأنَّ يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيرا، وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير: من رواية يحي بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن بن مسعود كرواية زهير عن أبي إسحاق، وليث وإن كان ضعيف الحفظ، فإنَّه يعتبر به ويستشهد، فيعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أصلا"[1].

مناقشة:

علَّة هذه الطريق التي رواها إسرائيل عن أبي إسحاق، هي الانقطاع بين أبي عبيدة وأبيه عبد الله بن مسعود، وهذا ما عليه جمهور النقاد، ومنهم الترمذي، وهذه العلة لا تنفع معها متابعة قيس بن الربيع لإسرائيل، لأنَّ لها نفس المخرج، عن أبي إسحاق عن عبيدة عن عبد الله بن مسعود، والترمذي إذ أشار إلى الانقطاع الذي بين أبي عبيدة وأبيه، فهذا إشارة منه إلى تضعيف طريق إسرائيل بالانقطاع، وبكلامه على أنَّ زهيرا سمع من أبي إسحاق بآخره، تضعيف منه لرواية البخاري.

والشيخ الألباني إنَّما صحَّح حديث الباب عند الترمذي لأنَّ له شاهدا عند البخاري وهي رواية زهير، وهي الأصح لأنها موصولة وقد توبع فيها زهير وهو حافظ.

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ت: عبد الرحمن البراك، دار طيبة-الرياض، ط1، 1426هـ-2005م، ج1، ص442-445، ح156.

الفصل الخامس:

الآثار العلمية والعملية المترتبة على الاختلاف بين ما ضعّفه الإمام الترمذي وصححه الشيخ الألباني

- **المبحث الأول:** الآثار المتعلقة بعلوم الحديث وأصوله
- **المبحث الثاني:** الآثار المتعلقة بالمسائل الفقهية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: الآثار المتعلقة بعلوم الحديث وأصوله

يعتبر الترمذي من أئمة عصر الرواية، له منهجه في تصحيح الأحاديث وتعليلها، والكلام على الرواة جرحا وتعديلا، وما مصنفاته إلا دليل واضح على رسوخه في هذا العلم، وعلو كعبه فيه، والجامع وحده دليل على ذلك، فكيف إذا انضم إليه العلل الكبير والصغير، وغيره من المؤلفات.

والشيخ الألباني محدث عصره، برع في علوم الحديث وصنف فيها، معتمدا على كلام النقاد الأوائل سائر على منهجهم، يحكم على الأحاديث بما أدَّى إليه بحثه، واجتهاده، فهو ناقد مجتهد، وهذه المنزلة لم تأت من فراغ، وإنما حصلت له من كثرة ممارسته لعلم الحديث، تأصيلا وتدقيقا، تجريحا وتعديلا، تصحيحا وتضعيفا.

وكما أسلفنا في بيان منهج الألباني فقد كان الشيخ سائر على منهج المحدثين، سواء في علم المصطلح أو علم الرجال، أو في تطبيقاته على الأحاديث، فالشيخ الألباني كان يعتمد على كلام الأئمة النقاد، ويجتهد في تطبيقه عمليا على الأحاديث.

وأمَّا من خلال ما درست من أحاديث ضعَّفها الترمذي، وصحَّحها الألباني، وجدت أن الألباني كثيرا ما يوافق الترمذي على تضعيفها، لكن عملا منه بقاعدة: تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد، فهو يجتهد في الحكم على الأحاديث، كما قُرر في علم المصطلح مستندا في ذلك إلى أقوال الأئمة.

قال الألباني: "تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه، فمن المشهور عند أهل العلم أنَّ الحديث إذا جاء من طرق متعددة، فإنَّه يتقوى بها ويصير حجة وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا، ولكن هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيَّد عند المحققين منهم، بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئا من سوء حفظهم لا من تهمة في صدقهم أو دينهم، وإلاَّ فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه"[1].

(1) تمام المنة، الألباني، ص31.

وقال: "إنَّ تقويتنا لهذه الأحاديث، وتضعيفنا لغيرها، إنَّما هو أمر بديهي ونتيجة طبيعية لاستسلامنا للمنهج العلمي في نقد الأحاديث على القواعد الحديثية المعروفة في علم المصطلح، وتراجم رواة الحديث"[1].

أمَّا فيما يخص علوم الحديث، فالألباني لم يكن مجتهدا خارج دائرة النُّقاد الجهابذة، بل هو ماض في طريقهم، معتمدا على طريقتهم، يأخذ كلامهم كالأصول لأنَّهم هم أهل الرِّواية، وذلك على التفصيل الآتي:

الحديث الصحيح، اشترط فيه عدالة الرواة وضبطهم، وخلو الحديث من العلَّة والشذوذ، فمن ذلك منهجه في:

- **زيادة الثقة:** قبول زيادة الثقة إذا لم يكن مخالفا لمن هو أوثق، فإذا انفرد الثقة برواية لم يخالف فيها، الأوثق والأحفظ قُبلت منه لأنه ثقة، إذا لم يخالف

- **سيء الحفظ:** حديثه ضعيف لكن يعضده مجيئه من سيء حفظ مثله، أو أحفظ منه.

- **المبتدع:** قبول رواية المبتدع الداعي إلى بدعته وغير الداعي إليها، فالمبتدع إذا ثبتت عدالته وضبطه وثقته، فحديثه مقبول ما لم تكن بدعته مكفرة، ولم يكن حديثه مقوياً لبدعته.

- **البلوغ في التحمل والأداء:** فالألباني لم يشترط ذلك، بل يكفي أن يكون الراوي قد بلغ سن التمييز.

الحديث الحسن: زاد قسما ثالثا إلى قسمي الحسن، وهو الحسن الصحيح، وعرَّفه بأنَّه الحديث الحسن إذا اعتضد بشاهد آخر، ولا مشاحَّة في الاصطلاح إذا بيَّن مراده وعرَّف اصطلاحه.

أما قواعد تحسين الحديث:

- **تحسين الحديث بكثرة طرقه**، بشرط ألا يشتد ضعفها، فالحديث الضَّعيف لا يحتج به إذا انفرد راويه الضعيف بروايته، ثم لا يكون متهما أو كذابا.

(1) غاية المرام، الألباني، ص11.

- **تقوية الحديث الموصول بالمرسل، والمرسل بالمرسل** إذا اختلف مخرجه، **والمجهول بالمجهول، والاستشهاد بالحديث المنقطع، وحديث مجهول العين** إذا احتف بالقرائن.

أما التعامل مع علل المتون، بالنسبة لتطبيقها على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، فهنا محل الاجتهاد من المحدث، وقد يخالف في بعض الأحكام، وذلك راجع إلى:

- **لا يلزم من ثقة رجال السند أن يكون الحديث صحيحا**، لأنَّ الثقة شرط واحد من شروط الصحة، وقد يكون في الإسناد علة تقدح في صحته، مثل الانقطاع والعنعنة وغيرها من القوادح.

- **الاختلاف في توثيق الراوي وتضعيفه**، فمن خلال ممارستي لهذا البحث وجدت أن النقاد يختلفون في الراوي الواحد على عدة أقوال، حتى الإمام الترمذي قد يوافق شيخه -وهو الغالب- في الحكم على راو معين، وقد يختلف معه، وهذا راجع إلى ما بدى لكل واحد منهم من حال هذا الراوي، وهذا ما كان من الألباني فقد يأت بأقوال الأئمة في الراوي الواحد، ثم هو يرجح بما بدا له من حاله.

- **الاطلاع على طرق للحديث**، أو شواهد لم يطلع عليها الآخر، أو لم يوجهها التوجيه الصحيح.

- **الأخذ ببعض القواعد في تصحيح الأحاديث أو تضعيفها، بين التساهل والتشديد.**

أما من خلال التطبيق العملي: فقد درست فيه بعض الأحاديث التي خالف فيها الألباني الترمذي لعلة في الإسناد منها الانقطاع والارسال والتدليس:

أولا: علل الأسانيد

فالألباني يعتبر الحديث المرسل و المنقطع والمدلس من قسم الحديث الضعيف، ذلك لاحتمال أن يكون الرجل الساقط من الإسناد مجهولا أو ضعيفا، لا يحتج به لو عرف، لكنه يعتضد إذا جاء من طريق أخرى مثلها أو فوقها في القوة وهذا ما درج عليه في تصحيحاته، منها:

- حديث: عبد الله بن عكيم قال: قال النبي ﷺ: @**من تعلق شيئاً وُكِّل إليه!**، فقد ضعفه الإمام الترمذي بالارسال فعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي ﷺ، وهو مختلف في صحبته وقيل ليست له صحبة، والأولى أنَّه من كبار التابعين، وله علة أخرى وهي: أنَّه لا يعرف إلا من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ جداً.

فهذا الحديث المرسل ضعَّفه الألباني تبعا للترمذي، وأشار إلى العلة الأخرى وهي سوء حفظ ابن أبي ليلى، لكنه حسَّنه بمرسل صحيح، من حديث الحسن البصري، وكما هو معلوم فالحديث المرسل يعتضد إذا جاء من طريق أخرى ليست شديدة الضعف.

- وحديث أنس بن مالك: "**أنَّ النبي ﷺ أولم على صفية بنت حيي بسويق وتمر**".

فقد ضعَّفه الترمذي لأنَّ ابن عيينة دلس فيه، والألباني صحح هذا الحديث دون أن أقف على كيفية تصحيحه له، وربما صححه لأن الحفاظ أثبتوا سماع ابن عيينة له وهو لم يدلس فيه.

- وحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: @**يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير،** -وزاد ابن المثنى- **ويسلم الصغير على الكبير!**.

وعلته الانقطاع بين أبي هريرة والحسن وهو راوي الحديث عن أبي هريرة، وقد صححه الألباني لأن له أصلا عند البخاري ومسلم بلفظه، وهذا كاف في تصحيح الحديث.

فالملاحظ أنَّ الألباني، قد يضعف السند المذكور، ويأت له بشواهد ومتابعات، وقد يصححه لذاته، وكل هذا راجع إلى القرائن، وذلك في جل تصحيحاته، وتصحيحه لمتن الحديث لا يعني أنَّه يصحِّح سند ذلك الحديث، لأنه قد يكون ضعيفا وحده، صحيحا بشواهده التي ترفع عنه الضعف إلى درجة الاحتجاج.

أما فيما يخص الرواة عدالة وضبطا:

فهو يقوِّي حديث المجهول بالمجهول، ويصحِّح حديث مجهول العين إذا احتف بالقرائن، وكذا سيء الحفظ إذا جاء من طريق مثلها أو فوقها، ومن ذلك:

- حديث: عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: @**إذا استلقى أحدكم على ظهره فلا يضع إحدى رجليه على الأخرى!**.

هذا الحديث من رواية مجهول وهو خداش الراوي عن أبي الزبير وبه أعلَّ الترمذي الحديث، والألباني قد أشار فيها إلى رواية الترمذي، وإلى جهالة خداش، ثم أتى له بشاهد يعضد حديثه، وأضاف إلى ذلك الحديث الصحيح الذي رواه الترمذي، وهو أيضا في صحيح مسلم، من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر.

- حديث الشعبي عن جابر عن النبي ﷺ قال: @**لا تلجوا على المغيبات، فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم!** قلنا: ومنك؟ قال: @**ومنِّي، ولكنَّ الله أعانني عليه، فأسلم!**.

ضعَّف الترمذي هذا الحديث لأجل مجالد بن سعيد، وهو سيء الحفظ، والشيخ الألباني لم يصحِّح سند الحديث بل صرح بضعفه، وذلك لضعف مجالد بن سعيد، وليس هناك ما يعضد روايته، لذلك أورده في ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ثم هو صحَّحه لشواهده، مفرقا في الصحيحين، وغيرهما فمعناه صحيح، وإن ضعِّف الطريق التي رواها منها الترمذي مجموعا.

- حديث ابن بريدة، عن أبيه، رفعه قال: @**يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإنَّ لك الأولى وليست لك الآخرة!**.

هذا الحديث أعله الترمذي وذلك لأنَّ فيه شريك وهو ابن عبد الله القاضي، وهو ضعيف اختلط فساء حفظه، وهذا إسناد ضعيف، لكن له طرق أخرى، حسنه من أجلها الألباني، عند مسلم وغيره.

- وحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: @**إنَّ للصلاة أولاً وآخراً!** الحديث.

هذا الحديث ضعَّفه الترمذي لأنَّ محمد ابن فضيل أخطأ فيه، ومع كونه ثقة إلا أنه خالف فيه الثقات فرواه هو مرفوعا ورواه غيره موقوفا، وقد صحَّحه الألباني، لأن إسناده صحيح على شرط الشيخين، واعترض على من أعله بالرفع، وأنها ليست علة قادحة، لاحتمال أن يكون للأعمش فيه إسنادان:أحدها موصول والآخر مرسل، لاسيما وكل ما فيه قد جاء في الأحاديث الصحيحة، لكنني لم أوافقه على هذا التصحيح لأنَّ كل النقاد تكلموا على الرواية الموصولة وأعلوها بالمرسلة، ولم يعتبر أي واحد منهم وثاقة محمد بن فضيل في تصحيح الحديث، بل عدُّوه من الشاذ الذي تفرد به راويه مع مخالفته للأحفظ والأكثر عددا.

وعلى العموم نجد أن: جل الأحاديث التي خالف في تصحيحها الألباني الإمام الترمذي، هي صحيحة، لكن الطريق التي رواها منها الترمذي، ضعيفة وذلك بيان منه لطرق الحديث، الصحيح منها، والضعيف، لأنه كثيرا ما يروي الحديث بإسناد ضعيف ثم يورد الرواية الصحيحة، أو العكس، ونادرا ما يضعِّف كل الطرق التي جاء بها الحديث.

ثانيا: علل المتون

وفيها التفرد والنكارة والاضطراب وزيادة الثقة، وغيرها من العلل، ومن ذلك:

- في الشذوذ: حديث زياد بن الربيع قال: حدثنا حضرمي مولى آل الجارود عن نافع أنَّ رجلا عطس إلى جنب ابن عمر. الحديث

هذا الحديث أعله الترمذي، بتفرد زياد بن الربيع وهو ثقة، فحديثه شاذ، وقد ضعف الزيادة الواردة فيه وأنها شاذة ولكنه صحح هذا الحديث لأنه في صحيح البخاري، ثم أتى بشواهد لهذه الزيادة، من طريق زياد نفسه، ولم أوافقه على ذلك لأن زياد لا تقبل زيادته لأن تفرده لا يحتمل.

- وفي النكارة: حديث: شريك عن أبي اليقظان عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنَّه قال في المستحاضة: **@تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تحيض فيها!** الحديث.

فالترمذي ضعف هذا الحديث لأنه تفرد به شريك عن أبي اليقظان، وهو ضعيف، وقد ضعفه الشيخ لنفس السبب، إلا أنه صححه لأنَّ له شاهدا من حديث عائشة رضي الله عنها عند البخاري وابن حبان، وقال فيه الترمذي: "حسن صحيح".

- وفي الاضطراب: حديث عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله قال: خرج النبي ﷺ لحاجته، فقال: **@التمس لي ثلاثة أحجار!**، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: **@إنَّها رِكس!.**

هذا الحديث اضطرب فيه الرواة على أبي إسحاق وهو السبيعي، وهو ما ضعفه به الترمذي، وتابعه الألباني في ذلك، لكنه صحح الحديث لوروده عند البخاري من طريق زهير عن أبي إسحاق.

وعندها نقول أنَّ الشيخ نظريا هو موافق للمحدثين في القواعد العامة للمنهج لكن في التطبيقات كل على حسب ما يؤدي به اجتهاده، بحسب القرائن والأحوال.

والشيخ الألباني في كل هذا يجمع طرق الحديث من مظانها ويدرس رواتها، وعلل أسانيدها ومتونها ثم يخرج بنتيجة عامة تكون خاتمة لبحثه في الحديث المدروس تنبئ عن مدى استيعاب الشيخ، لطرق الحديث وعللها الخفية، واعتماده على كلام النقاد في منهجه سواء في التصحيح أو التحسين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: الآثار المتعلقة بالمسائل الفقهية

إنَّ الكلام على فقه الحديث هو نتيجة لجهد المحدث في تصحيح الحديث أو تحسينه، وهو المراد من علم الحديث، من جرح وتعديل، وكلام في المتون وعللها.

وحيث أنني في هذا البحث تناولت الاختلاف بين ما صحَّحه الألباني وما ضعفه الترمذي، وبديهي أن هذا الاختلاف ينبني عليه، اختلاف في العمل بالحديث وبفقهه، وسأتناول مثالا من المسائل المتعلقة بالأحاديث التي ضعفها الترمذي مطلقا وصحَّحها الألباني، ومنها:

حديث زكاة العسل:

وهو في الجامع عن صدقة بن عبد الله عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«في العسل، في كل عشرة أزق، زق!**، وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي سيارة المُتَعِي، وعبد الله بن عمرو.

قال الترمذي: "حديث ابن عمر في إسناده مقال، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء، وصدقة بن عبد الله ليس بحافظ، وقد خولف صدقة بن عبد الله في رواية هذا الحديث عن نافع"[1].

فهذا الحديث من رواية صدقة وهو ضعيف، وقد خولف في روايته فحديثه منكر.

لكن الألباني صحَّح هذا الحديث، قال في تمام المنة[2]:

"قوله تحت عنوان: (زكاة العسل): "قال البخاري: ليس في زكاة العسل شيء يصح".

قال الألباني: ليس هذا على إطلاقه، فقد روي فيه أحاديث أحسنها حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، وأصحُّ طرقه إليه طريق عمرو بن الحارث المصري عن عمرو بن شعيب، بلفظ: "جاء هلال أحد بني متعان إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له، وكان سأله أن يحمي له واديا يقال له (سلبة)، فحمى له رسول الله ﷺ ذلك الوادي، فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن

(1) الجامع الكبير، الترمذي ج2، ص17-18، ح629.

(2) تمام المنة، الألباني، ص374.

وهب إلى عمر يسأله عن ذلك، فكتب عمر: إن أدى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور نحله فاحم له (سلبته)، وإلاَّ فإنما هو ذباب غيث يأكله من يشاء".

قال الألباني: وهذا إسناد جيد وهو مخرج في (الإرواء)، وقواه الحافظ في (الفتح) فإنه قال عقبه: "وإسناده صحيح إلى عمرو، وترجمة عمرو قوية على المختار، لكن حيث لا تعارض إلاَّ أنه محمول على أنَّه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب".

وسبقه إلى هذا الحمل ابن زنجويه في (الأموال)، ثم الخطابي في (معالم السنن)، وهو الظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم.

ولدقة المسألة حديثيا وفقهيا اضطرب فيه رأي الشوكاني، فذهب في (نيل الأوطار) إلى عدم وجوب الزكاة على العسل وأعل أحاديثه كلَّها وأما في (الدرر البهية) فصرح بالوجوب، وتبعه شارحه صديق خان في (الروضة الندية)، وأيد ذلك الشوكاني في (السيل الجرار)، وقال: "وأحاديث الباب يقوي بعضها بعضا"، فلم يتنبه إلى الفرق واختلاف دلالة بعضها عن بعض، فهذه الطريق الصحيحة دلالتها مقيدة بالحمى كما رأيت، والأخرى مطلقة ولكنها ضعيفة لا تنهض للاحتجاج بها، كما قال هو نفسه في (النيل)، ثم تبنَّى العمل بها في المصدرين المشار إليهما، ونسي قاعدة "حمل المطلق على المقيد"، التي يكررها في كثير من المسائل التي تتعارض فيها الأدلة فيجمع بينها بها.

إذا تبين هذا فنستطيع أن نستنبط مما سبق أن المناحل التي تتخذ اليوم في بعض المزارع والبساتين لا زكاة عليها، اللهم إلاَّ الزكاة المطلقة بما تجود به نفسه على النحو الذي سبق ذكره في عروض التجارة، والله أعلم.

فالألباني وإن صحح الحديث اعتمادا منه على تصحيح الحافظ، فقد قيد ذلك في فهم الحديث، بأنها المناحل المحمية أما غيرها فلا زكاة فيها عملا منه بتضعيف الترمذي والأئمة لحديث الباب في زكاة العسل.

وقد أشار الترمذي إلى أن أكثر أهل العلم أخذ بحديث زكاة العسل، وقال بعضهم ليس فيه زكاة.

ونتيجة للاختلاف في تصحيح الحديث وتضعيفه، فقد اختلف الفقهاء في حكم زكاة العسل، وذلك على مذهبين:

- **فقال الحنفية والحنابلة:** فيه العشر.

إلاَّ أن أبا حنيفة قال: يجب فيه العشر إذا أخذ من أرض العشر، قلَّ المأخوذ أو كثر، وليس في أرض الخارج من أرض الخراج عشر.

وقال الحنابلة: نصاب العسل عشرة أفراق، والفرق عندهم ستة عشر رطلاً،

ودليلهم على وجوب الزكاة في العسل آثار منها:

- ما رواه أبو سيَّارة المتعي قال: قلت: "يا رسول الله إن لي نحلاً قال: «**فأدِّ العشور**».

- وما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

- عمر رضي الله عنه أنَّه كان يأخذ عن العسل العشر من كل عشر قِرَب قربة.

- ما رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة حديثاً : «**في العسل العشر**».

- **وقال المالكية والشافعية:** لا زكاة في العسل، بدليل أمرين:

الأول: ما قاله الترمذي: لا يصح عن النبي ﷺ في هذا كبير شيء.

وما قاله ابن المنذر: إنه ليس في وجوب الصدقة فيه خبر يثبت ولا إجماع.

الثاني: أنه مائع خارج من حيوان، فأشبه اللبن، واللبن لا زكاة فيه بالإجماع.

ورجَّح أبو عبيد[1] أن يكون أربابه يؤمرون بأداء صدقته، ويُحثُّون عليها، ويكره لهم منعها، ولا يؤمن عليهم المأثم في كتمانها، من غير أن يكون ذلك فرضاً عليهم[2].

(1) الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، ت: سيد بن رجب، دار الهدى-مصر، دار الفضيلة-السعودية، ط1، 1428هـ-2007م، ج2، ص160.

(2) الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر-دمشق، ط2، 1405هـ-1985م، ج2، ص808.

خَاتِمَة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

عملت في هذا البحث على دراسة نماذج من الأحاديث التي ضعَّفها الإمام الترمذي، وصحَّحها الشيخ الألباني في كتاب الجامع، ومن خلال ذلك توصلت إلى نتائج أذكر أهمها:

- الترمذي إمام من أئمة عصر الرواية، ناقد من نقاد الحديث، له منهجه في تصحيح الأحاديث وتعليلها والكلام في الرواة جرحا وتعديلا، وما الجامع وكتاب العلل إلا شاهدة بهذا.

- كتاب الجامع مرجع في معرفة الصحيح والمعلول ومذاهب الفقهاء، فقد سماه الترمذي: "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل".

- كتاب العلل الذي في آخر الجامع، أودع فيه الترمذي خلاصة منهجه في العلل، والجرح والتعديل وأحوال الرواة، ومصطلح الحديث، وبين فيه اصطلاحه الخاص بالحديث الحسن، وكذا الحديث الغريب.

- الشيخ الألباني محدث عصره، برع في علوم الحديث وصنَّف فيها، معتمدا على كلام النقاد الأوائل سائر على منهجهم، يحكم على الأحاديث بما أدَّى إليه بحثه، واجتهاده، وهذه المنزلة لم تأت من فراغ، وإنما حصلت له من كثرة ممارسته لعلم الحديث، تأصيلا وتدقيقا، تجريحا وتعديلا، تصحيحا وتضعيفا.

- ليس كل حديث يضعَّفه الترمذي هو ضعيف عند غيره، بدليل أنه كثيرا ما يخالفه الأئمة في الحكم عليه إضافة إلى عمل فقهاء المحدثين به، وهم من أئمة النقد.

- الألباني كثيرا ما يوافق الترمذي على تضعيفه للأحاديث، لكن عملا منه بقاعدة: تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد، يحكم على الأحاديث بما أدَّى إليه اجتهاده فيها.

- الألباني لا يعتمد في توثيق راو أو تضعيفه على كتاب واحد، أو مصدر واحد، بل ينقل أقوال الأئمة فيه جرحا وتعديلا، ثم هو يجتهد في حاله، ومن ثم يحكم على الحديث بما بدا له من قرائن، وملابسات محتفة بذلك الحديث بذاته.

- أما من خلال ترجمته، فقد حاولت أن أدرس حياته، والعوامل التي أثرت عليه في توجهه لدراسة علم الحديث، وأن أبيِّن منهجه في تصحيح الأحاديث وتحسينها، ومن ذلك:

- الحديث الصحيح عند الألباني هو نقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة، وهو الصحيح لذاته.

- وأضاف للحديث الحسن بقسميه قسما ثالثا وهو الحسن الصحيح، وهو مرتبة بين الحسن لذاته والصحيح لغيره، وعرَّفه بأنَّه الحديث الحسن إذا اعتضد بشاهد آخر، ولا مشاحَّة في الاصطلاح إذا بيَّن مراده وعرَّف اصطلاحه.

- قبول زيادة الثقة إذا لم يكن مخالفا لمن هو أوثق، فإذا انفرد الثقة برواية لم يخالف فيها الأوثق والأحفظ قُبلت منه لأنَّه ثقة، ثم هو لم يخالف.

- حديث سيء الحفظ ضعيف لكن يعضده مجيئه من سيء حفظ مثله، أو أحفظ منه.

- قبول رواية المبتدع الداعي إلى بدعته وغير الداعي إليها، فالمبتدع إذا ثبتت عدالته وضبطه وثقته، فحديثه مقبول ما لم تكن بدعته مكفرة، ولم يكن حديثه مقوياً لبدعته.

- لم يشترط البلوغ في التحمل والأداء، بل يكفي أن يكون الراوي قد بلغ سن التمييز.

- تصحيح وتحسين الحديث بكثرة طرقه، وهذه القاعدة اعتمد عليها الألباني كثيرا في تصحيح الأحاديث وتحسينها، بشرط ألاَّ يشتد ضعفها، فالحديث الضَّعيف لا يحتج به إذا انفرد راويه الضعيف بروايته، ثم لا يكون متهما أو كذابا.

- تقوية الحديث الموصول بالمرسل، والمرسل بالمرسل إذا إختلف مخرجه، والمجهول بالمجهول، والاستشهاد بالحديث المنقطع، وحديث مجهول العين إذا احتف بالقرائن.

- لا يلزم من ثقة رجال السند أن يكون الحديث صحيحا، لأنَّ الثقة شرط واحد من شروط الصحة، وقد يكون في الإسناد علة تقدح في صحته، مثل الانقطاع والعنعنة وغيها من القوادح.

- الاختلاف في الاجتهاد يرجع أيضا إلى الاختلاف في توثيق الراوي وتضعيفه، فمن خلال ممارستي لهذا البحث وجدت أنَّ النقاد يختلفون في الراوي الواحد على عدة أقوال، حتى الإمام الترمذي قد يوافق شيخه البخاري وهو الغالب في الحكم على راو معين، وقد يختلف معه، وهذا

راجع إلى ما بدى لكل واحد منهم من حال هذا الراوي، وهذا ما كان من الألباني فقد يأت بأقوال الأئمة في الراوي الواحد، ثم هو يرجَّح بما بدا له من حاله.

- تصحيحه لمتن الحديث لا يعني أنَّه يصحِّح سند ذلك الحديث، لأنَّه قد يكون ضعيفا وحده، صحيحا بشواهده التي ترفع عنه الضعف إلى درجة الاحتجاج.

- جل الأحاديث التي خالف في تصحيحها الألباني الإمام الترمذي، هي صحيحة، لكن الطريق التي عند الترمذي ضعيفة، وذلك بيان منه لطرق الحديث، الصحيح منها والضعيف، لأنه كثيرا ما يروي الحديث بإسناد ضعيف، ثم يورد بعدها الرواية الصحيحة، أو العكس، ونادرا ما يضعِّف كل الطرق التي جاء بها الحديث.

- الشيخ نظريا موافق للمحدثين في القواعد العامة للمنهج مع اختلاف يسير، لكن في التطبيقات كل على حسب ما يؤدي به اجتهاده، بحسب القرائن والأحوال، والشيخ الألباني لم يأت بقول محدث في حكمه على الأحاديث، إنما هو موافق لواحد من الأئمة ضعَّف أو صحَّح.

- الشيخ الألباني في كل هذا، يجمع طرق الحديث من مظانها ويدرس رواتها، وعلل أسانيدها ومتونها، ثم يخرج بنتيجة عامة تكون خاتمة لبحثه في الحديث المدروس، تنبأ عن مدى استيعاب الشيخ لطرق الحديث وعللها الخفية، واعتماده على كلام النقاد في منهجه سواء في التصحيح أو التضعيف.

- والشيخ الألباني له أيضا اجتهاداته في الفقه، وتلك نتيجة حتمية لكل مشتغل بالحديث، وهذا ما كان عليه المحدثين النُّقاد، فَهُم مع إحاطتهم بعلم العلل والجرح والتعديل، تجد لهم اختيارات ومذاهب فقهية، نعلم من خلالها أنَّ الهدف من علم الحديث وأصوله، هي العمل بالحديث والتعبد به، لا مجرد روايته.

هذه خلاصة موجزة عن تصحيح الشيخ الألباني لأحاديث أعلها الإمام الترمذي من خلال الجامع، حاولت أن أبين منهج الألباني، ومدى موافقته للأئمة النقاد، ومنهم الترمذي، وهذه النتائج أقدمها في تواضع، وشعور بالتقصير، والله أسأل أن يغفر لي زلاتي، ويكفر عني سيئاتي، إنه سميع مجيب، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

ملحق

ملحق جرد الأحاديث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق بجرد الأحاديث التي ضعّفها الإمام التّرمذي وصحّحها الشيخ الألباني في الجامع

العلّة	عدد الأحاديث	أرقام الأحاديث
بسبب انقطاع في الإسناد		
الإرسال	6	797، 1433، 1450، 2072، 3534، 3671.
التدليس	3	880، 1095/1096.
الانقطاع	34	14، 17، 29، 55، 86، 174، 179، 422، 622، 827، 936، 1074، 1193، 1270، 1312، 1319، 1521، 1560، 1781، 2112، 2305، 2394، 2444، 2526، 2530، 2575، 2682، 2703، 2927، 3022، 3452، 3533، 3601، 3846.
الاتّصال	9	277، 284/285، 465، 591، 594، 983، 1365، 2362.
الرّفع	7	21، 349، 631، 878، 1438، 2934، 3071.
الإعضال	1	1524.
بسبب قدح في الرواة		
جهالة الرّاوي	14	126/127، 731/732، 2177، 2684، 2766، 2823، 2893، 3095، 3260، 3442، 3577، 3612.
كذب الرّاوي	1	509.
بسبب قدح في ضبط الرواة		
سوء الحفظ	26	113، 170، 243، 342/343، 364، 414،

		489، 513، 629، 647، 879، 1018، 1119، 1172، 1341، 1401، 1984، 2185، 2264، 2416، 2527، 2654، 3163، 3339، 3752.
الاختلاط والتغيّر	10	637، 1622، 2501، 2707، 2777، 2903، 3046، 3641، 3844، 3944.
الخطأ والوهم	6	151، 635، 1010، 1050، 1433، 1532.
		بسبب علل في المتون
الشّذوذ	86	37، 55، 73، 119/118، 135، 139، 241، 269، 372، 423، 447، 452، 542، 587، 597، 687، 730، 815، 845، 924، 957، 960، 1008/1007، 1016، 1128، 1248، 1260، 1365، 1395، 1455، 1484، 1491، 1492، 1600، 1604، 1624، 1626، 1679، 1681، 1726، 1766، 1770، 1899، 1904، 1978، 1979، 1997، 2003، 2221، 2223، 2239، 2260، 2302، 2402، 2443، 2531، 2641، 2682، 2695، 2738، 2790، 2814، 2835، 2844، 2882، 2995، 3036، 3049، 3088، 3116، 3122، 3165، 3183، 3186، 3265، 3331، 3338، 3357، 3358، 3667، 3747، 3799، 3905، 3936.
النّكارة	128	126/127، 223، 238، 242، 296، 345، 419، 431، 469، 482، 578، 579، 604، 606، 609، 618، 629، 638، 646، 679، 682، 870، 1020، 1026، 1045، 1051،

		1077، 1084، 1186، 1281، 1287، 1295، 1330، 1332، 1380، 1398، 1473، 1525، 1563، 1564، 1640، 1775، 1776، 1852، 1873/1872، 1919، 1964، 2008، 2054، 2095/2094، 2108، 2109، 2133، 2144، 2155، 2167، 2197، 2212، 2261، 2267، 2317، 2332، 2352، 2400، 2407، 2436، 2458، 2499، 2517، 2521، 2538، 2544، 2601، 2651/2650، 2670، 2699، 2727، 2758، 2834، 2854، 2909، 2957، 3100، 3132، 3154، 3163، 3195، 3202، 3205، 3261، 3270، 3291، 3310، 3364، 3370، 3382، 3424، 3428، 3431، 3442، 3479، 3524، 3525، 3544، 3577، 3585، 3599، 3604، 3665، 3678، 3679، 3732، 3734، 3739، 3740، 3763، 3787، 3790، 3805، 3843، 3844، 3913/3912، 3915.
الاضطراب	14	17، 55، 170، 317، 732/731، 1032، 1279، 1385، 1851، 2061، 2104، 2741، 3403.

عدد الأحاديث الإجمالي: 345حديثا.

المكرر منها: 14 حديثا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهـــــارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة مريم		
(Z Y X W V U T)	83	67
سورة الشعراء		
(Q P O)	214	182.180
سورة النور		
(يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا ´ µ ¶)	35	58
سورة فاطر		
(وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ ´)	18	63
سورة الواقعة		
(o n)	34	100

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام	94
إذا استلقى أحدكم على ظهره فلا يضع إحدى رجليه على الأخرى	207-123-119
إذا استلقى أحدكم فلا يجعل إحدى رجليه على الأخرى	125
إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا	98-97
إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه	48
إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي	132
إذا صليتم الفرض فقولوا عقب كل صلاة عشر	75
إذا صليتم علي فسلوا الوسيلة	129
إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال	178-176
إذا وجدتم الإمام ساجدا فاسجدوا	98
أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص	159-157
أفضل الأيام عند الله يوم الجمعة	149-147
أكثروا الصلاة علي فإن صلاتكم علي زكاة لكم	130
إن الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة،	105-101
إنّ الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها	20
أن النبي ﷺ أولم على صفية بتمر وسويق	81
أنَّ النبي ﷺ أولم على صفية بنت حيي بسويق وتمر	207-81-80-78
أنَّ النبي ﷺ صلى بمنى الظهر والفجر، ثم غدا إلى عرفات	82
أنَّ النبي ﷺ مسح على الجوربين والنعلين	51
أنَّ النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام الجنازة	171-168
أنَّ النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان، كانوا يمشون أمام الجنازة	170-168
أنَّ رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد	44
أنَّ رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل	191

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إنَّ الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم	144
إنَّ للصلاة أولاً وآخراً	208-163
أنا النذير والساعة الموعد	182
أنا حرب لمن حاربكم وسلم لمن سالمكم	35
إنَّما أنا نذير وإنما مثلي ومثلكم كرجل رأى العدو	182
إياكم والدخول على النساء	143
تخرج الزكاة من مالك فإنَّها طهرة تطهرك	22
تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تحيض فيها	209-187-184
التمس لي ثلاثة أحجار	209-195
ثم اغتسلي ثم توضئي لكل صلاة وصلي	188
الحمد لله على كل حال	177-174
رأيت النبي ﷺ وأبا بكر يمشون أمام الجنازة	170
رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه	45
رفع القلم عن ثلاث	25
الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة	103
سلوا الله لي الوسيلة	129-126
الشريك شفيع، والشفعة في كل شيء	49
الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم	60
صلوا علي فإنها زكاة لكم	130
فأدِّ العشور	213
في العسل العشر	213
في العسل في كل عشرة أزق، زق	211-189
قد سن لكم معاذ فهكذا فاصنعوا	99
قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم	91-90
كان إذا صعد المنبر أقبلنا بوجوهنا إليه	136
كان ﷺ إذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه	48

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا 135
كان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم الركن اليماني والحجر 57
كلوا الزيت وادهنوا به فإنَّه من شجرة مباركة 57
لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات 41
لا تحرم المصة والمصتان 24
لا تلجوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم 208-141
لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين 112
لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين 112-110-108
لا يدخل الجنة عاق ولا منان ولا مدمن خمر ولا ولد زانية 63
لا يدخل الجنة ولد زنا 64
لا يستلقين أحدكم ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى 123
لا يقاد الوالد بولده 59
ما تريدون من علي إن عليا مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي 34
ما تطلع الشمس بيوم ولا تغرب بأفضل أو أعظم من يوم الجمعة 148
ما هذا السرف 37
من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء 37
من تعلق شيئاً وُكِّل إليه 207-70
من علق شيئا وكل إليه 71
من قال حين يصبح لا إله إلا الله وحده لا شريك له 74
من قال دبر صلاته 74
من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له 73-72
من قال إذا صلى الصبح 74
من كان له شريك في حائط 89
من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار 133
من نذر أن يعصي الله فلا يعصه 111
من وجدني راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي 99

جمعية التراث لإحياء التراث والعلوم الإسلامية

النذر نذران فما كان لله فكفارته الوفاء 112
نهانا أن ندخل على المغيبات 144
نهى أن يستلقي الرجل ويثني إحدى رجليه على الأخرى 125-124
نهى أن يضعَ (وفي رواية: يرفعَ) الرّجل إحدى رجليه على الأخرى 124
نهى عن اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد 125-124
وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة 129
الوسيلة درجة عند الله ليس فوقها درجة 132-131
الولاء لحمة كلحمة النسب 61
يا بني عبد مناف يا صباحاه 180
يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإنَّ لك الأولى وليست لك الآخرة 208-156-154
يا معشر قريش اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئا 182
يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد 207-89-88-87
اليوم الموعود يوم القيامة واليوم المشهود يوم عرفة 144
اليوم الموعود يوم القيامة وإن الشاهد يوم الجمعة 150-148

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم

العلم	الصفحة
أحمد بن إبراهيم أبو جعفر الغرناطي	9
أسباط بن محمد مولاهم أبو محمد القرشي الكوفي	121
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو يوسف الكوفي	198
الأعمش سليمان ابن مهران أبو محمد مولى بني كاهل الكوفي	165
أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري المدني	147
أيوب بن سويد	104
ثابت الأنصاري	187
جد عدي بن ثابت	187
حضرمي مولى الجارود بن عجلان	176
حميد بن مسعدة بن المبارك السامي الباهلي أبو علي	175
خداش بن عياش العبدي البصري،	121
داود بن الزبرقان الرقاشي أبو عمرو البصري	105
ذكوان أبو صالح السمان الزيات التيمي	165
ذؤاد بن عُلبة أبو المنذر الحارثي	130
رجاء بن صبيح أبو يحيى الحرشي البصري صاحب السقط	102
روح بن عبادة بن العلاء القيسي أبو محمد البصري	146
زياد بن الربيع أبو خداش اليحمدي	176
سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد النحوي الأنصاري	181
سفيان الثوري	128
سليمان بن طرخان التيمي	122
شريك بن عبد الله بن الحارث بن شريك بن عبد الله النخعي	155-186
صدقة بن عبد الله السمين أبو معاوية الدمشقي	190
الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني أبو عاصم النبيل	128

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو 143
عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلي أبو عبيدة الكوفي 199
عبد الرحمن بن أبي ليلى أبو عبد الرحمن الأنصاري القاضي 96
عبد الرحمن بن محمد المحاربي أبو محمد الكوفي 95-94
عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني أبو عبد الرحمن الكوفي 181
عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي 156
عبد الله بن رافع أبو رافع مولى أم سلمة 147
عبد الله بن سعيد بن عبد الملك أبو صفوان القرشي الأموي 109
عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف أبو سلمة القرشي 109
عبد الله بن لهيعة بن عقبة أبو عبد الرحمن الحضرمي الغافقي 158
عبد بن حميد بن نصر الكشي أبو محمد 146
عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي أبو محمد الكوفي 146
عبيد بن أسباط بن محمد القرشي أبو محمد الكوفي 121
عثمان بن عمير أبو اليقظان البجلي الكوفي 186
عدي بن ثابت الأنصاري 186
علي بن حُجر بن إياس السعدي المروزي 187-156
عمار بن رزيق الضبي التميمي أبو الأحوص الكوفي 200
عمر بن ربيعة أبو ربيعة الإيادي 156
عمرو بن أبي سلمة أبو حفص التنيسي 190
عمرو بن عبد الله بن أبي شعيرة أبو إسحاق السبيعي 198
عمرو بن مرة بن عبد الله أبو عبد الله الكوفي 96
عوف بن أبي جميلة أبو سهل العبدي الهجري 181
عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي 143
قتيبة بن جميل ابن طريف الثقفي أبو رجاء البَغلاني 102-109-159-186-197
قسامة بن زهير المازني التميمي البصري 182

قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي 200
كعب المديني 127
الليث بن أبي سليم بن زنيم الليثي 127
مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الهمداني 142
محب الدين محمد بن عمر أبو عبد الله الفهري السبتي 9
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي 178
محمد بن إسماعيل بن عياش 149
محمد بن الفضل بن عطية أبو عبد الله المروزي مولى بني عبس 136
محمد بن المثنى بن عبيد أبو موسى البصري المعروف بالزمن 169
محمد بن بشار بن عثمان أبو بكر العبدي البصري 128
محمد بن بكر بن عثمان البرساني أبو عثمان البصري 169
محمد بن فضيل بن غزوان أبو عبد الرحمن الضبي مولاهم الكوفي 164
محمد بن كرام السجستاني 134
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي 122
محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب أبو بكر الزهري القرشي 109-169
محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي أبو عبد الله النيسابوري 190
محمد بهجت البيطار 18
محمد راغب الطباخ 18
محمد سعيد البرهاني 18
مسافع بن عبد الله بن شيبة العبدري أبو سليمان المكي الحجبي 102
مشرح ابن هاعان المعافري أبو مصعب المصري 159
معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري 200
موسى بن عبيدة بن نشيط الربذي أبو عبد العزيز المدني 145
موسى بن يسار الدمشقي 190
نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الله المدني 176-190
نصر بن علي بن نصر الجهضمي 143

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

هبيرة بن يريم الشيباني 96
هشام بن يونس بن وابل التميمي 95-94
هناد بن السري بن مصعب أبو السري التميمي الكوفي الوراق 197-164
وكيع بن الجراح بن مليح بن عدى أبو سفيان الرُؤاسي الكوفي 197
يزيد بن زريع العيشي التميمي أبو معاوية البصري الحافظ 102
يونس بن يزيد أبو يزيد الأيلي القرشي 169-109

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص.

1. أحوال الرجال، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، ت: السامرائي، د/ط، د/ت.
2. أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، أبو الخطاب عمر بن حسن (ابن دحية الكلبي)، تح: زهير الشاويش، تخ: الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.
3. آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره (رسالة دكتوراه)، خالد منصور إدريس، إشراف: وصي الله بن محمد عباس، 1420هـ.
4. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي، ت: محمد إدريس، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1409هـ-1989م.
5. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني، المكتب الإسلامي، ط1، 1399هـ-1979م.
6. أساس الباني في تراث الألباني، أحمد صبري، دار الصحابة للتراث-طنطا، ط1، 1428هـ-2008م.
7. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبي الحسن عز الدين بن الأثير الجزري، ت: عادل الرفاعي، دار إحياء التراث-بيروت، 1417هـ-1996م.
8. الإعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: مشهور آل سلمان، مكتبة التوحيد، د/ط، د/ت.
9. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين-بيروت، ط15، 2002م.
10. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، سبط ابن العجمي، ت: علاء الدين رضا، دار الحديث-القاهرة، د/ط، د/ت.
11. ألفية السيوطي في علم الحديث، جلال الدين السيوطي، شرح: أحمد شاكر، المكتبة العلمية، د/ط، د/ت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

12. الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، عداب محمود الحمش، دار الفتح-الأردن، ط1، 1423هـ-2003م.

13. الإمام الترمذي وموازنة بين جامعه والصحيحين، نور الدين عتر، مطبعة الجنة، ط1، 1390هـ-1970م.

14. الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، ت: سيد بن رجب، دار الهدى-مصر، دار الفضيلة-السعودية، ط1، 1428هـ-2007م.

15. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ت: البارودي، دار الجنان-بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.

16. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد شاكر، تع: الألباني، ت: الحلبي، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1419هـ-1996م.

17. البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، ت: عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم-المدينة، ط1، 1426هـ-2005م.

18. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ت: عبد الله التركي، دار هجر-الجيزة، ط1، 1419هـ-1998م.

19. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، ت: محمود محمد الطناحي، وزارة الإعلام-الكويت، 1413هـ-1993م.

20. التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمود إبراهيم، دار المعرفة-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

21. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية-بيروت، د/ط، د/ت.

22. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.

23. تاريخ دمشق تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تح: محب الدين العمروي، دار الفكر-بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.

24. التبيين لأسماء المدلسين، سَبْط ابن العجمي، ت: يحي شفيق، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

25. تحريم آلات الطرب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الدليل، ط2، 1418هـ-1997م.

26. تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، أبو يعلى محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، ضبط: عبد الرحمن عثمان، دار الفكر، د/ط، د/ت،

27. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف مع النكت الظراف، الحافظ المزي، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، الدار القيمة.

28. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة العراقي، تعليق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1419هـ-1999م.

29. تحفة أهل الفكر في مصطلح أهل الأثر (آخر مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح)، أبو الحسن عبيد الله بن محمد الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية-الهند، د/ط، د/ت.

30. تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب، ط1، 1414هـ-1993م.

31. تحقيق الرغبة في تحقيق النخبة، عبد الكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج-الرياض، ط1، 1426هـ.

32. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، ت: طارق بن عوض الله، دار العاصمة المملكة السعودية، ط1، 1424هـ-2003م.

33. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية-بيروت، د/ط، د/ت.

34. تراث الترمذي العلمي، أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار-المدينة، 1412هـ.

35. ترجمة موجزة لفضيلة المحدث الألباني وأضواء على حياته العلمية، عاصم القريوتي، دار المدني-جدة، د/ط، د/ت.

36. تصحيح حديث إفطار الصائم، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الترقي، 1379هـ-1960م.

37. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي، ت: أبو لبابة حسين، دار اللواء-الرياض، ط1، 1406هـ-1986م.

38. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان-بيروت، 1985م.

39. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت: عبد الله التركي، هجر-القاهرة، ط1، 1422هـ-2001م.

40. تقريب التهذيب، ابن حجر، دراسة: محمد عوامة، دار الرشيد-سوريا، ط3، 1411هـ-1991م.

41. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، محي الدين بن شرف النووي، ت: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي-بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.

42. التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، ابن نقطة أبو بكر محمد بن عبد الغني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1403هـ-1983م.

43. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تع: محمد راغب الطباخ، دار الحديث-بيروت، ط2، 1405هـ-1984م.

44. تمام المنة في التعليق على فقه السنة، محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، د/ط، د/ت.

45. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف-المغرب،1387هـ.

46. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي-دمشق، ط2، 1404هـ-1986م.

47. تهذيب التهذيب، أبو الفضل محمد بن علي بن حجر، دار الفكر، ط1، 1404هـ-1984م.

48. تهذيب الكمال، جمال الدين المزي، ت: بشار عواد، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.

49. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، ط1، 1416هـ - 1995م.

50. التوسل أنواعه وأحكامه، الألباني، تنسيق: محمد العباسي، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1421هـ-2001م.

51. التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، ت: محمد رضوان، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر-دمشق، ط1، 1410هـ.

52. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية-الهند، ط1، 1402هـ-1982م.

53. الثقات، محمد ابن حبان البستي، مؤسسة الكتب الثقافية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1393هـ-1973م.

54. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، ت: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني-مطبعة الملاح-مكتبة دار البيان، ط1، د/ت.

55. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، ط2، 1407هـ-1986م.

56. الجامع الصحيح (مع فتح الباري)، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: عبد القادر شيبة، ط1، 1221هـ-2001م.

57. الجامع الصحيح، البخاري، ت: محب الدين الخطيب وجماعة، المكتبة السلفية-القاهرة، ط1، 1400هـ.

58. الجامع الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1، 1996م.

59. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط1، 1372هـ-1953م.

60. جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، محمد ناصر الدين الألباني، دار السلام، 2002م.

61. جهود الألباني في الحديث رواية ودراية، عبد الرحمن بن محمد العيزري، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1428هـ-2006م.

62. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1409هـ-1988م.

63. حياة الألباني بقلمه، عصام موسى هادي، المكتبة الإسلامية-الأردن، ط1، 1422هـ.

64. حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، محمد إبراهيم الشيباني، مكتبة السداوي، ط1، 1407هـ-1987م.

65. دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي، دار المعرفة-بيروت، ط3، 1979م.

66. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل-بيروت، 1414هـ-1993م.

67. الدرر في مسائل المصطلح والأثر، أبو الحسن المأربي، إعداد: محمد الجيلاني، دار الخراز-السعودية، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.

68. دروس في التخريج ودراسة الأسانيد، حاتم بن عارف الشريف، دروس صوتية.

69. الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الصديق-السعودية، دار الريان-بيروت، ط1، 1420هـ، 1999م.

70. الراوي المجهول مفهومه أنواعه أحكامه، محمد سعيد حوى، بحث مقدم في جامعة مؤتة كلية الشريعة، 1422هـ-2001م.

71. الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنع بقولهم إنه سنة ومستحب، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية-الأردن، ط1، 1421هـ.

72. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تح: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية-بيروت، د/ط، د/ت. موارد الضمآن إلى زوائد ابن حبان، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تح: حسين سليم أسد-عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية-دمشق، ط1، 1412هـ-1991م.

73. زاد المعاد، ابن القيم، ت: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط26، 1412هـ-1992م.

74. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1412هـ-1992م.

75. السلسلة الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، 1415هـ-1995م.

76. سلسلة الهدى والنور، مجموعة دروس في أشرطة صوتية للشيخ الألباني.

77. سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت: بشار عواد معروف، دار الجيل-بيروت، ط1، 1418هـ-1998م.

78. سنن أبي داود (بأحكام الألباني)، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مكتبة المعارف-الرياض، د/ط، د/ت.

79. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، ت: شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1424هـ-2004م.

80. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت: حسين سليم أسد، دار المغني-الرياض، ط1، 1421هـ-2000م.

81. السنن الصغير، البيهقي، تخ: عبد المعطي قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية-باكستان، ط1، 1410هـ-1989م.

82. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن النسائي، ت: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1421هـ-2001م.

83. سنن النسائي بشرح السيوطي (المجتبى)، أبو عبد الرحمن النسائي، ت: مكتب التراث، دار المعرفة-بيروت، د/ط، د/ت.

84. سؤالات ابن الجنيد ليحي بن معين، أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله ابن الجنيد، ت: أحمد نور سيف، مكتبة الدار-المدينة، ط1، 1408هـ-1988م.

85. سؤالات أبي عبيد الآجرّي لأبي داود السجستاني، أبو عبيد محمد بن علي الآجرّي، ت: عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة-السعودية، ط1، 1418هـ-1997م.

86. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو عبد الله الحاكم، ت: موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1404هـ-1984م.

87. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1403هـ-1983م.

88. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد شهاب الدين عبد الحي بن أحمد الدمشقي، ت: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير-دمشق، ط1، 1406هـ-1986م.

89. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، ت: شعيب الأرنؤوط والشاويش، المكتب الإسلامي-بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.

90. شرح الكوكب المنير (مختصر التحرير)، محمد بن أحمد الفتوحي، ت: محمد الزحيلي-نزيه حماد، مكتبة العبيكان-الرياض، 1413هـ-1993م.

91. شرح علل الترمذي، عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، ت: عتر، دار الملاح، ط1، 1398هـ-1978م.

92. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، ت: محمد زهري النجار-محمد سيد جاء الحق، عالم الكتب-بيروت، ط1، 1414هـ-1994م.

93. شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1405هـ-1984م.

94. شروط الأئمة الستة، محمد ابن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1405هـ-1984م.

95. شعب الإيمان، البيهقي، ت: زغلول، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.

96. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البستي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت ط2، 1414هـ-1993م.

97. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المكتب الإسلامي-بيروت، ت: محمد مصطفى الأعظمي، 1390هـ-1970م.

98. صحيح الأدب المفرد، الألباني، مكتبة الدليل-السعودية، د/ط، د/ت.

99. صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1421هـ-2000م.

100. صحيح الجامع الصغير وزياداته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي-دمشق، ط3، 1408هـ-1988م.

101. صحيح سنن ابن ماجه، الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1417هـ-1997م.

102. صحيح سنن أبي داود (الأم)، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس- الكويت، ط1، 1423هـ-2002م.

103. صحيح سنن الترمذي، الألباني، مكتبة المعارف-الرياض، ط1، 1420هـ-2000م.

104. صحيح مسلم (بشرح النووي)، مسلم بن الحجاج، الطبعة المصرية-الأزهر، ط1، 1347هـ-1929م.

105. صفحات بيضاء من حياة الإمام الألباني، أبو أسماء المصري، دار الآثار-اليمن، ط2، 1422هـ-2001م.

106. الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمود زايد، دار المعرفة-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

107. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر العقيلي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية-بيروت ط1.

108. الضعفاء والمتروكين، أبو عبد الرحمن النسائي، ت: بوران الضناوي-كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.

109. الضعفاء والمتروكين، جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي، ت: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.

110. ضعيف الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط1، 1421هـ-2000م.

111. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط3، 1408هـ-1988م.

112. طبقات الحفاظ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1403هـ-1983م.

113. طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، ت: عاصم القريوتي، مكتبة المنار-الأردن، ط1.

114. عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية-بيروت، د/ط، د/ت.

115. العلل الكبير (بترتيب القاضي)، الترمذي، ت: السامرائي، عالم الكتب-بيروت، ط1، 1409هـ-1989م.

116. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تح: إرشاد الحق، إدارة العلوم الأثرية-باكستان، ط2، 1401هـ-1981م.

117. العلل ومعرفة الرجال (رواية المروذي)، أحمد بن حنبل، ت: وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية-الهند، ط1، 1408هـ-1988م.

118. العلل، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تع: محمد الدباسي، دار ابن الجوزي-السعودية، ط1، 1427هـ.

119. العلل، أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم، ت: خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1، 1427هـ.

120. علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الشواف-الرياض، ط4، 1992م.

121. علماء ومفكرون معاصرون، إبراهيم العلي، دار القلم-دمشق، ط1، 1422هـ-2001م.

122. علوم الحديث للعلامة الألباني، عصام موسى هادي، الدار العثمانية-عمان، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.

123. علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ت: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر-بيروت، دار الفكر-دمشق، 1406هـ-1986م.

124. عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية-المدينة، ط2، 1388هـ-1968م.

125. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي-إبراهيم السامرائي، د/ط، د/ت.

126. غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط1، 1400هـ-1980م.

127. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ت: عبد الرحمن البراك، دار طيبة-الرياض، ط1، 1426هـ-2005م.

128. فتح الباقي شرح ألفية العراقي، زكريا الأنصاري، ت: عبد اللطيف الهميم-ياسين الفحل، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1422هـ-2002م.

129. فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، مجموعة التحف النفائس-الرياض، ط1، 1416هـ، 1996م.

130. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، ت: عبد الكريم الخضير-محمد آل فهيد، مكتبة المنهاج-الرياض، ط1، 1426هـ.

131. الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر-دمشق، ط2، 1405هـ-1985م.

132. الفهرست، أبو بكر محمد ابن خير الاشبيلي، نسخ ومقابلة: فرنشكه قداره-خليان ربارة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م.

133. الفهرست، محمد ابن إسحاق النديم، ت: رضا تجدد، د/ط، د/ت.

134. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الهيئة المصرية للكتاب، 1398هـ-1978م.

135. قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، أبو العباس محمد بن علي القلقشندي، ت: الأبياري، دار الكتاب المصري-القاهرة، دار الكتاب اللبناني-بيروت، ط2، 1402هـ-1982م.

136. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1399هـ-1979م.

137. قواعد في علوم الحديث، ظفر أحمد التهانوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية-حلب، ط5، 1404هـ-1984م.

138. قوت المغتذي على جامع الترمذي، جلال الدين السيوطي، ت: ناصر بن محمد الغريبي، 1424هـ.

139. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين الذهبي، تع: محمد عوامة-أحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية- مؤسسة علوم القرآن-جدة، د/ط، د/ت.

140. الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير، مراجعة: محمد الدقاق، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.

141. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ت: يحي مختار غزاوي، دار الفكر-بيروت، ط3، 1409هـ-1988م.

142. كتاب المدلسين، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي، ت: رفعت فوزي- ناقد حسين، دار الوفاء-المنصورة، ط1، 1415هـ-1995م.

143. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1399هـ-1979م.

144. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ت: محمد شرف الدين-رفعت بيلكه، دار إحياء التراث العربي-بيروت.

145. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الهدى-مصر، ت: أبو إسحاق الدمياطي، ط1، 1423هـ-2003م.

146. لسان العرب، ابن منظور، ت: عبد الله علي الكبير وجماعة، دار المعارف-القاهرة، د/ط، د/ت.

147. لسان الميزان، ابن حجر، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط1، 1423هـ-2002م.

148. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، ت: محمود إبراهيم، دار المعرفة-بيروت، د/ط، 1412هـ-1992م.

149. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت: عبد الله الدرويش، دار الفكر-بيروت، 1414هـ-1994م.

150. محدث العصر ناصر الدين الألباني، سمير بن أمين الزهيري، دار الفجر-الجزائر، ط4، 1422هـ.

151. المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، ت: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، د/ط، د/ت.

152. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت، 1421هـ-2000م.

153. مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي، ت: حمزة فتح الله، مؤسسة الرسالة-بيروت، 1414هـ-1994م.

154. مختصر الشمائل المحمدية للإمام الترمذي، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية-عمان، ط2، 1406هـ.

155. المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر أزهر خذيري، مكتبة الشؤون الفنية-الكويت، ط1، 1428هـ-2007م.

156. المراسيل، ابن أبي حاتم، ت: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة-بيروت، 1397م.

157. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان بن محمد القاري، ت: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.

158. المروءة وخوارمها، مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان-القاهرة، ط1، 1420هـ-2000م.

159. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1411هـ-1990م.

160. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، ت: حمزة بن زهير، د/ط، د/ت.

161. المسح على الجوربين، جمال الدين القاسمي، ت: الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط3، 1399هـ-1979م.

162. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، ت: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر-مصر، ط1، 1420هـ-1999م.

163. مسند أبي عوانة، أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، دار المعرفة-بيروت، د/ط، د/ت.

164. مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي التميمي، ت: حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية-دمشق، ط2، 1412هـ-1992م.

165. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، ت: حسين سليم أسد، دار الكتب العلمية، دار السقا-دمشق، ط1، 1996م.

166. المسند، أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1416هـ-1995م.

167. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، ت: الألباني، المكتب الإسلامي-بيروت، ط2، 1399هـ-1979م.

168. مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، ت: حمد الجمعة، محمد اللحيدان، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1425هـ-2004م.

169. مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: حبيب عبد الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي-بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.

170. معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تص: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية-حلب، ط1، 1352هـ-1933م.

171. معجم أسامي الرواة الذين ترجم لهم الألباني جرحا وتعديلا، أحمد شكوكاني-صالح اللحام، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.

172. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: قسم التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين-مصر، 1415هـ-1995م.

173. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر-بيروت، 1379هـ-1977م.

174. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، د/ط، د/ت.

175. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1، 1414هـ-1993م،

176. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ-2004م.

177. معجم بلدان العالم، محمد عتريس، الدار الثقافية للنشر-القاهرة، ط1، 1422هـ-2002م.

178. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، د/ط، 1399هـ-1979م،

179. معرفة الثقات، أبو الحسين أحمد بن عبد الله العجلي، ت: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار-المدينة، ط1، 1405هـ-1985م.

180. معرفة السنن والآثار، أبو البيهقي، جامعة الدراسات الإسلامية-باكستان، ط1، 1411هـ-1991م.

181. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: أحمد السلوم، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.

182. المغني في الضعفاء، شمس الدين الذهبي، ت: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي-قطر، د/ط، د/ت.

183. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، ت: محمد سيد كيلاني دار المعرفة-بيروت.

184. المقترب في بيان المضطرب، أحمد بن عمر بازمول، دار الخراز-السعودية، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.

185. المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ت: جاويد عبد العظيم، 1403هـ.

186. من تكلم فيه وهو موثق أو صالح للحديث، ت: عبد الله الرحيلي، ط1، 1426هـ-2005م.

187. منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للمحدث الألباني، أحمد بن سليمان أيوب، الفاروق الحديثة-القاهرة، ط1، 1423هـ-2003م.

188. منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، عمر بشير علي، وقف السلام الخيري-الرياض، ط1، 1425هـ-2005م.

189. منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، دار ابن حزم بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.

190. منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد، محمد عبد النبي، إشراف: عبد العزيز العثيم.

191. الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم-بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.

192. الموسوعة العربية العالمية.

193. ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي، ت: علي البجاوي، دار المعرفة-بيروت، د/ط، د/ت.

194. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن بن تغري بردي، ت: إبراهيم طرخان، دار الكتب- مصر، د/ط، د/ت.

195. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني، ت: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط1، 1413هـ-1996م.

196. نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد الزيلعي، ت: محمد عوامة، دار القبلة-جدة، د/ط، د/ت.

197. النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، أبو الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس، تح: أحمد معبد، دار العاصمة-الرياض، ط1، 1409هـ.

198. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني، تح: ربيع بن هادي عمير، دار الراية-الرياض، ط3، 1415هـ-1994م. .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

199. النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي، أضواء السلف-الرياض، ط1، 1419هـ - 1998م تح: زين العابدين بن محمد بلا فريج.

200. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد ابن خلكان، ت: إحسان عباس، دار صادر-بيروت، د/ط، د/ت.

201. اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر، محمد عبد الرؤوف المناوي، ت: أبو عبد الله السعودي، مكتبة الرشد-الرياض، د/ط، د/ت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

الإهداء
شكر وتقدير
المقدمة أ- ز
الفصل التمهيدي: ترجمة الإمام الترمذي مع التعريف بالجامع وترجمة الشيخ الألباني وبيان منهجه في تصحيح الحديث وتحسينه 1
المبحث الأول: ترجمة موجزة للإمام الترمذي 2
المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده 2
الفرع الأول: اسمه ونسبه 2
الفرع الثاني: مولده 2
المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم 3
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه 4
الفرع الأول: شيوخه 4
الفرع الثاني: تلاميذه 4
المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه 5
المطلب الخامس: مؤلفاته 6
المطلب السادس: وفاته 7
المبحث الثاني:التعريف بالجامع ومنهجه الإمام الترمذي فيه 8
المطلب الأول: اسم الكتاب 8
المطلب الثاني: ثناء أهل العلم على الكتاب 8
المطلب الثالث: مرتبة الجامع بين الكتب الستة 10
المطلب الخامس: شرط الترمذي في جامعه 11
المطلب السادس: منهج الترمذي في جامعه 12
الفرع الأول: الوصف العام للجامع 12
الفرع الثاني: تراجم أبواب الجامع 12

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثالث: الصنعة الحديثية في الجامع 13
أولا: طرق الترمذي في رواية الحديث 13
ثانيا: طرق الترمذي في رواية الأحاديث الدالة على الباب 13
ثالثا: مصطلحات الترمذي فيما يتعلق بنقد الأحاديث والجرح والتعديل في الجامع 14
المبحث الثاني: ترجمة الشيخ الألباني 16
المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده 16
الفرع الأول: اسمه ونسبه 16
الفرع الثاني: مولده 16
المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم 16
الفرع الأول: نشأته 16
الفرع الثاني: بداية طلبه للعلم 17
الفرع الثالث: توجهه إلى طلب علم الحديث 17
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه 18
الفرع الأول: شيوخه 18
الفرع الثاني: تلاميذه 19
المطلب الرابع: وظائفه ورحلاته ومكانته العلمية 19
الفرع الأول: وظائفه ورحلاته العلمية 19
الفرع الثاني: مكانته العلميَّة وثناء العلماء عليه 19
المطلب الخامس: مؤلفاته ووفاته 20
الفرع الأول: مؤلفاته 20
الفرع الثاني: وفاته 21
المبحث الثالث: منهج الشيخ الألباني في تصحيح الحديث وتحسينه 22
المطلب الأول: منهج الشيخ الألباني في تصحيح الحديث 22
الشرط الأول: اتصال السند 22
الشرط الثاني: عدالة الراوي 22
الشرط الثالث: ضبط الراوي 35

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الشرط الرابع: السلامة من الشذوذ 38
الشرط الخامس: السلامة من العلة القادحة 41
المطلب الثاني: منهج الشيخ الألباني في تحسين الحديث 52
الفرع الأول: تعريف الحديث الحسن 52
الفرع الثاني: منهج الألباني في تحسين الحديث 58
أولا: تحسين الحديث بكثرة الطرق 58
ثانيا: تقوية الموصول بالحديث المرسل إذا اختلف المخرج 61
ثالثا: الحديث المرسل إذا اعتضد بالقرائن 61
رابعا: الاستشهاد بالحديث المنقطع، وبحديث المجهول العين إذا احتف بالقرائن 79
الفصل الأول: تصحيح الشيخ الألباني أحاديث ضعفها الإمام الترمذي لانقطاع في الإسناد 66
المبحث الأول: الإرسال 67
المطلب الأول: تعريف الإرسال 67
الفرع الأول: لغة 67
الفرع الثاني: اصطلاحا 67
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية 70
الفرع الأول: الحديث الأول 70
الفرع الثاني: الحديث الثاني 72
المبحث الثاني: التدليس 76
المطلب الأول: تعريف التدليس 76
الفرع الأول: لغة 76
الفرع الثاني: اصطلاحا 76
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية 78
الفرع الأول: الحديث الأول 78
الفرع الثاني: الحديث الثاني 82
المبحث الثالث: الانقطاع 85

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: تعريف الانقطاع 85
الفرع الأول: لغة 85
الفرع الثاني: اصطلاحا 85
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية 87
الفرع الأول: الحديث الأول 87
الفرع الثاني: الحديث الثاني 89
المبحث الرابع: الاتصال 92
المطلب الأول: تعريفه لغة واصطلاحا 92
الفرع الأول: لغة 92
الفرع الثاني: اصطلاحا 92
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية 93
الفرع الأول: الحديث الأول 93
المبحث الخامس: الرفع 100
المطلب الأول: تعريف الرفع 100
الفرع الأول: لغة 100
الفرع الثاني: اصطلاحا 100
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية 101
الفرع الأول: الحديث الأول 101
المبحث السادس: الاعضال 107
المطلب الأول: تعريف الاعضال 107
الفرع الأول: لغة 107
الفرع الثاني: اصطلاحا 107
المطلب الثاني: نموذج تطبيقي 108
الفصل الثاني: تصحيح الشيخ الألباني أحاديث ضعفها الإمام الترمذي لقدح في عدالة الرواة 114
المبحث الأول: جهالة الراوي 115

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: تعريف الجهالة 115
الفرع الأول: لغة 115
الفرع الثاني: اصطلاحا 116
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية 119
الفرع الأول: الحديث الأول 119
الفرع الثاني: الحديث الثاني 126
المبحث الثاني: كذب الراوي 133
المطلب الأول: تعريف الكذب 133
الفرع الأول: لغة 133
الفرع الثاني: اصطلاحا 133
المطلب الثاني: نموذج تطبيقي 135
الفصل الثالث: تصحيح الشيخ الألباني أحاديث ضعفها الإمام الترمذي لقدح في ضبط الرواة 138
المبحث الأول: سوء الحفظ 139
المطلب الأول: تعريف سوء الحفظ 139
الفرع الأول: الحفظ لغة 139
الفرع الثاني: اصطلاحا 139
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية 141
الفرع الأول: الحديث الأول 141
الفرع الثاني: الحديث الثاني 144
المبحث الثاني: الاختلاط والتغير 151
المطلب الأول: تعريف الاختلاط والتغير 151
الفرع الأول: لغة 151
الفرع الثاني: اصطلاحا 151
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية 154
الفرع الأول: الحديث الأول 154

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: الحديث الثاني	157
المبحث الثالث: الخطأ أو الوهم	161
المطلب الأول: تعريف الخطأ والوهم	161
الفرع الأول: لغة	161
الفرع الثاني: اصطلاحا	161
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية	163
الفرع الأول: الحديث الأول	163
الفرع الثاني: الحديث الثاني	168
الفصل الرابع: تصحيح الشيخ الألباني أحاديث ضعفها الإمام الترمذي لعلل في المتون	172
المبحث الأول: الشذوذ	173
المطلب الأول: تعريف الشذوذ	173
الفرع الأول: لغة	173
الفرع الثاني: اصطلاحا	173
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية	174
الفرع الأول: الحديث الأول	174
الفرع الثاني: الحديث الثاني	180
المبحث الثاني: النكارة	183
المطلب الأول: تعريف النكارة	183
الفرع الأول: لغة	183
الفرع الثاني: اصطلاحا	183
المطلب الثاني: نماذج تطبيقية	184
الفرع الأول: الحديث الأول	184
الفرع الثاني: الحديث الثاني	189
المبحث الثالث: الاضطراب	193
المطلب الأول: تعريف الاضطراب	193

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الأول: لغة 193
الفرع الثاني: اصطلاحا 193
المطلب الثاني: نموذج تطبيقي 195
الفصل الخامس: الآثار العلمية والعملية المترتبة على الاختلاف بين ما ضعفه الإمام الترمذي وصححه الشيخ الألباني 203
المبحث الأول: المتعلقة بعلوم الحديث وأصوله 204
المبحث الثاني: المتعلقة بالمسائل الفقهية 211
الخاتمة 214
الملحق 218
الفهارس 222
فهرس الآيات 223
فهرس الأحاديث 224
فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم 228
فهرس المصادر والمراجع 232
فهرس الموضوعات 250
الملخص

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(ملخص الرسالة)

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، أمَّا بعد:

فهذا بحث بعنوان: **(اجتهادات الشيخ الألباني في تصحيح ما ضعفه الإمام الترمذي في كتاب الجامع –دراسة تحليلة نقدية-)**، أتقدم به للحصول على درجة الماجستير في شعبة السنة وعلومها، قسم الكتاب والسنة، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،

وهذا البحث يتألف من: مقدمة، وستة فصول، وخاتمة.

المقدمة: وتتضمن إشكالية البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهج الدراسة.

الفصل التمهيدي: ويشتمل على أربعة مباحث، الأول: ترجمة الترمذي، والثاني: بيان منهجه في الجامع، الثالث: ترجمة الألباني، والرابع: بيان منهجه في تصحيح الأحاديث وتحسينها.

الفصل الأول: تصحيح الألباني أحاديث ضعفها الترمذي لانقطاع في الإسناد، وفيه ستة مباحث، الأول: الإرسال، الثاني: التدليس، الثالث: الانقطاع، الرابع: الاتصال، الخامس: الرفع، السادس: الاعضال.

الفصل الثاني: تصحيح الألباني أحاديث ضعفها الترمذي لقدح في عدالة الرواة، وفيه مبحثين، الأول: جهالة الراوي، الثاني: كذب الراوي.

الفصل الثالث: تصحيح الألباني أحاديث ضعَّفها الترمذي لقدح في ضبط الرواة، وفيه ثلاث مباحث، الأول: سوء الحفظ، الثاني: الاختلاط والتغير، الثالث: الخطأ والوهم.

الفصل الرابع: تصحيح الألباني أحاديث ضعفها الترمذي لعلل في المتون، وفيه ثلاثة مباحث، الأول: الشذوذ، الثاني: النكارة، الثالث: الاضطراب.

الفصل الخامس: الآثار العلمية والعملية المترتبة على الاختلاف بين ما ضعفه الترمذي وصححه الألباني، وفيه مبحثين، الأول: المتعلقة بعلوم الحديث وأصوله، الثاني: المتعلقة بالمسائل الفقهية.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، ومنها:

- أهمية علم العلل في معرفة صحيح الحديث وضعيفه.
- يعتبر جامع الترمذي مصدرا مهما من مصادر معرفة العلل ومصطلحات الحديث.
- اجتهاد الألباني في تمييز الصحيح من الضعيف، وموافقته لنقاد الحديث في أصول علم الحديث.
- كثير من الأحاديث التي صحَّحها الألباني، كان موافقا فيها لتضعيف الترمذي لها، إلاَّ أنه صحَّحها بالمتابعات والشواهد.

الطالبة: فيروز ضيف الله **المشرف: سلمان نصر**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ABSTRACT

In the name of God, prayer and peace be upon the Messenger of Allah, either:

This research titled: (**Sheikh Albani review of what weakned by Imam Tirmidhi in his book -a critical study-**), I present this study to get a magister degree in the branch of Sunnah and its sciences, Department of Koran and Sunnah, the Faculty of Theology, Emir Abdelkader University of Islamic Sciences. This study consists of an introduction and six chapters and finally a conclusion.

Introduction: The problematic of research, reasons of choice, objectives, and the methodology of the study.

The introductory chapter: It includes four sections, one: Tirmidhi interpretation, and second: his attitude in his collection, the third: the Albanian interpretation, and the fourth: statement of his methode in the corrections of hadeeths.

Chapter I: Albanian correction of hadeeths weakned by Tirmidhi for a break in the reference where there are three querries : the first: transmission, second: deception, third: discontinuity.

Chapter II: Albanian correction of hadeeths weakned by Tirmidhi for dispraise in the fairness of the narrators where there are two querries the first: ignorance of narrator, second: lying and accusation of narrator.

Chapter III: Albanian correction of hadeeths weakned by Tirmidhi for disparaise in narrators checking, where there are three querries; the first: poor memorizing, second: mixing and changing and the third is error and illusion.

Chapter IV: Albanian correction of hadeeths weakned by Tirmidhi for distortion in texts where there are three sections, the first: anomay, the second: Alinkarh, third: the disturbance.

Chapter V: effects of scientific and practical implications of the difference between what is weakened by Tirmidhi and corrected by Albani. two querries are discussed : the first, on hadeeth sciences and its assets, second: the doctrinal matters.

Conclusion: The most important findings, including:

- Importance of Tirmidhi collection as a source ofdistorsion knowledge and hadeeth terminology.
- Albanian studiousness in distinguishing between the correct and the weak and consent to modern critics in the origins of hadeeth sciences.
- Many of the hadeeths that the Albani had corrected, agree to their weakening byTirmidhi, but corrected them by follow-ups and evidence.

Student: FAIROUZ DIFALLAH **Supervisor**: D. SALMEN NASR